مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١ مكتبة الأسرة

سامى خشبة

تحديث مصر

الأعمال الفكرية





الهيئة المصرية العامة للكتاب

إهـــــــداء2006
ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران
الإسكندرية

تحديث مصر...

قراءة نقدية.. ومستقبلية

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : **تحديث مصر**

التقنيـة : **ألوان فلوماستر وفوتغرافيا**

المقـاس : **٢٥٠×٢٨ سم**

اللوحـة المنشورة تمثل شتى الطبقات المصرية فى هيئة مـجاميع مـحتـشدة، وهى معالجة فنيـة بألوان الفلومـاستر (نقلاً عن مـجلة شباب عشرين) ، تعلوها قبـة الجامعة المصرية كأهم منارة فكرية، من خلالها يتم التـعرف على المسـتقبل، فـهى بمثـابة النهـضـة المصـرية فى العصـر الحديث، حـيث تخـريج رجـال العلم والثقافة والفكر فى شتى المجالات ، إلى معترك الحيـاة العامـة، واللوحـة رغم الغموض السـحرى فى تلوينها وتكوينها البسيط، إلا أنها تحـوى شكل مـركب ملىء بالتداخلات.

محمود الهندى

تحديث مصر ...
قراءة نقدية .. ومستقبلية

سامى خشبة



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

تحديث مصر ....

قراءة نقدية .. ومستقبلية

سامى خشبة

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :

د. سمير سرحـــان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقــافــة

وزارة الإعــلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشــباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء) . وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء) .. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

تنويـــه

تمتلـــئ سطور و صفحات هذا الكتاب بما تفاعل فى فكره من عطايا عدد غير محدود مـــن الأســـاتذة و الأصدقاء ، قرأ لهم أو استمع إليهم ، أو حاورهم : من عبد الرحمن الرافعى إلى محمد أنيس ، و من صبحى وحيدة إلى محمد مندور ، و من طارق البشرى إلى عـــبد العظيم رمضان ، و من إسماعيل صبرى عبد الله إلى مصطفى الفقى ، و من رجاء النقاش إلى صلاح عيسى ... غير أن " أطولهم بالاً " وأكثرهم رهافة فى تصويب الرؤى و المفاهيم كانا – و مايزالان – فوزى فهمى و سمير سرحان و بيتر جران و سيد ياسين..

لا أحملهم مسؤولية ما كتبته ، و لكنى أقر لهم بفضل التشجيع على مواصلة السعى إلى التعلم و الفهم المستقل ...

و لأن فصول هذا الكتاب نشرت – فى صورتها الأولية – فى الأهرام على مدى نحو ســـت سنوات بين أواخر ثمانيات حتى منتصف تسعينات القرن العشرين فإن لزملائى الأعـــزاء من مسؤولى " التحرير " فى " الأهرام " كان لهم النصيب الأكبر من مثل ذلك التشـــجيع عـــلى التعبير الحر عن كل فهم مستقل لتاريخنا و لحاضرنا و لكل رؤية حرة للمستقبل الذى نصبو إليه .

و للســـيدة هـــدى الشيخ التى قرأت و لاحظت و نبهت إلى الكثير ، و هى تكتب المخطوط فى صوره الثلاثة النهائية ، كل الشكر والتقدير لصبرها واهتمامها المستمر ..

سامى خشبة

مقدمة :

البحث عن حقيقة " التحديث المصرى " والأسس العامة للتحديث

كانـــت – و ما تزال – قضية : تجربة مصر التحديثية – من المشاكل الفكرية ذات الإنعكاسات السلبية القوية على كل المجالات التى يسعى العقل السياسى المصرى (فكرنا السياســى النظرى و التحليلى على السواء) للتعامل معها ..و تتلخص المشكلة بصورة تجمع كل المكونات – أو التيارات – المختلفة والمتناقضة الراهنة لهذا الفكر ، فى مجموعة محــدودة من الاسئلة : هل خاضت مصر بالفعل تجارب متكاملة أصيلة للتحديث – أى لبناء دولة و مجتمع حديثين – كما فعلت اليابان فى القرن الماضى مثلاً، وكثير غيرها من دول – و مجــتمعات – آسيا بالذات و شرق أوروبا – فى القرن العشرين؟ و إذا كانت مصر قد خاضت هذه التجارب ، فى عصر محمد على ثم اسماعيل ، ثم فى العصر الليبرالى (بين ١٩١٤ ، ١٩٥٢) – ثم فى عصر عبد الناصر – فلماذا – فيما يبدو للجميع – فشـــلت هـــذه التجارب ، أو هذه التجربة الطويلة التى بدأت قبل تجربة اليابان ، بكل مساراتها ومناهجها المختلفة ؟

و ليســـت هذه الاسئلة أسئلة أكاديمية ؛ ولا هى من قبيل اللهو النظرى و ملء فراغ مثقفى المكاتب و قارضى الكتب ؛ إنما هى فى جوهرها أسئلة عملية تؤدى الاجابة المقنعة عليها – فى يقيننا – إلى نتيجتين إيجابيتين للحظة التاريخية الراهنة :

الاولى هى النقد " النفعى " لتجاربنا السابقة لتبين ما ينبغى التمسك به و مواصلته الآن و ما ينبغى إسقاطه أو تعديله .

و الثانــية هى التفهم الصحيح لمانفعله الآن بالفعل فى قطاعات التنمية المختلفة .. فالتنمية هى التسمية الاقتصادية لما يسميه الفكر الاجتماعى : التحديث و ما يرتبط به من حداثة .

و لكن قد يكون واجبا فى البداية أن نطرح بعض التوضيحات الضرورية .

لقــد بـرز مصطلح " التحديث " بعد الحرب العالمية الثانية فاحتل مكانة كبيرة من اهتمام العلوم الاجتماعية و الفكر المشغول بقضايا الحركة التاريخية للمجتمعات بشكل عــام: كانــت تلك هى المرحلة -- من تاريخ العالم -- التى شهدت تعاظم قوى التحرر الوطــنى و بناء الدولة المستقلة فى "العالم القديم " الفقير ؛ و التى شهدت أيضا عمليات إعــادة البــناء -- الاقتصادى و السياسى والثقافى الهائلة فى مجتمعات أخرى -- حكمتها أنظمة رأسمالية كاليابان ، أو شيوعــية كالصين أو مجتمعات شرق أوروبا -- لتعويض مادمرته الحرب و الانظمة " الفاشلة " أو " المهزومة " السابقة .

و مع تعاظم الاهتمام بمصطلح " التحديث " و ما يدل عليه فى ظل تلك الظروف " التاريخية " تزايد انشغال علوم الاجتماع -- الاقتصادى و الثقافى و السياسى والنفسى -- بما يجرى فعلا فى العالم الثالث .و بعيداً عن الكتابات الدعائية فى الغرب -- التى انشغل غالبية مفكرينا و كتابنا السياسيين (أو العلماء المتحولين إلى الكتابة السياسية) بمتابعتها و الــرد عليها ؛ بعيداً عن تلك الكتابات الدعائية ، بدأت العلوم الاجتماعية الحديثة فى تأكيد قدرة مجتمعات العالم الثالث (أو العالم القديم) على تحقيق مستويات من التطور -- الاقتصــادى و الاجــتماعى و الثقافى والسياسى، وهى مستويات كانت نفس تلك

العلوم فى الماضى ترى أنها إحتكار للغرب، أو أنها مشروطة بأن تقتبس المجتمعات القديمة – بالكامل – أحد النماذج الغربية لتحقيقها . و بذلك تغيرت إلى حد كبير – التوجهات التى كانت تلك العلوم " الغربية " الاصل قد ورثتها من مؤسسيها فى القرن التاسع عشر

فبدلا من تأكيد " خصوصية " الحضارة الاوروبية و الزعم بتميزها بالقدرات والخصائص التى تجعلها " وحدها " قادرة على انجاز التحديث ، و بدلا من تركيز الجهود على محاولة تأكيد – ثم تفسير الزعم بأن الحداثة لم تتطور إلا فى الغرب وحده ، راحت البحوث الاجتماعية عن التحديث بعد الحرب الثانية – تؤكد أن التحديث – و تطور الحداثة – هو ما يشكل ذروة إمكانية وضرورة التطور للإنسانية كلها ؛ و هى ذروة يمكن التوصل اليها من سبل عديدة ، تملك كل حضارة ، أو كل ثقافة اختيارات عدة من بينها ؛ ثم أنها ذروة تتخذ اشكالاً مختلفة ، باختلاف سبل الوصول اليها .

و راحت تلك الدراسات تقيم المجتمعات طبقا لعدد من الأسس و المقاييس العامة كما راحت تسعى إلى توضيح ما تمثله مختلف العوامل الاجتماعية – الثقافية بالنسبة للتحديث : فإما أن تكون قوة دفع تساعد على انجاز التحديث بالسرعة و الكفاءة المناسبتين و بالشكل الملائم لشخصية كل ثقافة أو حضارة ، و إما أن تكون عائقا يتعين التعامل معه ، و تليينه أو إزالته حتى يتسنى لشكل من أشكال النظام الاجتماعى الحديث أن يظهر و أن يستقر .

و تنقسم تلك الاسس أو المقاييس العامة– على حد قول عالم الاجتماع البريطانى المعاصر الكبير أنطونى جيدينز فى كتابه : الحداثة و الهوية الفردية – عام ١٩٩١ إلى أربعة أنواع : اجتماعية إسكانية ؛ و هيكلية و ثقافية و نفسية .

علــى رأس الاسس الاجتماعية السكانية للتحديث يضع علم اجتماع التنمية الآن ، كــلا مــن التمدين (أو سكنى المدن) و التصنيع و مستوى و مدى التعلم و التعليم و مدى انتشار وسائل الاتصالات الحديثة (من الراديو و التليفزيون و الجريدة و المجلة الى التلــيفزيون إلى السينما والمسرح و الكتاب و صالة الموسيقى و الفاكس و الكومبيوتر والوسائط المتعددة) .

و عــلى رأس الأسس الهيكلية للتحديث ، يضع العلماء : درجة التخصص والتنوع فى المعرفة و تقسيم العمل ، ثم درجة التنسيق بين أنواع التخصصات المتداخلة؛ ودرجة إتاحــة المــوارد (مــن المعرفة إلى المال إلى السلطة الى الخامات .. الخ) بحرية للجميع بشروط متكافئة ، أى دون تقييد الاتاحة بشروط مسبقة كالعلاقات العائلية أو علاقات جماعــات المصــالح أو البلديات ؛ و جعل الكفاءة و القدرة على الانجاز معياراً وحيداً للحصول على الادوار الاجتماعية القيادية ، بدلا من الشروط المسبقة – أيضا – للقرابة و الشللية و البلديات أخ .

و عــلى رأس الأســس الثقافية للتحديث ، يأتى التنوع المتزايد لساحات النشاط الــثقافى ومجالاته: كالابداع الفنى و الفكرى ، و الحوار الدينى ، و الفلسفة و التعليم؛ وانتشار ورفع مستوى المتوسط العام للتعليم ووسائل الاتصال ؛ و المشاركة الجماهيرية فى الانشــطة الثقافــية والرياضية دون تقييد – قدر الامكان – لاختياراتها الفكرية أو الاسلوبية أو التعبيرية ، و الربط بين البحث العلمى المتواصل و بين كل من تعميق المعرفة النظرية ، والاحتياجات العملية للبنى التحتية للمجتمع و جهازه الانتاجى .

أمــا الأسس النفسية – أو الفردية – للتحديث – فهى ظهور منظور نفسى – ثقــافى يتميز بالمزيد من المرونة و القدرة على التعامل و التكيف مع أو الرفض العقلانى لآفاق من التغير الاجتماعى و السياسى و الثقافى مطردة الاتساع و التحول و التحور ،

واتساع و تنوع مجالات اهتمام الفرد ؛ و تزايد مشاعر و مظاهر التعاطف مع الآخرين المختلفين أو الأغراب ، و مع المواقف المختلفة ؛ و المزيد من إنشغال الفرد بتقدمه و "حراكه " الاجتماعي الشخصي سواء في اتجاه حركة مجتمعة أو ضدها على أساس الحوار – أو التفاعل – و ليس الصدام أو القطيعة

****

غير أننا ينبغي أن نضيف ملاحظتين مهمتين على هذا التلخيص لتطورات الفكر الاجتماعي الغربي الحديث في " تقنينه " النظرى البالغ الموضوعية – لعملية " التحديث Modernisation "

الملاحظة الاولى تتعلق بالارتباط الواضح بين تلك الاسس و بين الاسس التي حددها العلوم نفسها لظاهرة الحداثة Modernity – كما أخذناها في السطور السابقة عن العالم البريطاني زيجمونت بومان : أسس : الايمان بالتغير و التغيير المستمرين ، و بأن " التقدم " هو إنجاز بشرى – يحققه البشر بأعمالهم ؛ و إعطاء الأولوية لكل ما يؤدى الى تحسين الحياة الانسانية و تجميلها ؛ ثم، وهو الاهم و الاكثر عملية ، قيام الدولة القومية التي تفرض نظاماً إدارياً و سياسياً و ثقافياً وقانونياً وأمنياً واحداً و موحداً على كل وطن الأمة ، أو على المجتمع القومي بأسره ؛ بهدف صيانة النظام الأجتماعي ، و كفالة الشروط الضرورية لتحقيق التقدم : و هي باختصار : وحدة القانون وعقلانيته و مساواة الكافة أمامه ، ووحدة نظام التعليم بما فيه البحث العلمي و تطبيقاته لزيادة قدرات المجتمع المدنية و العسكرية لتحقيق مزيد من الإشباع للاحتياجات المتزايدة من السلع والمعرفة و الفن و الفكر و الأمن .

باختصار أصبحت الدولة القومية ، بشروطها هذه و بما تعهدت و التزمت به "بستانياً" مهمته هي توزيع و حراسة الامتيازات و المظاهر فيها كما كانت في الماضي.

و لكــن لأن " الحداثــة " كانــت تزامــن بالتغير ، و لأن التغير، لا يكون إلا بالاستقلال ليكون التغير هو نفسه التقدم ، فقد كان من شروط الحداثة الترحيب بنقد التحديث و الحداثة معاً..

و هــنا تــبرز ملاحظتــنا الثانية : فالتفاعل أو الارتباط بين أسس الحداثة و أسس التحديــث ، يشترط التفاعل بين أسس التحديث نفسها ، تماماً كما اشترط التفاعل بين أســس الحداثة.. و إذا كانت الدولة القومية هي بوتقة التفاعل بين أسس الحداثة ، فإن المجــتمع المتنوع – المستعد للتفاعل مع غيره بندية و حرية معاً ؛ و المتماسك بالقانون الواحــد و بالتعليم الواحد والواجبات والحقوق المتكافئة ، هو بوتقة التفاعل بين أسس التحديث ..

••••••••

أيــن نحــن إذاً – في تاريخنا الحديث من هذه الأســس كلها ، و من تفاعلاتها و من " البوتقتين " الضروريتين لتحقيق التحديث الحقيقي ؟ .

الباب الأول :

* التحديث فى مهده الغربى .

الأصول الفكرية و نقد التطبيق .

* تجارب عصر الأولية و نقدها :

عصر محمد على / اسماعيل و العصر الليبرالى !

ركائز التحديث :
بين المزايا .. والعيوب .. و آلية التصحيح ..

حـــين أتأمل – فى ضوء ما نعرفه كلنا عن " المدن الحديثة " التى زرناها أو شاهدناها فى أفلام السينما – ما أواجهه كل يوم عند " اختراقى " الحواف الغربية لمصر القديمة وفم الخلـــيج ، أو المداخل الشرقية لبولاق و القللى ؛ أو ما أواجهه عند توغلى فى المدبح و عمرو بن العاص أو فى شارعى المشهد الحسينى أو المعز لدين الله .. أو تسوقى فى حوارى ســـوق السد خلف الحرم الزينبى أو أمام السيدة نفيسة و الامام الشافعى .. حين أتأمل كل ذلك فى ضوء هذا الذى نعرفه.و دعك مما نعرفه من كتب التاريخ أو علم الاجتماع الـــتاريخى و الـــثقافى – أجدنى مجبراً على التساؤل: هل ما جرى فى بلادنا طوال القرنين الاخيرين كان تحديثاً – بحق– و حقيقياً ؟ و فيم إذن كل ما يكتبه زملاؤنا و أصدقاؤنا ، و مـــا كتـــبه أســـاتذتنا من نقاد الأدب و محللى " ثقافتنا " الحديثة عن : " تعارضات الحداثة" أو عن تناقضات "الحديث و الموروث".. ما الحداثة بالنسبة لنا و ما التحديث.. و إلى أى شـــئ ننسب "الحديث " فنجعله حديثاً مواجهاً للقديم ومناقضاً له ، و كيف لى أن أفكـــر فى : " ما بعد الحداثة " ؟.. أهى ما بعد حداثة الشانزليزيه و السيزييم و لوس انجيلوس، أم مابعد حداثة بولاق و القللى و الشرابية و شارع السد و شبشير الحصة و الحمرا و ساحل سليم وسوق فاقوس ؟ ..

دخلت كلمة : " الحديث " فى وصف الفكر المصرى للمجتمع أو التعليم أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو المعمار أو الفن أو الأدب أو الفكر نفسه أوائل القرن العشرين، متأخرة عن دخولها مجال الجدل الفكرى فى الغرب ما بين قرنين إلى ثلاثة قرون .. غير أن المدخلين كانا مختلفين كل الاختلاف ..

حـين أتأمل — فى ضوء ما نعرفه كلنا عن " المدن الحديثة " التى زرناها أو شاهدناها فى أفلام السينما — ما أواجهه كل يوم عند " اختراقى " الحواف الغربية لمصر القديمة وفم الخليج ، أو المداخل الشرقية لبولاق و القللى ؛ أو ما أواجهه عند توغلى فى المدبح و عمرو بن العاص أو فى شارعى المشهد الحسينى أو المعز لدين الله .. أو تسوقى فى حوارى سوق السد خلف الحرم الزينبى أو أمام السيدة نفيسة و الامام الشافعى .. حين أتأمل كل ذلك فى ضوء هذا الذى نعرفه.و دعك مما نعرفه من كتب التاريخ أو علم الاجتماع التاريخى و الثقافى — أجدنى مجبراً على التساؤل: هل ما جرى فى بلادنا طوال القرنين الاخيرين كان تجديداً — بحق— و حقيقياً ؟ و فيم إذن كل ما يكتبه زملاؤنا و أصدقاؤنا ، و ما كتبه أساتذتنا من نقاد الأدب و محللى " ثقافتنا " الحديثة عن : " تعارضات الحداثة" أو عن تناقضات "الحديث و الموروث".. ما الحداثة بالنسبة لنا و ما التحديث.. و إلى أى شىء ننسب "الحديث " فنجعله حديثاً مواجهاً للقديم ومناقضاً له ، و كيف لى أن افكر فى : " ما بعد الحداثة " ؟.. أهى ما بعد حداثة الشانزليزيه و المنيزيم و لوس انجيلوس، أم مابعد حداثة بولاق و القللى و الشرابية و شارع السد و شبشير الحصة و الحمرا و ساحل سليم وسوق فاقوس ؟ ..

دخلت كلمة : " الحديث " فى وصف الفكر المصرى للمجتمع أو التعليم أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو المعمار أو الفن أو الأدب أو الفكر نفسه أوائل القرن العشرين، متأخرة عن دخولها مجال الجدل الفكرى فى الغرب ما بين قرنين إلى ثلاثة قرون .. غير أن المدخلين كانا مختلفين كل الاختلاف ..

هناك كان المدخل " محلياً " خالصاً ؛ انفتح الباب المؤدى اليه بسبب تطورات "محلية" فى المقام الاول : و هى تطورات امتزجت فيها العناصر السياسية كتكوين و استقرار الدولة القومية ذات الاهتمام بتطوير و تنمية القوة العسكرية و الانتاجية و المكانة

الدولية للمجتمع ، (خصوصاً فى انجلترا أو فرنسا) .. و العناصر الاقتصادية (كظهور طـبقات و فـئات الـتجار الكبار و رجال المال و الصناعة الذين ارتبطت مصالحهم ، وتنميتها بالتطبيقات المتطورة لكشوف علوم التعدين و الكيمياء و الملاحة و الفلك ، و كـلها علـوم تحـتاج بشدة إلى الرياضيات التى تحتاج بدورها إلى المنطق) و العناصر الاجتماعية (كتحرير طبقات أقنان الارض لتسهيل انتقالهم للعمل فى المناجم و المصانع والسفن و الجيوش القومية ، و كتقنين عمليات التمثيل الاجتماعى فى مجالس الحكم و كاعطـاء المـدن و أقالـيم الريف دوراً كبيراً فى حكم نفسها و تحديد و جمع و انفاق ضرائبها و كالاهتمام بالتعليم العام و فتح الوظائف الكبرى لأبناء الطبقات غير النبيلة ؛ وكتوحـيد القوانين و مراقبة – و فرض – تطبيقها على جميع مواطنى الدولة القومية ؛ وكنشـر المرافق و الخدمات – بالتساوى – على نطاق الدولة كلها ..الخ ..الخ) .. وأخـيراً العناصـر الثقافية : كتخصيص موارد – من عند الأفراد أو الدول أو الملوك لاستيعاب و ترجمة علوم الأوائل و فنونهم ،و علوم و فنون الآخرين ؛ ثم كظهور فلاسفة – عـلماء جمعوا بين علوم اللاهوت و المنطق و الرياضيات مثل ديكارت ، أو بين علوم اللغة والرياضيات و الجغرافيا و الفلك – مثل جاليليو وكوبرنيكوس؛ أو بين علوم اللغة والتاريخ و الرياضيات و الفيزياء مثل نيوتن أو لايبنتز أو بين اللغة و المنطق والرياضيات و الفيزياء والاخلاق و الميتافيزيقا ، مثل كانط و هوبز ؛ وغيرهما عبر القرون الثلاثة (من ١٥ إلى ١٨) ؛ بسبب توالى الكشف عن التداخل بين منطلقات ونتائج الكثير من تلك العلـوم أو لأن التطورات نفسها – فى مجال المعرفة المتجددة أو المكتشفة أو فى مجالات التطبـيق التكنولوجى ، فرضت سيادة المنطق و التفكير العقلانى بدلا من التسليم بما لا بـرهان عليه ، أو سيادة التجريب و الاستدلال منه على خطأ ، أو على صواب فرضية بعينها أو " طلب " بذاته ، أو بسبب ظهور أن تحقيق المصالح – الفردية أو القومية – يقتضى اتخاذ هذا السبيل " الحديث " بدلا من السبل القديمة التى لم تعد قادرة على

تحقـــيق مصـــالح جديـــدة و لا على صيانة القديمة .. الأمر الذى جعل تحصيل المعرفة " السنظرية " فى كل المجالات استثماراادخارياً يتحول إلى استثمار عملى من خلال كل من البحث التطبيقى و التعليم لتوفير تطور سريع لأدوات الانتاج و للقوى البشرية المنتجة معاً .

فى البداية لم يكن لكلمة "الحديث " عندهم إلا معنى : " ذو الأصل الجديد، " فى الفن أو الأدب أو الفكر أوالعلم أو الاقتصاد أو التطبيق التكنولوجى أو التنظيم الاجتماعى أو السياسـى ؛ و لكن التفاعل المتواصل بين كل تلك المجالات ، وتوالى نتائجها – السلبية والايجابيـة معـاً – وتفـاعل تلك النتائج أكسب كلمة : " الحديث " مغزى تاريخياً شاملاً،و تلك كانت هى : " حالة الحداثة " Modernity .

غـير أن " حالـة الحداثة " الشاملة تلك لم تنشأ – أو تشمل مجتمعات الغرب لمجرد وقـوع التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المذكورة ؛ و إنما لأن الدول القومية – التى كان نشوؤها هو الشرط الاول للتحديث – تفاعلت – بمعدلات متفاوتة مـن السـرعة وبنسب متفاوتة من اليسر أو الصعوبة – مع ما فرضته تلك المتغيرات .

و يقول – زيجمونت بومان – أحد كبار أساتذة الاجتماع السياسى فى بريطانيا الآن – فى جامعـة لـيدز و أحد كبار " نقاد" الحداثة الغربية ، فى بحث ممتع له ، إن الايمان بالـتغير والتغـيير المستمرين كان أول سمات الحداثة ، و كان الايمان بالتقدم و بأن – الـتقدم هـو انجاز بشرى واعطاء الاولوية لكل ما يؤدى إلى تحسين الحياة الإنسانية و تجميـلها كان هو السمة الثالثة .. ويضيف : "أما الدولة الحديثة فقد ارتبطت بها – أو تحملت بنفسها – وظائف لم يحلم بها من قبل الحكام السابقون . كان عليها أن تفرض نظامـا موحـدا على مساحات شاسعة كانت تخضع من قبل لأنواع عديدة من التقاليد

الحلـــية ؛ و على نفس الأساس أصبح على هذه الدولة أن تخلق و أن تتولى صيانة النظام الاجـــتماعي و أن تفعـــل ذلك من خلال تدابير هادفة و خطط واعية بالمراقبة والادارة اليومـــية لكـــل شئون المجتمع _ بدلاً مما كان الحكام يفعلون فى السابق ، مكتفين بمراقبة الالـــتزام بالتقاليد والامتيازات الموروثة ؛ (وقد يجدر بى أن أقول ، أنها أصبح عليها أن تقوم بمهام البستانى ، بدلاً من أن تتخذ موقف حارس الصيد فى الغابة ، تجاه المجتمع) "

ويواصـــل بومان قائلا:" و تضمنت المهام الجديدة توحيد القانون ومقاييسه و توحيد المؤسسات التشريعية فى الدولة بأسرها ؛ و توحيد ، و غالباً إدارة عملية التعليم العام ؛ وضمان أولوية نظام قانونى موحد وأسبقيته على جميع الولاءات الخصوصية الأخرى ، و لهذا السبب انهمكت الدول القومية فـــــى عمليات " بناء الأمم " .. فاعطت الأولوية للوحـــدة القومية بدلاً من الاختلافات العرقية (أو الدينية أو المهنية أو الطبقية . إلخ) " ... إنتهى كلام بومان .

و يختلف فلاسفة الاجتماع السياسى و التاريخ الاجتماعى – الثقافى – بعد ذلك فى تحديـــد "قواعـــد و ملامـــح " التحديث و الحداثة ، فماكس فيبر الألمانى يؤكد أهمية " العقلانـــية .. و فصـــل العمل عن المنزل " .. وتالكوت بارسونز الأمريكى – نقلا عن فرديـــناند تونيس الالمانى – يؤكد أهمية : "فصل الفعل عن الدافع الى فعله أو عن الذى قام بالفعل " ..الخ ..الخ ..

غير أنهم جميعا يتفقون على أن " السيادة المطلقة للقانون الموحد و المساواة القانونية – و تكـــافؤ الفرص على رأس قواعدها– بين الجميع – و توحيد التعليم العام الذى يكفل نشـــر و ترسيخ كشوف العلم الجديد من ناحية و التأكيد على أولوية الوطن و الدولة وحـــرية المواطـــن مع التزامه بالقانون و بالوطن من ناحية أخرى" كانت هى الاسس

الاكثر عمقاً و الاكثر قوة للتحديث .. الأسس التي تولت القيام بها : " الدولة القومية " .. بستاني المجتمع الحديث .

من المؤكد أن التفاعلات بين كل العناصر التي ذكرناها في البداية ، وبين هذين الاساسيين الرئيسيين كانت تفاعلات طويلة ومؤلمة ؛ و لكن عملية : " بناء الامم " كانت متواصلة ومنتظمة؛ و رغم الانتكاسات و الانقطاعات – التي سببتها الازمات أو الحروب – فقد واصل "البستاني" عمله . وكثيراً ما كان يواصل عمله حتى أثناء الأزمات والحروب؛بل إنه غالباً ما كان يزيد نشاطه في فترات الأزمات و الحروب في مجال " سيادة القانون " و " الوحدة الثقافية " التي ينتجها التعليم العام (و الذى اشتركت في أداء وظائفه مع التطورات الاحداث ، وسائل الاعلام و التثقيف و منابرها التي ابتكرتها التكنولوجيات و دعمتها التطورات العلمية والاقتصادية الاحدث) ..

و كان من سمات التحديث أيضاً امكانية نقده و الاختلاف معه : قال ماركس إنه قام على تعميق الاستغلال و إغتراب الانسان عن عالم صنعه بنفسه ثم أصبح عبدا له ؛ و قال فرويد انه قام على اعلاء مبدأ" الاحساس بالحقيقة " بدلا من " مبدأ اللذة " الامر الذى أدى الى المزيد من "الكبت " لطبيعة الانسان و زيادة إمكانية انهياره النفسي أو العقلي ، و قال نيتشه إن التحديث أدى الى تحطيم الدافع الى التحرر و الانطلاق، و إلى اعلاء الدافع العقلاني والمنطقي الامر الذى يصيب " الانسان الحديث " بالضمور الشعورى و بالكآبة (في كتابه المشهور عن هزيمة رمز الانطلاق : ديونيزيوس و انتصار رمز العقلانية و المنطق أبوللو) و قال باريتو إنه أدى إلى سيطرة اللاعقلانية و النزعة الدعائية والتجارية و التعصب .

ولكن الجميع الآن ، حتى من ينتقدون التحديث و ما آلت اليه المجتمعات الغربية بسبب "المبالغة" فيه ، يرون أنه وحده دون غيره ، هو القادر على تصحيح أخطائه ، و

نشــر و ترسيخ كشوف العلم الجديد من ناحية و التأكيد على أولوية الوطن و الدولة وحــرية المواطـــن مع التزامه بالقانون و بالوطن من ناحية أخرى" كانت هى الاسس الاكثر عمقاً و الاكثر قوة للتحديث .. الأسس التى تولت القيام بها : " الدولة القومية " .. بستانى المجتمع الحديث .

مـــن المؤكـــد أن التفاعلات بين كل العناصر التى ذكرناها فى البداية ، وبين هذين الاساســين الرئيســـين كانت تفاعلات طويلة ومؤلمة ؛ و لكن عملية : " بناء الامم " كانت متواصلة ومنتظمة؛ و رغم الانتكاسات و الانقطاعات – التى سببتها الازمات أو الحـــروب – فقـــد واصـــل "البستانى" عمله . وكثيراً ما كان يواصل عمله حتى أثناء الأزمات والحروب،بل إنه غالباً ما كان يزيد نشاطه فى فترات الأزمات و الحروب فى مجـــال " ســيادة القـــانون " و " الوحدة الثقافية " التى ينتجها التعليم العام (و الذى اشتركت فى أداء وظائفه مع التطورات الاحداث ، وسائل الاعلام و التثقيف و منابرها التى ابتكرتها التكنولوجيات و دعمتها التطورات العلمية والاقتصادية الاحدث) ..

و كان من سمات التحديث أيضاً امكانية نقده و الاختلاف معه : قال ماركس إنه قام على تعميق الاستغلال و إغتراب الانسان عن عالم صنعه بنفسه ثم أصبح عبدا له ؛ و قال فرويد انه قام على اعلاء مبدأ" الاحساس بالحقيقة " بدلا من " مبدأ اللذة " الامر الذى أدى الى المزيد من "الكبت " لطبيعة الانسان و زيادة إمكانية انهياره النفسى أو العقلى ؛ و قـــال نيتشه إن التحديث أدى الى تحطيم الدافع الى التحرر و الانطلاق، و إلى اعلاء الدافع العقلانى والمنطقى الامر الذى يصيب " الانسان الحديث " بالضمور الشعورى و بالكآبـــة (فى كـــتابه المشـــهور عن هزيمة رمز الانطلاق : ديونيزيوس و انتصار رمز العقلانية و المنطق أبوللو) و قال باريتو إنه أدى إلى سيطرة اللاعقلانية و النزعة الدعائية والتجارية و التعصـــب .

ولكـــن الجمـــيع الآن ، حتى من ينقدون التحديث و ما آلت اليه المجتمعات الغربية بســـبب "المبالغة" فيه ، يرون أنه وحده دون غيره ، هو القادر على تصحيح أخطائه ، و محـــو خطايـــاه ، لأنـــه فى جوهره يملك " آلية لتصحيح ذاته "تمكنه من اكتشاف عيوبه ومعالجتها و مواصلة " التغيير والتقدم "..

كان هذا عندهم ، فما الذى جرى عندنا ؟

حداثة الغرب بين الدعاة و الأعداء و النقاد

سوف نسمح لأنفسنا - و أرجو من القراء الأعزاء - ذوى النوايا الحسنة والعقول الجادة (و لا نرجو من المتنطعين) ان يسمحوا لنا بأن نستخدم كلمة " التنمية " حين نتحدث عـــن مصـــر أو شقيقاتها العربيات ، وأن نستخدم كلمة " التحديث " حين نتكلم عن " الغـــرب " أو عـــن إحـــدى الـــدول الغربـــية . ولهـــذا الاختيار أسبابه : فالتحديث Modernisation - فى الحقـــيقة التاريخـــية ظاهرة غربية الاصل وصلت إلى ذروتها فى منتصف القرن العشرين بعد مسيرة شاقة و مليئة بالتناقضات - بين كل ما هو خير ونافع و بين كل صور الشرور و المساوئ و الاضرار - دامت أكثر من أربعة قرون .

ثم انـــه كـــان من منافع احتكاكنا المؤلم و الرائع معاً - نحن فى " الشرق " أو فى " الجـــنوب " بالغرب أثناء مسيرته الهائلة تلك ، أن اكتشفنا - و اكتشف الغرب معنا - مؤخـــراً - أن الـــتطور و"النمو " المجتمعى لكى يكون راسخاً لا بد أن يكون " أصيلاً " بمعنى أن يضع التطوير فى إعتباره حقائق التكوين الثقافى و الإجتماعى المتكامل للمجتمع؛ و لذلـــك فإن كلمة " التحديث " يمكن أن تؤدى إلى إخضاع عملية تطوير أى مجتمع " غير " غربى لمعايير العملية التاريخية التى جرت فى الغرب و التى إصطلح على تسميتها بـــ "التحديث" ..

و من المهم أن نتذكر أحد التناقضات الرئيسية التى تميزت بها مسيرة -- أو عملية - التحديث فى الغرب منذ بدأت صياغة أسسها الفكرية على أيدى فلاسفة التنوير (رينيه ديكارت فى فرنسا ثم جون لوك فى إنجلترا) يتمثل هذا التناقض فى إيمان هؤلاء المفكرين بمبدأين متناقضين فى وقت واحد . الأول هو أن جميع البشر يتساوون فى قدراتهم العقلية

عـن مصـر أو شقيقاتها العربيات ، وأن نستخدم كلمة " التحديث " حين نتكلم عن " الغـرب " أو عـن إحـدى الـدول الغربيـة . ولهـذا الاختيار أسبابه : فالتحديث Modernization – فى الحقـيقة التاريخيـة ظاهرة غربية الاصل وصلت إلى ذروتها فى منتصف القرن العشرين بعد مسيرة شاقة و مليئة بالتناقضات – بين كل ما هو خير ونافع و بين كل صور الشرور و المساوئ و الاضرار – دامت أكثر من أربعة قرون .

ثم أنـه كـان من منافع احتكاكنا المؤلم و الرائع معاً – نحن فى " الشرق " أو فى " الجـنوب " بالغرب أثناء مسيرته الهائلة تلك ، أن اكتشفنا – و اكتشف الغرب معنا – مؤخـراً – أن الـتطور و"النمو " المجتمعى لكى يكون راسخاً لا بد أن يكون " أصيلاً " بمعنى أن يضع التطوير فى إعتباره حقائق التكوين الثقافى و الإجتماعى المتكامل للمجتمع؛ و لذلـك فإن كلمة " التحديث " يمكن أن تؤدى إلى إخضاع عملية تطوير أى مجتمع " غير " غربى لمعايير العملية التاريخية التى جرت فى الغرب و التى إصطلح على تسميتها بـ "التحديث" ..

و من المهم أن نتذكر أحد التناقضات الرئيسية التى تميزت بها مسيرة – أو عملية – التحديث فى الغرب منذ بدأت صياغة أسسها الفكرية على أيدى فلاسفة التنوير (رينيه ديكارت فى فرنسا ثم جون لوك فى إنجلترا) يتمثل هذا التناقض فى إيمان هؤلاء المفكرين بمبدأين متناقضين فى وقت واحد . الأول هو أن جميع البشر يتساوون فى قدراتهم العقلية و لذلـك فإنهم يستحقون جميعاً الحصول على المساواة أمام القانون ؛ و المبدأ الثانى هو رفـض : " العقائد والعادات " المحلية على أساس أنها " متخلفة " و أنها نتاج الجمود و التحـيز و ليست نتاج العقل . وأدى هذا التناقـض – فيما أدى – إلى تعصب فكر الحداثة الغـربى لنفسه ، و احتقاره ما سواه ؛ متناقضاً فى ذلك مع نفسه تناقضاً خطيراً ؛ بالتعصـب الـذى أنتج ظواهر عصبية عديدة فى الفلسفة كما فى السياسة و تعصبات

للمذاهب أو للطبقات أو للأجناس أو للأمم القومية مع أن الموضوعية و التسامح من " سمات " العقل الرئيسية ؛ و هو نفس التناقض الذى أصاب " التحديث " طوال القرون الأربعة الأولى من تاريخه ــ الغربي أساساً و شروره التى جعلت كلمة " التحديث " فى جانــب كــبير من تراثنا الفكرى " الحديث " مساوياً لتدمير الذات بالسعى إلى " اســتيراد " نمــوذج شــرير للــتطور (و لعل مصطلح أو كلمة التغريب ، من أشهر مصطلحات هذا التفسير المتنطع للتنمية أو للتطوير !) ..

و قد كان لفكر " الحداثة " Modernity – الذى أنجز " التحديث " فى الغرب بقدر مــا نتج عنه فى تفاعل "تاريخى " متواصل – نقاده " الكبار " منذ كان هذا الفكر فى قمة إزدهــاره ــ مثل إدموند بيرك – الذى أنتقد بعنف فكرة التنويريين (روسو بالذات) عــن المجتمع الطبيعى الذى يتعارض مع حكمة الماضى قائلاً إن الأرجح أن تكون حكمة أجــيال عديدة سابقة من البشر أكثر صواباً من حكمة حفنة من الفلاسفة : و مع ذلك فقــد كــان بيرك (الذى عاش فى القرن الثامن عشر) تقدمياً – فى السياسة حتى بمعيار القرن العشرين : فقد طالب بتحرير البرلمان من سلطة الحكومة ؛ و بتحرير المستعمرات الأمريكــية (قــبل الثورة الأمريكية) ، و إيرلندا و الهند من مساوئ حكومة جورج الثالــث و شركة الهند الشرقية . و كان هناك مؤسس الفلسفة اللغوية .. جون لانجشو اوستين (الذى عاش النصف الأول من القرن العشرين) الذى أدى أكتشافه لأهمية : " مصــادر اللغة العادية " إلى تطور جذرى فى توجهات تاريخ الثقافة و علم إجتماعها و تاريخ الأفكار واجتماع المعرفة فأدى بدوره إلى تغيرات جذرية فى موقف التحديث (و الحداثــة الغربــية) من الثقافات غير الغربية .. حينما لا تتعارض المصالح ؛ أو عندما لا يكــون للمصالح دور فى توجه الفكر . بل أن هيجل نفسه – و هو أحد بناة " التنوير " العظام و آخرهم – إنتقد ضيق أفق أسلافه التنويريين حتى عند كانط أكثرهم " استنارة "

و إتســـاع أفــق ؛ و قـــال إن إهمالهم للجوانب الروحية (أو : غير العقلانية) لدى الإنســـان، و إنخاسهم أهمية تنوع الثقافات يعنى عدمّ إدراكهم للتاريخ الحقيقى و مغزاه لدى البشر كافة و عدم إدراكهم لمعنى " المجتمع " و تواصل التاريخ . و هو ما سعى إليه عـــن طـــريق الجمع بين " العقلانية الفردية " و بين تماسك المجتمع واستقراره و تواصل التاريخ .

هؤلاء – و غيرهم كثيرون – انتقدوا الحداثة – و التحديث – فى الغرب – من موقع "العقلانـــية" نفسه الذى أنطلق من التنويريين فى القرن السابع عشر ... إلى الدرجة التى تجعـــل أصحاب " الحداثة الجديدة " فى الغرب يؤكدون أن الخاصية الأولى للحداثة هى قدرتهـــا على تصحيح نفسها بنفسها : فلقد أنتجت العشرات من المدارس فى الفلسفة – بكـــل تخصصـــاتها و فى السياسة بكل توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار و من أقصـــى الـــتجريد التأملى والإستشراق إلى أقصى التجسيد التاريخى و الواقعى .. و فى تفاعلهم جميعاً – و أحياناً فى اقتتالهم الدموى – يسعون الى " تصحيح " مسارهم المشترك الفكرى و التطبيقى : أنتجوا كل ذلك استناداً إلى ما وصفوه بأنه " العقل " . و أسفرت هذه " العقلانية " فى التطبيق الحقيقى – أى فى "التاريخ" الفعلى عن روائع لم يكن يمكن أن يحققها البشر دونها : من الفنون إلى الطب ، و من وسائل التعليم و أدواته و نظمه إلى وسائل المواصلات و الاتصال إلى وسائل و نظم التثقيف والسياحة و الترفيه و نظمها ؛ و من إمكانيات ترويض و استخدام مصادر الطبيعة الى امكانية ترويض تطويرها و زيادة انـــتاجها لصالح البشر دون حدود تقريباً – لانتاج الطعام و الكساء والمسكن .. و لبناء أماكن العبادة و التثقيف و المتع الروحية الراقية .. و لكنها انتجت أيضاً نظماً استبدادية و مرعبة،(ليـــست فقط هى النظم الشمولية الشهيرة : الشيوعية و الفاشية و النازية وإنما الـــنظم الاقتصـــادية الـــتى تشمل سيطرة حفنة من ذوى المصالح الاذكياء على ثروات

المجـــتمعات و عقـــول الناس فيها و ضمائرهم) .. و انتجت أسلحة مهلكة و اشعلت حروبا و دمرت مجتمعات و ثقافات بشكل لم يعرف له نظير فى عصور ما قبل التحديث و الحداثة السابقة .. ولكنها ايضا وفرت للثقافات الاخرى – التى طالت معاناتها حينما احتكت بالجانب الدموى والضارى منها – فرصاً عديدة : لاستكشاف ذواتها و نقدها و لاكتســـاب معرفة متطورة و منظمة بالطبيعة وبالمجتمعات الانسانية – فى غالبة تجلياتها العملية الظاهرة و الخفية ؛ و بالانسان نفسه ؛ و لاكتساب قدرات إدارية – تنظيمية ، و قـــدرات تكنولوجـــية تساعدها دون شك على التطور وعلى النمو إذا عرفت سبيلها الصحيح – و حسبت خطواتها السليمة على طريق – أو طرق التطور و النمو .

ذلك أن الحداثة و التحديث و التطور و النمو سواء بسواء – ليست مزووعة لا عن " طبيعة البشر " ذات الوجوه العديدة بين وجهى الشر و الخير أو الصلاح و الفساد و لا عـــن الحقائق الاجتماعية و السياسية فى " تاريخ "الإنسانية الفعلى. و ما دمنا نتكلم عن الحقائق و بالحقائق ما وسعنا – فإننا فى الحقيقة نتكلم – و لا بد أن نتكلم – عن " تاريخ " نستخدمه كشاهد فعلى ؛ لا عن الفلسفة المجردة ـــ فلسفة الفلسفة كما توصف الان ـــ و لا بلفستها الـــتى تســـعى إلى قطـــع صلتها بالتاريخ و تنجح فى ذلك فى كثير من الأحيان...

المدهش أن فلاسفة التنوير (الحداثة) الأوائل فى الغرب، و هم ينتقدون فكر الماضى كانوا يفكرون فى " التاريخ " و يستشهدون به (على قدر ما كانوا يعرفونه و فى حدود أســـاليبهم فى فهمـــه على ضوء حاضرهم فى فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا) و لكنهم حين صاغوا فلسفتهم العقلية أو الطبيعية .. إلخ حاولوا التخلص من التاريخ لحساب "العقل" وحده – أو ما حسبوه كذلك – فوقعوا فى أسر التاريخ الحقيقى – و هو ما ينبغى للفكر حتى يصمد لإختبار الواقع الحياتى للناس.. و كان ذلك ـــ و هو المدهش أكثر و الدافع

إلى " تقديــر " نزاهتهم أكثر ـــ بفضـل عقلانيتهم " نفسها .. لقد كان فولتير – دون غـيره – هو من صاغ مصطلح :" فلسفة التاريخ"... فصنع الأداة النقدية الرئيسية التى أتاحت للحداثة – و للتحديث فرصة " تصحيح نفسها بنفسها" لأنها فتحت العيون على ضرورة إرتباط الفلسفة ـــ خصوصاً " الفلسفة " بالواقع، و أن تكون قضية : "المعرفة " هى قضيتها الوحيدة .

و مثــلما أظهرت الحداثة (و التحديث) فى الغرب نقادها – من كل التوجهات و المذاهب تقريباً . كذلك ظهر أعداؤها .

فى أواخـــر القـــرن الماضى ، و أوائل هذا القرن ، ظهر – مثلاً – فريدريك نيتشه و سيجموند فرويد : قال الأول بأن الإلهام لا العقل ، و خصوصاً إلهام الجبابرة المتفوقين، لا عقـــل العاديين المتكاثرين المتساوين ، هو السبيل لكشف مغزى الوجود و التاريخ (لا مجرد : المعرفة) . و قال إن الحضارة صراع بين عنصر حسى طبيعى و مظلم و غامض فى تكويـــن الإنسان و عنصر آخر عقلى مجرد و مشمس و منطقى . و انه ألهم أن نهاية الـــتاريخ ســـتكون إنتصار العنصر الأول الذى يجعل الإنسان وحيداً فى الكون . و قال فـــرويد مـــا معناه إن الحضارة (و الحضارة الحديثة – العقلانية بشكل خاص) تكبت الجانب الغريزى و الطبيعى فى الانسان و أنها لذلك لن تكف عن توليد كل أنواع التمرد والجنوح ..

و فى الواقـــع الحقـــيقى أسفر هذا الكلام ضد الحداثة الغربية عن ظهور تيارات و منتجات فنية مهمة فى الموسيقى و الشعر و الدرأما و الرسم كما أسفر عن تطوير إحدى المـــدارس المهمـــة فى العلاج النفسى .. و فى حالة واحدة " والمهمة " أسفر عن إستغلال النازية لبعض أفكار نيتشه لتأكيد أن الألمان هم الجنس " المتفوق " الذى سيمتلك التاريخ فى النهاية .

غير أن النقد العقلاني للحداثة و التحديث ــ و من داخل صفها الفكري بالذات ــ في الغرب ــ منذ منتصف القرن الماضي أو بعده بقليل هو الذي ساعدها و يساعدها إلى الآن في تصحيح نفسها : كشفت الماركسية عن جنوحها إلى تمجيد السلعة (أو الاشياء) و إخضـــاع الانسان للاشياء التي يصنعها و الاسراف في الفردية إلى الدرجة التي تلغي امكانية استمتاع جميع الافراد بحرياتهم ، حتى من يملكون كل شئ آخر . و كشف نقاد مـــثل فلفريدو باريتو عن تحول مجتمع الحداثة إلى جنة للصفوة و جحيم لغيرهم وطالب بتغـــيير صفات الصفوة و دورها ؛ وتحدث خوزيه أورتيجا عن سياسات المجتمع الحداثي التي تجنح الى التوحيد القياسي للاذواق والافكار و الاختيارات بما يزيل كل فرصة لتميز الافراد الاحرار و يفتح الباب أمام ثورات الكتلة المتخلفة ؛ و تحدث روبرت ميتشيل عن خضـــوع مجـــتمع الحداثة و التحديث ــ بحكم قانون حديدي ــ لأقلية ما ؛ وتحدث " فلاســفة فــرانكفورت " الاوائل ــ هوركهايمر و أدورنو عن التناقض بين وعد الحرية الفــردية المطلقــة و بين الاندفاع إلى قيام واقع يتكون من أبنية أو مؤسسـات " فوق ــ فردية " لا حكم للافراد عليها ..

هـــذا هـــو النقد الذي ساعد ــ و يساعد الحداثة ــ و التحديث ــ الغربيين على تصحيح نفسيهما ــ قدر الامكان ... أي قدر إمكان الطبيعة البشرية و حقيقة التاريخ ..

فماذا كانت علاقتنا نحن بكل هذا و كيف استفدنا ــ و ينبغي أن نستفيد من تلك العلاقة المركبة ــ التي لا يمكن تجنبها أو النجاة من تأثيرها ، و لابد أيضا من النجاة من شرورها ؟! .

تجربة " التحديث " المصرية ونواقصها ... قبل " التنمية "

فى محاولتنا للإجابة على السؤال : كيف كانت علاقتنا بـ " تحديث " الغرب و " حداثته " ، وكيف إستفدنا - وينبغى أن نستفيد من هذه العلاقة المركبة ، التى لا يمكن النجاه منها ولابد أيضاً من النجاة .. فى محاولتنا للإجابة على هذا السؤال الصعب ، والذى طرحت - عليه أجوبة كثيرة سوف ننتفع منها بالتأكيد - يتعين علينا أن نتجنب عدة " مزالق " تحرمنا - عادة من الثمرات الإيجابية المختلفة - إن لم تكن المؤكدة - للدراسة " التاريخ " : المزلق الأول - الشائع - هو الفصل بين علاقتنا " الفكرية " بالغرب وبين علاقتنا السياسية الإقتصادية به ؛ أما المزلق الثانى - الأكثر شيوعاً وإن كان أقل لفتاً للأنظار ، فهو الفصل بين ما كان عليه واقعنا المحلى - الفكرى والإجتماعى والإقتصادى - قبل بدء هذه العلاقة المركبة بالغرب ، وبين ما أصاب هذا الواقع من تغيرات وعوامل التغير المتفاعلة - على طول - وفى غمار الإحتكاك - المروع والرائع معاً - بيننا وبين الغرب الحديث ، والحداثى والذى كان يخوض بدوره تجارب تصحيح حداثته و " تحديثه " الدامية ، من خلال صراعاته " الأهلية " أحياناً ، وعلى حسابنا نحن فى غالب الأحيان ..

وقد يكون الأكثر إيجابية هو أن نقارن تجربة تنميتنا القومية المعاصرة الشاملة ، بتجاربنا خلال القرنين السابقين .. فتجربتنا المعاصرة للتنمية ، هى فى جانب رئيسى منها محاولة جادة نبذلها بدورنا - مثل الغرب لتصحيح أخطاء تجارب " التحديث " السابقة ؛ ذلك أننا نقوم الآن - ونتحمل تكلفة - الخروج بواسطة التنمية من وهدة التخلف التى فرضتها علينا القرون الوسطى المحلية - أو " الشرقية " الخاصة بنا والتى ما تزال جراحها وندوبها ظاهرة على بنية مجتمعنا - المادية والمعنوية - العامة فى مجالات وفى

تجليات كثيرة ؛ هذا من ناحية ؛ ونقوم من ناحية أخرى ونتحمل تكلفة – تصحيح – أو مداواة جراح المحاولات السابقة التى لم تتخذ طابع " التنمية " وإنما التى إتخذت طابع " التحديث " – بنقل شكل ما من أشكال تضارب التحديث الغربية المختلفة أو بفرض هذا الشكل أو ذاك علينا بأساليب سطحية وجزئية دائماً كما سنرى بعد قليل ...

* * * * * * * *

لن نتكلم – إذن – عن " الفكر " المصرى " الحديث " ولا عن محاولات " تحديثه " العديدة كلاماً منفصلاً عن حقائق واقعنا التاريخى ، ولا عن حقائق علاقتنا المعقدة ، السياسية ، الإقتصادية بالغرب .

* * * * * * * *

ستدلنا القراءة الموضوعية لحركة مجتمعنا المعاصر – فى طريق " التنمية " على جوانب القصور ، وعلى جوانب الإنجاز – سواء بسواء – فى تجارب التحديث الخمسة خلال القرنين السابقين ؛ ولعل أكثر ما يبرز لهذه النظرة الموضوعية أن تجاربنا الخمسة السابقة وهى على التوالى التجارب التى إصطلح على نسبتها إلى محمد على ، ثم إسماعيل ، ثم مرحلة الحكم الإستعمارى و احتدام الحركة الوطنية ، ثم العصر الذى إصطلح على وصفه بـ " الليبرالى " ثم المرحلة الموصوفة بالثورية – أو الإشتراكية .. كانت تجارب لجأت إلى العلاج الجزئى للتخلف ، من ناحية ، وإلى منظور غير " واقعى " بالمعنى المباشر والبسيط للواقعية من ناحية أخرى .. وفى كل الأحوال ، فقد نبعت النقيصتان – نقيصة الجزئية ونقيصة الإنفصال عن الواقع ، بضغط عوامل " حقيقية " أو موضوعية كثيرة ، تعددت بتعدد الظروف التاريخية – المحلية والإقليمية والعالمية – التى نبعت معها كل من هذه التجارب أو التى أحاطت بكل تجربة .. وقد تكون التجربة الأولى أكثر التجارب قدرة على توضيح النقيصتين ..

****

لم يكــن بوسع " الضابط العثمانلي " الأمي ، محمد علي سرششمه ، أن يبتكر أكثر – ولا أفضــل ممــا إبتكره لكي يحقق مشروعه ، خاصة وهو يستوحي أفكاره من أفكار حــركة " التحديث" العثمانللية التي سبقته – وربما كان قد عايشها – لسنوات قليلة وجــاء لكــي يطبقها بالطريقة نفسها : تأكيد سلطة الحكومة المركزية مستخدماً نفس قوانين القرون الوسطى المضادة للمبدأ الرئيسي للتحديث ذاته ، أم مبدأ " حكم القانون "الــذى يتساوى أمامه الجميع وتكافأ الفرص أمام الجميع ؛ و هى ذاتها قوانين القرون الوسطى والمنافية لمبدأ " الدولة القومية " بالتالى ؛ ثم إنشاء قوة عسكرية .. ذات نظام " حديــث " شكلياً – من حيث مستويات التدريب وأشكال الطوابير وأنواع الأسلحة والخطــط الحربــية – مســتعينا بضباط أوروبيين (فرنسيين بدلاً من البروسيين الذين إســتعانت بهــم الســلطنة) وكان هدفه من إنشاء هذه القوة هو أن يخدم السلطنة (فى ولايالها) أولا ثم أصبحت وظيفتها أن يحارب بها السلطنة نفسها عساه يستولى عليها أو يحــل محــلها – دون تبصر بحقائق مدى إمكانياته ولا إصطدام خططه بخطط الأقوياء الحقيقــيين (الحديــثين الحقيقيين) فى العالم فى عصره . ولكى يضمن تأسيس هذه القوة العسكرية فقد أنشأ منظومة صناعية مستورده " حديثة " تدار بأساليب القرون الوسطى، وعدد من المتعلمين تعليماً " حديثاً " يعملون أيضاً بمواصفات – وبصفات – الحرفيين والصــنايعية فى نفــس العصر ، مع كفالة تمويل كل ذلك بنظام ضرائب هو نفسه نظام العصور الوسطى . لم تكن الثقافة والحلية المصرية والعربية أو التركية – قد تجاوزت – لا فى جوهرها ولا فى تفاصيلها لثقافة العصور ذاتها : ثقافة النقل والتكرار والإستظهار والخــرافة والقدريــة والجبرية والتواكل والبعد عن التجريب وعن النظر العقلى والنقد والمقارنة الدلالية ، وكراهية " الغرباء " والتصنيف الطائفى – والعرقى لسكان البلاد

واعتـــبار الجديد " بدعة " والمرض لعنة أو عبثي إثم لم يكفر عنه المريض. لم يخرج من هـــذا الوضـــع الـــثقافى - الفكرى والمعرفى - سوى عدد يقارب عدد أصابع اليدين خـــروجاً جزئـــياً ومحدود الأثر للغاية. وكان الشيخ حسن العطار قد جاء قبل ذلك بـــنحو نصف قرن من الزمان وسط جيل إنتعشت لديه معالم الثقافة الموروثة القديمة لكى يـــبدأ - لأول مـــرة منذ قرون - " إعادة إنتاجها " بدلاً من تلخيصها وإستظهار الملخصـــات ؛ وأضاف الشيخ حركة إلى السكون المتجدد بإعادة النظر فى بعض أبواب الفقه - على المذهب الشافعى وحده - ربما بدافع من إحتياجات التحرك الإقتصادى - التجارى الجديد فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر (على حد إكتشاف المؤرخ الأمـــريكى بيتر جران) الذى فرضته إحتياجات التوسع التجارى فى أوروبا الجنوبية ؛ وأضـــاف العطار الفضول نحو الغرب - الذى لاح له عن قرب فى اسطنبول عاصمـــة الخلافـــة - منبهلاً بصنائعه وعلومه وتنظيماته ، وتطلع إلى ضرورة أن " تجدد " عندنا تلـــك العلوم والصنائع - لا الفكر و لا النظم الإجتماعية اللذين أنتجاهما ... ذلك لأن إكتشاف الفكر الملائم وتطوير النظم الإجتماعية الملائمة يحتاجان إلى بوتقة سياسية " خاصة " هى الدولة القومية التى تقيم حكم القانون (حقوق واحدة وواجبات متساوية للجميع وفرص متكافئة للجميع) كما يحتاجان إلى بوتقة إجتماعية وفكرية خاصة ، هى بوتقـــة المسؤولية الفردية أى فصل ضمير الفرد عن كل من رأى الجماعة المسبق والجائر ومســـؤولياتها على أساس عقيدى أولاً وقانونى ثانياً لكى تقوم الجماعة الإجتماعية من أفـــراد أحـــرار يعقـــدون فيما بينهم " العقد الإجتماعى " المحكوم بقانون يلزم الجميع ويضمن إنتماءهم أولاً ، وولاءهم ثانياً .. لم يكن بوسع حسن العطار ، ولا الجيل التالى من " المتعلمين " الذين إستنبتهم محمد على أن يحققوا تلك " الإكتشافات " لأن مشروع الضابط العثمانلى لم يكن يتضمن إقامة " حكم القانون " ولا تأسيس " المسؤولية الفردية " ولا صـــياغة " العقـــد الاجتماعى " أو حتى التمهيد لكل ذلك ... أو لشئ منه ...

ويرجع هذا النقص بدوره لا إلى مجرد " عقلية " الضابط العثمانلى ، وإنما أولا إلى قصور نمـو البناء الإجتماعى – الثقافى العام للمجتمع كله (وهو بناء كان الضابط العثمانلى وعقليـته جزءاً منه بالتأكيد) ؛ ويرجع ثانياً إلى تأثير العامل الغربى (الدولى) فى أوج العصر الإستعمارى – فى مرحلة " التقسيم " الاستعمارى الأول للعالم بين دول الغرب الأوروبى والـتى انتهت عملياً فى مؤتمر برلين عام ١٨٤٨ .. كان الغرب يسعى إلى أن يجنى أكبر ثمار المرحلة الأولى من " تحديثه " الخاص ... وكانت ثقافة " قروننا الوسطى " تتوهم أنها تستطيع أن تستورد منه الأدوات التى أنتجها التحديث الغربى ذاته لكى تؤكد بهـا وجودها – ووجود مؤسساتها السياسية – الإجتماعية العتيقة – الإجتماعية – الإقتصادية ، ولكى تحمى بها نفسها من هجوم حداثة – وتحديث – الغرب بالذات .

لا أعتقد أننا سنكون بحاجة إلى تكرار ما سبق قوله مراراً ، من أن نتيجة " مشروع " محمـد على كانت محبطة ، رغم أنه يستحيل القول بأن كل شئ عاد إلى ما كان عليه : لقد بدأ التحرك بفضل التفاعلات بين الداخل – بنائنا الثقافى الإجتماعى العتيق – وبين الغرب المهاجم صاحب (التحديث والحداثة) . كان بناؤنا الداخلى قد سعى إلى إعادة الحياة إلى تكوينه القديم باستعارة جزء واحد من " بنية التحديث " الغربى (أى استعارة النظم العسكرية وبعض ضروراتها المعلوماتية ومهاراتها الصناعية) .. وفى غمار ذلك ألقى عدد ضئيل من المتعلمين نظرة إلى الغرب أكثر عمقاً بقليل – وتقول لنا نصوص الشيخ رفاعة الطهطاوى – أبرز من سعوا إلى إلقاء هذه النظرة – إن فهمه لما رآه كان محكوماً بـثلاثة عوامل مقيدة – .. أولها عامل مفاهيم ثقافته الموروثه نفسها – التى ورثها فى حالـة متحجرة تعتمد على " النقل " لا على النقد و التجاوز ؛ تشك فى إعمال العقل وتعـتمد على القبول الجماعى لما يفهمه ناقل تلخيص عن ناقل تلخيص سابق فى حدود مغلقـة لمـا يمكن أن يعتبر علماً أو معرفة أو فكراً ؛ والعامل الثانى هو عامل لغته (لغتنا

العربية) فى نهاية عصر الإنحطاط (دون أن تتاح الفرصة لتطوير اليقظة القصيرة والمحدودة التى شهدها النصف الثانى من القرن الثامن عشر) : لغة مثقلة بالإنتشاء البديعى وبالمترادفات والتشبيهات مليئة بالكنايات والمجازات (ولا ننسى ضرورات السجع وبقية فروض البديع)..لغة تنشئ عالماً من ترتيب مفرداتها وإعادة ترتيبها ولا تهتم بالوصف الموضوعى للعالم (الخارجى) لكى يتحقق الشرط الأول لوظيفة اللغة فيما يتعلق بالتفكير العلمى : شرط أن تكون اللغة أداة لتسجيل العالم " كما هو " أو كما يبدو للحواس ، فى " العقل " ثم تحليله بعد وصفه وهى لغة مشغولة بجمالها الشكلى لا بـ " تصنيف " العالم لكى تقوم بوظيفتها الثانية : الضرورية : وظيفة دفع العقل إلى التجربة وإستخلاص القانون من خلال إعادة عمليق التوصيف (الملاحظة) والتصنيف (التجريب) .. لذلك ، يبرز العامل الثالث الذى حكم على فهم الشيخ رفاعة (الذى لا تنكر ريادته الهامة) بأن يكون فهماً محدوداً للغاية ، و سلبياً فى النهاية : ذلك هو عامل الإنبهار بما يرى دون قدرة حقيقية على " النقد ".. نقد التحديث العربى (مثلما انتقده أبناؤه : إدموند بيرك مثلاً ولا نقول هيجل أو بلزاك – فى نفس سنوات تواجد الشيخ رفاعة فى باريس): كان الشيخ إبناً لثقافة إعتادت طوال قرون الإنحطاط – أن تردد أقوالاً محفوظة – تحجرت – دون قدرة على المقارنة بين الكلام والحقيقة ، ولم تكن لغته (لغتنا) قادرة على الوصف المحايد الموضوعى الدقيق للعالم الخارجى ، ولا على تجاوز الوصف إلى التحليل – لإنشغالها بجمالها الشكلى الخاص ولفقر ما تحمله مفرداتها من ظلال المعانى وتنويعات الأفكار(وهو وضع صرنا ندرك أنه يؤثر على جهاز التفكير لدى الإنسان ، الفرد أو الأمة) ولذلك فقد إنبهر بما رآه ولم يشتبك معه ناقداً : فقد رأى ما يفوق أجمل الأحلام ، ولم يدرك أسباب " التقدم " ولا ما يخفيه جماله من أخطاء أو خطايا .

....

علال جيلين فقط – أو أقل كان الوضع قد إختلف كثيراً بالنسبة للمتعلمين الذين أصبح لهم أن يسموا " المفكرين " ... ولكن لم يكن الكثير قد تحقق فى بقية " أجزاء " المشروع !

التحديث المصرى : البدايات المضللة

إذا كـــان المجـــتمع المتماســـك بالقانون الواحد و التعليم الواحد و الثقافة الموحدة النشـــطة ، و بالواجـــبات و الحقوق المتكافئة ؛ المجتمع المتنوع المستعد للتفاعل مع غيره بـــندية ــــــة و حرية معاً ، هو بوتقة التفاعل بين أسس التحديث ؛ و إذا كانت الدولة القومية أو الدولة " البستانى " القائم على رعاية المجتمع و بناء الأمة و حمايتها — لا مجرد "حفارهـــا" هى بوتقة التفاعل بين أسس الحداثة ؛ فأين نحن إذن — فى تاريخنا الحديث — من هذه الأسس كلها ، و من تفاعلاتها و من " البوتقتين " الضروريتين لتحقيق التحديث الحقيقى ؟

قبل محاولة الإجابة — أو تقديم إقتراحنا بالإجابة — أعتقد أن ثمة ملاحظة ضرورية حول الفهم الشائع فى فكرنا السياسى المعاصر عن طبيعة و نشأة واستمـــرار — الدولة فى مصر .

فلقـــد راج — أو روج الـــبعض بينـــنا — أن " الدولة القومية " المصرية هى نفسها الدولـــــة المركـــزية ، و أنها كانت نتاجاً طبيعياً دائماً و أبدياً لمركزية نهر النيل بالنسبة للحياة الاقتصادية فى مصر ؛ وأن نظام الرى النهرى و ضمان التوزيع العادل لمياه النهر ولدت " الدولة المركزيـــة " التى هى نفسها "-الدولة القومية " بشكل طبيعى و حافظت علـــيها و جعلـــتها ضرورة كظواهر الطبيعة .. و روج البعض بيننا أن جمال حمدان — المفكر المصرى الراحل الكبير — هو صاحب هذه المقولة .

و الحقـيقة – من وجهيها : وجه الفكرة الجغرافية الساذجة ؛ ووجه مصدرها غير ذلـك تماماً: فجمال حمدان – و هو مفكر لا يمكن إتهامه بالسطحية و لا بالتعجل و لا بالنزعة الدعائية لنفسه أو لعصر بعينه من عصور مصر السياسى – يبين " تفـاعل " أو " تضافر " عوامل عديدة أدت إلى الظهور الباكر للدولة المركزية فى مصر ؛ و لم يسمها · الدولـة القومـية إلا فى المراحل المتأخرة نسبياً من التاريخ . أما الدولة القوميـة ، و قرينـتها، أى " المجـتمع المتماسك " فلا يظهران بدورهما إلا بفضل تضافر نفس العوامل السـابقة ، مع عوامل عديدة أخرى ، على رأسها : وحدة اللغة ، والثقافة و القوانين و مجموع العلاقـات و الأعراف الاجتماعية ؛ و تلك عوامل تنتمى كلها إلى ما يسميه عـلماء الاجتماع بـ "البناء الفوقى" – أو البناء المعنوى – للمجتمع وللدولة، و هى عوامل علاقتها بالبناء المادى ، أو التحتى " أى الاقتصاد و الجغرافيا .. إلخ " علاقة غير مباشرة، و تنبع – كما حدث فى مصر – من منابع خاصة للغاية : فاللغة العربية ليست – فى أصلها – "نباتاً" نيلياً ؛ إنها نبات أرض أخرى ، لم تطلع هنا و إنما أخذتها مصر مع الديـن الاسـلامى الحنـيف . و حتى من بقوا على المسيحية الأرثوذكسية المصرية ، أخذوها – كلغة قومية و لغة " أم " لأنهم جزء من النسيج البشرى الثقافى العام للمجتمع المصـرى؛ بل أن اللغة العربية " الوافدة " حققت لمصر عملياً حماية مـن تمزق لغوى ثقـافى كان يوشك أن يقضى على وحدتها : تمزق بين القبطية ذات الأصول المحلية و بين

كل من اليونانية و السوريانية الوافدتين . ولكن مصر أخذت مع اللغة و الدين الاسلامى كثيراً من أنواع العلاقات و الأعراف الاجتماعية - و السياسية ، لم تكن - بدورها - نتاجاً للنيل و دوره المركزى فى الزراعة - عصب الحياة فى مصر - من بينها تلك التى جاءت مع عرب الجزيرة - و أكثرهم من البدو إمتزجوا بأهل المدن و بالفلاحين المصريين ، أو ظلوا - فى الصحارى و حول الوادى - قوة ضغط بشرى وثقافى مستمر ، و كان بعضهم من بدو الصحراء المصرية ذاتها ، دانو بالاسلام ، و امتزجوا بأبناء عمومتهم البدو الوافدين إمتزاجاً عضوياً لتقارب البنى الاجتماعية - الثقافية و النفسية عند المجموعتين .

و لكن مع مجئ - و سيطرة - العناصر الآسيوية و الأفريقية (من أبناء القبائل البدائية و البدوية) منذ الدولة الطولونية ؛ من مماليك الطولونيين أنفسهم فالإخشيديين فالفاطميين (الذين جاءوا معهم ببدو المغرب الأقصى من البربر ثم ببدو وسط أفريقيا - السودان - ثم ببدو الأرمن من الشام) فالأيوبيين - وكانوا هم أنفسهم من بدو شمال العراق وسوريا من الأكراد ، فدولة المماليك الترك فالشركس - و من جاء معهم و وراءهم من بدو آسيا من منغوليا إلى تركمانستان - فالعثمانيين .. مع مجئ تلك الموجات المتتالية من البدو الآسيويين و الأفارقة (و قد تدهشنا أعدادهم الغفيرة للغاية التى يذكرها المؤرخون المصريون المسلمون) و سيطرتها السياسية و الاجتماعية - بحكم سيطرتهم العسكرية - فقد تشبعت أعراف المجتمع المصرى - الزراعى الأصل - بأعراف البدو السياسية و الاجتماعية إلى درجة أنها فاقت فى أهميتها أعراف المجتمع

الـزراعي النهري أو النيلي .ليس النيل – إذن – و لا يمكن اعتباره سبباً وحيداً ، و لا سـبباً رئيسـياً لنشوء الدولة القومية في مصر و لا " ضامناً " أبدياً لرخائها ، حتى إذا ضمنت قيام دولة مركزية .

الدولـة القومـية تنشأ بفعل تطور و وحدة النسيج الكلي للمجتمع ، في جانب بنائه المادي أو المعنوي ؛ ذلك البناء الذي مزقه تعدد المكونات الثقافية في القرون الوسطى من أعراف البدو .

لقـد كانـت تلك هي الأعراف التي تمزق بسببها النسيج الثقافي الواحد للمجتمع المصـري ، رغـم وحـدة اللغة ، و وحدة الإطار الديني للأغلبية (الإسلام) و وحدة الـتوجه الفكـري لهذه الأغلبية (.توجه الفقه السني) بل أن تلك الأعراف نافست ثم تغلبت – مع الغلبة السياسية لأصحابها الآسيويين – حتى على الشريعة الإسلامية نفسها – سواء في شكلها " الخام " أو في شكلها المتطور نسبياً الذي صاغه أئمة فقهاء السنة في القرون النشيطة من الثاني إلى الثامن الهجري ؛ و تغلبت و ما تزال تتغلب – حتى على القوانين الحديثة ، (و مصدرها الرئيسي هو الشريعة الإسلامية و الفقه السني) . و قد كان بديهياً أن تتغلب تلك الأعراف " الآسيوية " القبائلية أو البدوية ، على ما إستعاره محمد على باشا وإسماعيل من قوانين تركية عثمانية أوفرنسية لإدارة " الملحقات " المدنية و الإداريـة أو العسكرية الجديدة التي أضافها كل منهما لتساعده في إنجاز مشروعه : الأول كـان يطمـح إلى الإنطلاق من مصر ليحكم قبضة العثمانيين على إمبراطوريتهم المنفلـتة ثم ليستولي على السلطة العثمانية نفسها ؛ و الثاني كان يطمح – في الحقيقة – إلى أن يربط نفسه ببعض مظاهر التمدين الأوروبي الذي عرفه و تعود عليه أبان تلمذته في باريس (و وصف طموحه الشخصي هذا بأنه يريد أن يجعل مصر قطعة من أوروبا) .

ســؤالنا الأساسى إذن ينبع من تلك الملاحظة الضرورية حول التصور الذى أشاعه فهم سطحى لما كتبه جمال حمدان – عن نشوء الدولة فى مصر ، و طبيعتها (مركزية ، أم قومـــية) ، و طبيعة نشأتها التى تقتضيها " دائماً " مهما كان من التطورات البشرية و الثقافـــية و الاجتماعـــية والسياسية ؛ و هو فهم يخلط كثيراً – خلطاً شبه متعمد بين الدولـــة المركزية (التى كانت دائماً دولة خفير) والدولة القومية التى كانت – و يجب بحكم إلتزاماتها – أن تكون دولة بستانياً !..

سؤالنا الأساسى : أين نحن إذن – فى تاريخنا الحديث – من أسس التحديث – و الحداثة – بالمعنى الاجتماعى – الثقافى العام ؟

هل حققت أى مرحلة من مراحل – أو محاولات – التحديث الكبرى – فى هذا الـــتاريخ ذلك التفاعل – بين مجموعة أسس التحديث و بين مجموعة أسس الحداثة : أو بـــين مجموعهمـــا المشترك ، أى أسس : التمدين (أو سكنى المدن و تمدين الريف) و التصنيع القائم على البحث العلمى وتوحيد التعليم و نشره و توحيد القانون القائم على المســـاواة فى الحقـــوق و الواجـــبات والفرص و الإحتكام إليه وحده ، و نشر وسائل الإتصال الحديثة و تحقيق تنوع المعرفة وتخصصها و التنسيق بين فروعها و إتاحة الموارد – الماديـــة و المعنوية – بحرية و دون إخضاع الإتاحة للعلاقات القبائلية البدوية وجعل الكفاءة معياراً وحيداً للترقى الاجتماعى و تنويع ونشر مجالات النشاط الثقافى الفكرى والإبداعـــى الفـــنى ؛ و"تحسين الحياة " بالخدمات والمرافق المتطورة ، وبتوظيف البحث العـــلمى : " لـــزيادة قـــدرات المجـــتمع المدنية و العسكرية لتحقيق المزيد من إشباع الإحتياجات المتزايدة من السلع و المعرفة و الفن و الفكر و الأمن " ؟!

صـــحيح أن " دولـــة " محمد على المركزية أقامت بعض المصانع ، و أنشأت عدة مـــدارس ، و جندت المصريين (تحت إمرة ضباط من الأرناؤوط و الشركس ثار عليهم

عـرابي وصحبه فيما بعد) وحفرت عدة ترع و قناطر و أنشأت ميناء و زادت الأرض المـزروعة نسـبياً و أصدرت جريدة رسمية باللغة التركية وحدها ثم أتاحت نصفها للغة العربية و أنشأت مطبعة .. و لكن الصحيح و الحقيقة فعلاً ، أنه قد إنتهى كل شئ تقريباً مـع الهزيمة العسكرية المحكومة بالمغامرة.. و أغلقت المصانع دون أن تتحول إلى حركة تصـنيع ؛ و لم يتعد عدد المتعلمين " الجدد " عدة مئات ؛ ولم يتوحد التعليم بل أرسيت أسس إنشقاقه الكبير القادح الأثر ثقافياً و اجتماعياً ، و لم يتوحد القانون بل أضيف إلى إنشقاقه بين الأعراف البدوية – الريفية ، و الشريعة الخاضعة لتفسير سئ ، و الأحكام العثمانلـية و بقايـا المملوكية ، أضيف إلى ذلك الإنشقاق نقيض جديد من " القوانين الفرنساوية " العسكرية و البحرية بالذات (وهو إنشقاق تضاعف فى عصر إسماعيل) ..

و فى عصر الخديو الموصوف بالتحديث ، لم تنشأ حركة – من أى نوع للتصنيع و لا للبحث العلمى – و لم تنشأ مصانع ذات مغزى سوى بعض مصانع السكر ؛ و عدة تـرع وقناطر زادت – مرات أخرى مساحة الأرض المزروعة و فتحت قناة السويس بفضـل البحـث العلمى و التصميم الهندسى الأجنبى بالكامل ثم بيع نصيب مصر فيها وفتحت عدة مدارس – أكثرها أجنبى – وهذا هو النقيض الجديد الذى زاد من تشقق – أو تصدع البنية التعليمية و الثقافية – التى يفترض أن تكون هى أساس البناء الثقافى الحديـث ؛ و زاد " نصاب " القوانين الأوروبية (والمحاكم المختلطة) فى بنائنا التشريعى بينما تضخم تأثير الأعراف البدوية – الريفية – بحكم بدء حركة الهجرة من الريف – أو الصـحراء – إلى المدن – على حساب أى تفسير سنى رصين أو أى صياغة حديثة للقـانون . و لا يمكـن الـزعم بأن " القانون " كان هو الحكم فى ظل خديو نصف عثمانلى، و نصف أوروبى فى عصر سادت الثقافتين فيه (العثمانلية والأوروبية) نزعات ومواقف معادية إزاء الآخرين المختلفين ثقافياً ، و إزاء من هم أدنى إجتماعياً .

فى المحاولـــتين – أو المرحلـــتين – لم يقترب البناء الاجتماعى الثقافى المصرى من أبـــواب التحديـــث – دع عنك الحداثة – اقتراباً ملموساً .. قامت حكومة مركزية بـــالفعل و لكنها لم تتحول إلى دولة قومية ؛ و جرت محاولات لاقتباس أدوات القوة من المجـــتمعات التى أنجزت التحديث – بإغراء القوة و بوهم إمكانية تحقيق أحلام شخصية بواسطتها – لا عن اقتناع بالتحديث و لا عن معرفة واعية بأسسه و لا عن رغبة فى " تنمية مجتمع و تحقيق تماسكه " و لا فى بناء دولة قومية ، أو فى تحويل الحكومة الخفير إلى دولة بستانى ..

" آخر " وسط " آخرين أمْ :
متحف من صنع الخيال ؟!

يقـــول المفكر الفرنسي المعاصر ، بول ريكور (فى كتابه : التاريخ و الحقيقة ؛ تحت عنوان : حضارات و ثقافات قومية ؛ عام ١٩٦٥) .. يقول : " حين نكتشف أنه توجد ثقافـــات عديدة بدلا من مجرد ثقافة واحدة فقط – و بالتالى – ففى اللحظة التى نعترف فيها بانتهاء نوع من الاحتكار الثقافى – سواء كان ذلك الاحتكار وهمياً أو حقيقياً – فإننا نشـــعر بمـــا يحققه اكتشافنا – لنا من دمار . فجأة يصبح ممكناً وجود "آخرين " ونصبح مجـــرد " آخر " وسط آخرين . و إذ يختفى كل معنى و كل هدف ، يصبح ممكناً التجول عـــبر الحضـــارات كما لو كنا نتجول عبر الخرائب و الاطلال . تصبح الانسانية كلها متحفاً من صنع الخيال "

ربما كانت السطور السابقة هى أفضل ما نعرفه من صياغات الفكر الغربى تعبيراً عن كل من إدراك " العقل الغربى " لوجود ثقافات أخرى فى العالم – و جديرة بالاحترام – غـــير الـــثقافة الغربيـــة ، و إحساس هذا العقل أيضاً بالفجيعة – و الذعر – من هذا الاكتشـــاف : فهو اكتشاف أدى إلى انتهاء وهم " الإحتكار الثقافى " للعقل و للوجدان الانســـانين ، و هـــو الوهـــم الذى حاشه العقل الغربى عدة قرون ، و الذى نقله إلى " الآخرين " بصور و بخرجات مختلفة . و لكننا لسنا بصدد تحليل " الآخر " الغربى الآن ، و إنما بصدد تلمس مسيرة عقلنا نحن المضادة إلى اكتشاف أنه من المستحيل ، و من الخطأ – أن نســـعى إلى أن نكـــون " صورة طبق الأصل " من الغرب و هو السعى أو التصور الـــذى غلب على انطباعات الشيخ رفاعة الطهطاوى عن الغرب ؛ تصور نتج عن حالة

الانبهار ، و الرغبة فى التشبه بالآخر ، و هى الرغبة التى تعادل الاستعداد لافناء الذات أو تذويبها فى " الآخر " .

ربمــا كان الشيخ رفاعة نفسه قد شرع فى التخلص من حالته الأولى تلك بعد أن انغمس فى العمل " الحلى " خدمة مشروع " التحديث " لا التنمية فى مرحلتيه المتتاليتين الأوليين (مرحلة محمد على - ثم مرحلة سعيد و إسماعيل) .

غــير أن العلامة الكبرى الأولى التى ينتجها العقل المصرى (العربى) الجديد و التى تشــير إلى بداية التعرف على " الآخر " بصفته تلك ، مع الإقرار بنقاط قوته أو تفوقه و مع تفهم عيوبه أيضاً ، بقدر ما تشير إلى بداية اكتشاف " الذات " مع الإقرار بعيوبها و مــا تحــتاجه و بخصائصــها وما ينبغى تثبيته أو ما ينبغى تحريكه ضد هذه الخصائص - بالوعى و بالتنمية - ربما كانت تلك العلامة الكبرى الأولى هى " الرواية " الطويلة التى كتــبها على (باشا) مبارك ، و أصدرها بعنوان " رحلة علم الدين " عام ١٨٨٢ بعد شهور قليلة من احتلال البريطانيين لمصر (لا نظن أنه كتبها لكى يواجه بها الاحتلال كما ذكر بعض كتابنا ، فحجمها و مادتها يدلان على أنه استغرق فى كتابتها مدة لا تقل عن عدة سنين ، و ربما كان قد بدأها حين كان عضوا فى " بعثة الأنجال " مع الأمير إسماعيل نفسه فى باريس - قبل سنة الاحتلال بنحو عشرين سنة) .

إذا استخدمنا مصطلحاتنا العصرية ، لقلنا إن على مبارك جعل من بطله "علم الدين" تجسيداً حياً لثقافتنا الموروثة من ناحية ، و لكنه أيضاً جعله واعياً بأنه يجسد هذه الثقافة، وجعلــه متمســكاً بثوابتها الجوهرية ، و جعله ناقداً لما أصابها من تشوهات أو عيوب تحولــت - فى العــالم الواقعى - أو فى " المجتمع " المحلى الذى ينتجها - تحولت فيه تلك التشــوهات و العــيوب " الثقافــية" إلى تشوهات و نقائص إجتماعية ، و جعله أيضاً مكتشفاً لثقافة " أخرى " و إن كانت أكثر تفوقاً، يكتشفها من موقع المغايرة ، باعتباره

ممثلاً لثقافة " أخرى " يستحيل أن يخلع منها روحها - أو خصائصها - لكي يملأها بروح الـثقافة المغايرة و إن كان يحتاج - لإصلاح نقائص ثقافته ومجتمعه و تشوهاتهما إلى أن يتعلم من هذه الثقافة المغايرة و المتفوقة ، الكثير من " النظم " بقدر ما سيتعلم الكثير من المهارات التكنيكية .. و لكن على مبارك جعل من " علم الدين " أيضاً ناقداً لما في هذه الثقافة الأخرى - رغم كل تفوقها - من تشوهات أو عيوب .

و لا نستطيع أن نزعم (لأننا لا نملك معلومات من أى نوع عن قراءات على مبارك الفكرية أو الثقافية) أنه اطلع على أعمال النقاد الغربيين الأوائل للتحديث الغربي (من نـوع إدموند بيرك أو بلزاك أو الإشتراكيين الطوباويين - الخياليين - كسان سايمون - الذى جاء أتباعه إلى مصر في أواخر عهد محمد على) . و لكننا نستطيع أن نزعم أن نقد "عـلم الديـن " لتشوهات و نواقص التحديث و الحداثة الغربيين كان نقداً " أصيلاً " يـنطلق مـن ثوابـت ثقافته هو ، الموروثة (و قد يفتح لنا هذا الباب إلى التاريخ لعلم الإستغراب - مقابل الأستشراق - الذى يقال إن مؤسسه و عالمه الوحيد إلى الآن هو صديقنا الأستاذ الدكتور حسن حنفي) ...

غـير أن اكتشـاف " عـلم الدين " لذاته (ذاتنا) الثقافية ، واكتشافه أنها ذات مـتمايزة، ومسـتقلة و أنهـا تمـثل : " آخر وسط آخرين " بتعبير بول ريكور ، هذا الاكتشـاف لم يكتـب له الشيوع (و إن لم ينعدم تأثيره كما سنرى بعد قليل) ربما لأن عاصفة الإحتلال و القهر الثقافي الذى مارسه العقل الغربي (مزوداً) بجيش إستعمارى و سـلطة عسكرية صارمة ، و ممتلئاً بوهم " الإحتكار الثقافي " الغربي - الذى أشار إليه بول ريكور أيضاً - ربما لم يكتب لإكتشاف " علم الدين " الشيوع بسبب تلك العاصفة المخيفة التي هبت بعد زوبعة الثورة العرابية و أحلامها المجهضة - حيث حاولت التحديث الجـزئي - بالمجلس النيابي العاجز و بمطالب عسكرية و ضرائبية محدودة و لم تحاول تنمية

شـــاملة – مادية أو ثقافية – و لا حتى تنمية جزئية حقيقية . و ربما لم يكتب لاكتشاف عـــلم الديـــن " الينبوع لأنها جاءت فى صورة أدبية مطولة و رغم لغتها التى تسعى إلى الـــتخلص مـــن ركاكة التعبير اللغوى السقيم القديم – فأنها تظل أسيرة الفقر الفكرى المـــوروث – مـــن عصور الانحطاط – التى تمنع اللغة من الإحتواء الحقيقى على أى من العالمين : الأول الذى تنتمى إليه و ينتمى إليه صاحبها – علم الدين نفسه – و يسعى إلى تغـــييره ، و الآخر الذى يعرف أنه يختلف عنه و ينتقده ، و يريد أن يتعلم منه فى الوقت نفسه .

و مع ذلك فالمؤكد أن " المعرفة الإجتماعية " التى حملتها رواية " علم الدين " تلك العلامـــة الكبرى التى ينتجها العقل المصرى (العربى) الجديد – والتى تشير إلى التحول مـــن حالة الإندفاع للرغبة فى الذوبان فى الآخر إلى حالة تبين المغايرة و تبادل العلاقة فى الوقـــت نفسه – المؤكد أن تلك " المعرفة الإجتماعية " التى حملتها " علم الدين " لم تكن حرثاً فى البحر . لقد سبقتها كتابات المرحلة العرابية (عبد الله النديم مثال مشهور)

و لكـــن أكثر كتابات هذه المرحلة أهمية ، على المستوى المعرفى – الفكرى ، كانت كتابات الشيخ الأمام محمد عبده فى " الوقائع المصرية " فيما بين ١٨٧٩ و ١٨٨٢

لم يكـــن غريـــباً أن ينـــتج العقل المصرى فى تلك الكتابات ملامح أول " تخطيط " مدروس للتنمية الشاملة لثقافة مصر (و العالم العربى على الأقل ، أو العالم الإسلامى على إتســـاعه) و لم يكـــن غريباً أن يستهدف هذا التخطيط التنمية لا التحديث . و ذلك بتركيز الشيخ الأمام – وسط انشغالات أخرى – على التعليم و التربية – إمتداداً لما كان على مبارك نفسه قد كتبه على مرحلتين: شهدت المرحلة الاولى وضع اللائحة الرجبية عـــام ١٨٦٨ لـــتطوير و نشر التعليم العام بكل مراحله و بكل مكوناته ، ثم شهدت المـــرحلة الثانـــية وضع مشروع دار المعارف و دار العلوم، للبحث العلمى و لتدريب

العلماء كوسيلة لتطوير عقلية المجتمع و أساليبه فى العمل و فى التفكير و فى الأنتاج ، ثم يأتى بعد ذلك ،و لنا بناء عليه تركيز الشيخ الأمام أيضاً على " حكم القانون " كأساس لكـــل من وحدة المجتمع القومية و لتماسكه الإجتماعى بالعدل أو : " بتوازن العدالة " كما أسماه، ثم بتركيز على : " الشورى " كوسيلة وحيدة لـــ : " مشاركة الكل فى حكم الكل " .

كـــان الإمـــام محمد عبده ، فى تلك الكتابات عن أهمية التعليم و التربية العلميين المســـتنيرين ، عـــلى نفقة الدولة ، و عن حكم القانون ، و عن " الشورى " يخطط فى الحقيقة للدولة القومية الحديثة ، على أساس تنمية الدولة القائمة فى عصره و تحويلها من دولة تنتمى إلى القرون الوسطى إلى دولة قومية حقاً و حديثة حقاً .

****

يقول عالم الإجتماع الثقافى البريطانى المعاصر الكبير أنتونى جيدينز (رائد هذا العلم الأن فى العـــالم الـــناطق بالأنجليزية) يقول فى كتابه النظرى المهم " توابع الحداثة " عام ١٩٩٠ – : " إن المعـــرفة الإجتماعـــية " ، تتخذ مساراً لولبياً – داخلة فى عالم الحياة الإجتماعـــية (الواقع الإجتماعى) و خارجة منه .. فتعيد تشكيل كل من نفسها و ذلك العالم معها فى عملية متكاملة لا ينفصل فيها جانب تطور المعرفة بالعالم الإجتماعى ، عن جانب تطور العالم الإجتماعى نفسه . و لو أننا طبقنا هذه المقولة النظرية المهمة – على ما حـــدث للثقافة المصرية (معرفتنا الإجتماعية) فى تفاعلها العملى مع مجتمعنا – أو فى " دخول تلك المعرفة فى عالمنا الإجتماعى و خروجها منه فى عملية متكاملة " لاكتشفنا أن " العملـــية " لم تكن متكاملة ، لأن : " العالم الإجتماعى " لم يقيض له – أو لم يتمكن و لم يسمح له فى الحقيقة – بأن يتفاعل مع المعرفة التى تطورت على أيدى رجال من نوع على مبارك و محمد عبده . و إنما ظلت " المعرفة الإجتماعية " القومية هذه الساعية إلى التنمية

– بمعزل عن " العالم الإجتماعى " الذى راح يخضع بدلاً منها – لمعرفة إجتماعية من أنواع أخــرى ، كلها تسعى إلى التحديث ، لا إلى التنمية ، أى تسعى إلى نقل روح " الآخر " لغرسها فى بدن عالمنا الأجتماعى ...

ثم جاء العصر الليبرالى !

التحديث فى : " الدولة الخفير " :
كلام الباشا وأفعال الرعايا ..

لم يكن التحديث فى الغرب " كلاماً " .. لا فى الوحدة الوطنية – أرضاً و شعباً ودولة – و لا الفلسفة و لا فى الديمقراطية و لا فى التعليم و لا فى التخطيط .. لم يكن التحديث " كلاماً " فى أى " موضوع " من هذه الموضوعات، و لا فى غيرها ، و لكنه كان " أفعالاً " نبعت بدوافع محلية خالصة (و كانت ترجمتهم لبعض أعمال تراثنا الفلسفى أو العلمى و التعلم منها فى البداية "فعلاً" من جانبهم ، يحسب لهم ، لا لنا ، من كل الوجوه) .. وكان التحديث "أفعالاً" متسلسلة ، مترابطة " متفاعلة" مركبة ، ظلت

تـتراكم لفترة وجيزة قبل أن تخضع للتوجيه الواعي لتحقيق : " بناء الأمم " على أيدى دول قومـية ترعى مجتمعاتها وتحقق ما تراه فى صالح تلك المجتمعات "بفتشأت" حالة الحداثة " قبل أن يبدأ " الكلام " عنها ، وعن التحديث ...

و لكن حين أتأمل الفوضى المخيفة التى تسود حياتنا كمجتمع : فوضى كل أنواع "لوكياتنا" فى الميادين و الشوارع و الأسواق : حين أتأمل فوضى المرور و العبور الزاعقة المتخـبطة فى باب الحديد مثلا أو شارع رمسيس أو منشية الاسكندرية و شوارعها ، فى أسواق السد أو ناصرة أو الصحراوى أو امبابة أو السيدة عائشة ، أو فى صالات وصول الحقائـب فى المطـارات أو فى القرى المتقاطعة فى مخرات السيول ، و المناطق الصناعية الملتحمة بمحطات الكهرباء (لكى ينفجر الاثنان) أو بالنيل لترمى — مع المدن — نفاياتها فى مـياهه و لتشـعل بحرائق قمامتها الأشجار و الحقول و الهواء .. و حين أتأمل جيوش المعممـين — الفلاحـين الصغار — بالجبب و القفاطين متجمعين ينتظرون " التويوتات " المكدسـة فى مواقف فاقوس أو أسيوط أو المحلة الكبرى ، أو أكوام نسائنا على رصيف مدخـل العيادة لمستشفى الجلاء للولادة قادمات من كهوف بولاق و القللى الممتدة من مداخـل القاهرة حتى قلبها على النيل ، و أكوام مثلهن أمام عيادة قصر العينى أو أحمد ماهـر أو أبـو الـريش قادمات من المدبح أو اسطبل عنتر أو الجيارة أو تحت الربع و الجمالـية.. حـين أتـأمل كل ذلك و غيره ، دون أن أتعامى عن أن تلك هى حقيقتنا "المادية" الـتى تتجسد و تتكرر فى الغالبية الساحقة من مدننا و قرانا دون استثناء ، ثم التذكـر ما جاء فى " الكتب " عن وصفنا ووصف هذه المدن والقرى و أهلها — اسلافنا القريبين — عند الجبرتى أو على مبارك حتى سيد عويس (دون داع لما أورده الاجانب : من إدوارد لين إلى كريستوفر مايهيو و مرورا بكلوت بيك أو اللورد كرومر العدو ، أو بلـيتـت الصديق) .. حين أتأمل الصورة المعاصرة و استدعى الصورة " التاريخية " من

زماننـــا قـــبل قرنين أو قبل قرن واحد أجدنى أمام السؤال الملح : ماذا فعلنا لكى نحقق "التحديث" طوال هذين القرنين ؟ و هل ما حققناه يعد " تحديثاً " بحق ، ؟!

* * * * * * * *

من قبل استخدمت تعبير : " الدولة البستانى " لوصف الدولة القومية الحديثة التى انتجـتها قـوى التحديث فى الغرب ، و صارت – عبر تاريخ عملها متعدد الجوانب و العناصـر وشديد التركيب ، الاداة الفعالة الرئيسية فى تعميق التحديث و تطويره ؛ و ذلـك فى مقـابل تعبير : "الدولة الحارس ".. على أساس أن دور " الحارس " هو الدور الرئيسـى للدولة فى الاطار المفهومى للفكر التقليدى : و احسب أننا نستطيع أن نبدأ الاجابـة عـن السؤال السابق بقصد تغيير مفهومنا عن الدولة و دورها : من فهمنا لها باعتبارها حارساً ، خفيراً فحسب ، إلى اعتبارها بستانياً يحرس و يرعى ، يحمى و يروى ، يـوزع الميـاه و السماد بالقسطاس ، و يوفر للكل فرصة الوصول الى الشمس و الهواء والظل حسب القدرة و الحاجة ، يستأصل الحشائش والحشرات و تنمو بين كنفيه (على عينـيه) كـل الثمار بحرية و بقدر ما يستطيع بما يحقق لها أن تنمو بشكل يحدده قانون واحد للمجتمع ! .

* * * * * * * *

لقـد درج المؤرخون عندنا ، و كتابنا الولوعون بضرب الامثلة من تاريخ أو تطور مصر "الحديثة " بأن يحددوا بدء هذا التاريخ ببدء سيطرة محمد على باشا على السلطة فى مصر (حوالى ١٨١٢ بعد التخلص من عمر مكرم و هزيمة فريزر وتصفية المماليك).. و الغالبـية العظمى ترى أن " تحديث " مصر بدأ حين شرع محمد على فى اقامة مصانعه و مدارســه و تجنيد جيشه ، ونادراً ما يتحدثون عن الأسس التى أقام عليها : " دولته " . ولكن نظرة إلى تلك الأسس "القانونية أو الفكرية " تؤكد لنا أنها كانت دولة " خفيراً "

يمـــارس أحـــيانا أدوار المالك القديم ، – مالك الارض و ما عليها و ناظر الزراعة معاً : كانـــت دولـــة تمارس الحفارة لحسابها الخاص على أساس نفس منظومة القيم التى قامت عليها دول المماليك ثم العثمانيين ، و لذلك كانت هناك مجموعات مختلفة من القوانين ، لكـــل فـــئة من الناس قانونها الخاص : على رأس مجموعات القوانين تلك ، كانت هناك بالطـــبع المجموعة غير المكتوبة ، و غير المحددة ، و التى كانت تأتى حسب الظروف ، و حســـب كـــل موقـــف على حدة ، لأنها المجموعة التى تشكلت فى نهاية عمر الباشا من قرارات الباشا الشخصية بالذات : لنفى هذا أو قتل هؤلاء أو مصادرة غيرهم .. الخ أو بتشـــغيل الناس بالسخرة ، أو إلزام غيرهم بضرائب أو رسوم مقدماً (أحياناً لسنتين أو ثلاث) أو تغريم أو جلد أو شنق آخرين .. الخ تلك كانت دولة من القرون الوسطى ؛ مملوكية مثلاً ؛ لا علاقة لها بالتحديث و لا بالحداثة ؛ دولة بلا قانون حقيقى يحدد الحقوق و الواجـــبات – المدنـــية و الجنائية و المالية و العسكرية – و يحدد توزيع الحقوق و الواجـــبات بين الدولة ذاتها – و أجهزتها (لا مؤسساتها لأنه لم تكن ثمة مؤسسات بهذا المعنى أصلاً) و رعاياها (لأنه لم يكن ثمة " مواطنون" و إنما رعايا) .. لم يكن ثمة معيار محـــدد لواجـــب الضرائب أو الخدمة العسكرية ، و لا معيار محدد لمدى سلطة الإغا أو الســـنجق أو الكاشـــف أو شيخ البلد و لا لمدى واجبات أىّ منهم أو حقوقه.. فالقتل أيضاً قد يكون – و قد كان – جزاء الاغا إذا تجاوز حدوداً لم يعرف لها – أصلاً – أى معالم ، فلم تحدد لها معالم و لا حدود إلا حسب " أعراف " مرنة غاية المرونة لصالح دولة الباشا الذى كان هو نفسه الدولة .

لم تكـــن الدولة " بستانياً " إلا رغم أنفها فيما يتعلق بتطوير بنية الانتاج أو المرافق ، فكل ما أضافته أو أدخلته كان فى جوهره لخدمة مشروع الباشا الطموح و ما أن انتهى " المشـــروع " بـــتدخل " الدول الكبرى الغربية " و لنتذكر ذلك جيداً – حتى " أقفل "

الباشــا " دكاكيــنه " كلها حتى المطبعة و المدارس و لم يتبقّ إلا ما لم يمكن إزالته · أى الاراضى الزراعية المستصلحة الجديدة و الترع التى ترويها و القناطر و ميناء الاسكندرية الجديد ..

استمر هذا الوضع حتى عصر اسماعيل ، و اليه ينسب المؤرخون و الولوعون بالكلام عن التنوير و التحديث فضل " النهضة المستأنفة " : و لكننا نرى أن رجالا من المصريين أكثريــتهم مــن ذوى الأصول المصرية الخالصة (أبناء العرب الفلاحين و أولاد البلد) كانوا هم الذين بدأوا محاولة تحويل الدولة الخفير (أو الحارس) إلى : الدولة البستانى ، اشتهر منهم ، فى ذاكرتنا رجل مثل على مبارك الفلاح المهندس العسكرى الذى اشتغل بالتعلــيم و بهندســة الــرى و بالأشغال والمواصلات و الموانى و الاوقاف و بالادارة وبالمكتــبات و بالقانون .. متابعاً ما كان قد بدأه رفاعة الطهطاوى ثم أستنفه أيضاً فى عصر إسماعيل ..

أمــا إسماعيل نفسه فقد كان مسئولا عن العملية التى نسميها هنا عملية " طلاء " جزء من الواجهة القديمة بالالوان الحديثة : أوبرا ، أو مصنع سكر ، أو خط سكة حديد أو مدرســة لبنات الارستقراطية المتمصرة : أما " القانون " من ناحية و " التعليم العام " مــن ناحــية أخرى و ما يرتبط به من بحث علمى نظرى أو تطبيقى ثم تصنيعى فلم يكن وارداً فى جدول أعماله لا هذا و لا ذاك، كل ما استجد من " قوانين " لم يلغ السخرة و لا القتل العشوائى و لا المصادرة و لم يحدد للرعايا حقوقاً انما تحددت واجبات الأفراد (المالية غالباً وحدها) بمناسبة تحديد حقوق الأجانب !! فى معاهدات الامتيازات ! و لم يحــق للمصريين تملك الارض (لائحة سعيد ١٨٥٢) إلا سداداً لديون " دولة الباشا " للمنتفعين بالأرض (ملك الدولة ، ولم يكن المصريين حتى ذلك الحين أن يمتلكوها) .. و هــى ديــون تراكمــت بسبب سحب دولة الباشا لضرائبها مقدماً لسنين عدة " على

المكشـوف " .. أما الحقوق المدنية ، و الحقوق الدستورية – والتى دافع عنها مصرى (متمصر) آخر ، هو شريف باشا الذى تزعم الحزب الوطنى من المصريين المطالبين بمراقبة وطنـية على تصرفات الخديو فى ثروات البلاد و فى حقوق الرعايا .. أما تلك الحقوق المدنـية و الدستورية، التى تمثل قاعدة التحديث الأولى ، و التى تكفل التحول الشرعى للدولـة الخديو إلى الدولـة البستانى.. فكان عليها أن تنتظر عصراً آخر ، بدأ بدايته الشرعية مع أحمد عرابى و جيش. الفلاحين لكى يخوض حرباً طويلة ارتبطت فيها حقوق المواطنين، بحق الوطن ، و صارت الدولة البستانى ، هدفاً لا يتحقق؛ إلا مع الاستقلال و الدســتور .. و مع ذلك فقد استمر التحديث مجرد " طلاء لجزء من الواجهة " لأسباب أخرى . .

....

الباشا و تعليمه: مشروع " أم " مغامرة ؟

لـيس صحيحاً من أى وجه أن " التعليم " الحديث فى مصر بدأ بتجربة محمد على باشـا ، رغم أنه أنشأ مدارس و أرسل بعثات إلى الخارج و أنتج من هذه و تلك أعداداً من " المتعلمين " .. و رغم أنه – فى عام ١٨٣٧ – أى بعد نحو ٣٢ سنة من بدء حكمه أنشـأ ديـوان المدارس و أصدر لائحة للتعليم الإبتدائى (المبتديان بلغة ذلك العصر و صياغتها العربية لأصلها التركى) – اللائحة التى قالت أن الغرض من هذا التعليم هو : "إعـداد التلاميذ للمدارس التجهيزية (أى الثانوية فيما بعد) و نشر مبادئ العلوم بين الأهالى ..

و يؤكد مؤرخ متخصص فى تاريخ التعليم المصرى الحديث – هو الأستاذ الدكتور حسن الفقى الأستاذ بكلية التربية بجامعة أسيوط : " كانت سياسة محمد على لا ترمى إلى التوسع فى التعليم و الإكتفاء بتعليم الأعداد التى تحتاج إليها الحكومة " ففى ١٦ إبريل عـام ١٨٣١ (٢٩ ذى الحجة عام ١٢٠١ للهجرة) كتب محمد على إلى إبنه إبراهيم ينصحه بأن ينظر : " إلى ما تعانيه أوروبا عندئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة و إلى أنهم كانوا قد تورطوا فى تعليم الناس حتى أضحوا و ليس فى طاقتهم تلافى ما فات . فـإذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة و الكـتابة لعـدد مـنهم واف بأعمال الرياسة (أى الحكومة) غير مولعين بتعميم ذلك التعليم" . (عن تاريخ التعليم فى عصر محمد على – تأليف الراحل الكبير : أحمد عزت عبد الكريم) .

و إذا فكرنا فى مسألة ربط التعليم بالتوظف فى الحكومة (منذ أبتكر الشعب المصرى المثل المشهور : إن فاتك الميرى إتمرغ فى ترابه) لربما أرجعنا هذا التقليد إلى " نظام التعليم " العلوى (فى عصر محمد على) الذى لم يكن — فى حقيقته الظاهرة — خطة لتعليم الناس و لا : " لنشر مبادئ العلوم بين الأهالى " و لا لتغيير ثقافة و عقلية مجتمعنا ، و ذلك لأسباب أخرى ، أكثر إرتباطاً بالحقائق ، رغم أنها أسباب و ثيقة الصلة أيضاً بكل من " طبيعة " الضابط العثمانى، الألبانى الأصل ، الأمى — و عقليته الإستبدادية و أفق تفكيره المحدود بحدود القرون الوسطى المملوكية — العثمانية .. و هى أسباب تعبر عنها " التواريخ و الأرقام " ..

لقد بدأ الباشا الجديد مغامرته فى مصر بل و مضى فى تطبيقها لمدة ٢٨ سنة كاملة قبل أن يبدأ فى تنفيذ أى مشروع منظم للتعليم الإبتدائى . يقول أحمد عزت عبد الكريم أن محمد على ، بعد القضاء على المماليك تمكن من تصفية القيادة الشعبية (بنفى زعامة الأشراف ، و سجن أو مصادرة ثروات التجار المصريين) .. و بذلك أصبح قادراً على التعامل مع" الأهالى " بحرية ، و حتى عام ١٨٣٣ ظل مكتفياً " لأعمال الرياسة " بإعداد من المتعلمين القدامى (للقراءة و الكتابة و الحساب و القياس) من طلاب الأزهر أو من الأروام أو من المصريين الأقباط و ظل فى الوقت نفسه معتمداً إلى حد كبير فى تكوين الجيش نفسه على تجنيد أعداد من أبناء لمماليك الشركس القدامى و أبناء النوبة و السودان و بدو الصحراء الغربية ، و الأروام و الأرمن و الألبان من الرعايا العثمانيين ، إضافةً إلى ما كان يرسله السلطان من كتائب عثمانية جاهزة . وفى عام ١٨٣٣ ، و حين اكتملت القطيعة مع السلطنة العثمانية بالحرب فى الشام ، أصبح بحاجة إلى جنود و إلى ضباط " محليين " .. لا يشترط أن يكونوا مصريين .

كان الباشا قبل ذلك بسبع سنوات (أى فى عام ١٨٢٥) قد بدأ بإنشاء " المدرسة التجهيزية " الثانوية ، أى أن نظامه التعليمى بدأ فى الحقيقة بإنشاء المرحلة الوسطى (بين الإبتدائيــة، و المدرسة الخصوصية التى بدأت عام ١٨٢٧) .. و كانت وظيفة المدرسة "التجهــيزية" مزدوجة ، فهى أولاً تمد الجيش و مرافقه بحاجته من الضباط و الموظفين فى تخصصات مختلفة ، ثم أصبحت مكلفة بعد ذلك بإمداد " المدارس الخصوصية " بخريجيها لتعلــيمهم فى المســتوى المتخصــص العالى – ثم تشغيلهم فى الجيش و أجهزة الحكومة الأخرى ، بدلاً من إرسالهم إلى الخارج ، أو لتحويلهم إلى مدرسين فى المدارس التجهيزية بدلاً من استيراد المعلمين من الخارج .

غير ان المدارس التجهيزية كانت من ناحية قليلة العدد ، ثم أنها ظلت طوال الجانب الأكــبر مــن عمرها القصير (من ٢٥ إلى ٤٤) مقصورة على : " أبناء الشراكسة و الأتــراك و الألبانــيين و الأرمن الذين يعملون فى خدمة الحكومة " . كما يعلمنا بذلك حسن الفقى و أحمد عزت عبد الكريم .

فحتى هذا النظام التعليمى القاصر و المحدود لم يكمن مقصوداً به المصريين أبداً ، حتى و إن كــان النظام قد إضطر إلى إدخالهم إليه بعد ذلك ، و فى اللحظة الأخيرة من حياة دولة الباشا .

أنشــئت أول مدرسة " تجهيزية " بالقصر العينى عام ١٨٢٥، و إلى جانب مبادئ علــوم الديــن و اللغــة و الحســاب كان المنهج يتضمن اللغة الإيطالية (إذ كان كل المدرسين الأجانب من إمارة توسكانيا أو مملكة بيلمونت الايطاليتين ، بمستواهما العلمى المــتدنى قياســاً إلى مــا كانت قد حققته بريطانيا و بروسيا و فرنسا أنذاك ، و لكن تم إختيارها لاعتبارات عديدة) و كانت اللغة التركية هى لغة التعليم لأهم مواد المنهج أى مبادئ الجغرافيا و الهندسة و بعض الفنون الحربية (عن كتاب د. حسن الفقى – الطبعة

الثانـــية — ١٩٧١ — دار المعـــارف) .. التركية لا العربية كانت لغة تعليم الجغرافيا و الهندســـة و الفـــنون الحربية : و هذا أمر بديهي لجيش عثمانى التكوين — أتـــراك و شراكسة و أرمن و أروام و ألبان — و عثمانى الهوى ، لا علاقة له — حتى ذلك الحين — بمصر ، إلا أنها كانت تنفق عليه من أموالها ، و أنه كان يوجد على أرضها التى أحتكرها الباشـــا و حكومـــته ، باحـــتكاره لملكية الأرض و محصولاتها و للتجارة — الداخلية و الخارجية وللصناعة .

و غـــنى عن القول ، أن موظفى الحكومة (من الأجناس العثمانية المذكورة) كانوا يرحـــبون بأرسال أبنائهم إلى هذه المدارس التجهيزية لأنها كانت ستضمن لهم وظائف — كضباط عسكريين أو موظفين مدنيين — فى حكومة الباشا ، ثم حكومة السلطان .

غـــير أن المدارس المبتديانية كان أمرها مختلفاً ، ذلك أننا — نحن المصريون — كان لنا فـــيهـــا نصيب .. جاء إنشاؤها متأخراً جداً كما ذكرنا آنفاً (عام ~~١٨٣٣) تحت وطأة~~ القطـــيعة مع السلطنة فى تركيا و ولاياتها ، و تحت وطأة " هرب أبناء الأجناس العثمانية الأخرى من خدمة الباشا المتمرد على السلطنة .

و لم يكن بد من " تجنيد " الأطفال ، من سن السابعة إلى العاشرة ، فى عمليات أشبه بالاخـــتطاف الفعلى ، من داخل كتاتيب القرى و الأحياء فى المدن : (يقول د. حسن الفقى : "وكان لابد من تدبير الطلاب الذين يدرسون بالمعاهد الجديدة .إذ أن محمد على لم يجـــد إقـــبالاً من الشعب على الالتحاق بها إذ كان الالتحاق بها يعنى الالتحاق بخدمة حكومة محمد على . و لم يكن هدف التعليم من قبل العمل فى الحكومة ، بل كان الفرد حراً فى الالتحاق بأى عمل يميل إليه ،

بعــد أن يتعــلم ") .. و مــرة أخرى تفاجئنا فكرة غرس أولوية " الميرى " و الوظيفة البيروقراطية فى وجدان و ثقافة مجتمعنا على يدى هذا الموظف العثمانلى النموذجى .

و لم تنتشــر هــذه المكاتب كثيراً : فى السنوات الثلاث الأولى (٣٣- ١٨٣٦) أنشئت ٦٧ مدرسة فقط فى القطر كله ، و لكنها لم تكن ذات برنامج موحد و لا نظام واحد ، علاوة على هبوط مستوى المدرسين – الذين أخذوا إما من فاشلى الأزهر أو من المــدارس التجهيزية : " وأدى ذلك إلى هبوط مستوى التعليم بهذه المدارس ، و كذلك المستوى الصحى كما ساءت إدارتها " .

و مع " تنظيم التعليم " عام ١٨٣٦ ، هبط عدد المدارس المبتديانية إلى خمسين بدلاً مــن ســبعة و ستين ، و تحدد عدد تلاميذ كل مدرسة بمائتين ، ليكون المجموع ٥٥٠٠ تلميذاً . " و لكن عدد المقبولين لم يصل إلى هذا العدد المحدد " .. ثم أنقص عدد المدارس إلى ٤٦ مدرسة ، بينها واحدة فقط فى القاهرة !! ، و أخرى فى الأسكندرية ..

أمــا المــدارس التجهيزية ، فظلت تكتفى بطلابها غير المصريين حتى عام ١٨٣٦ (قــرب بداية النهاية ؛ و قبل النهاية الأخيرة للتجربة – المغامرة و العصر كله بنحو خمس سنوات) .. و فى عام ١٨٣٦ نفسه ، و بسبب الاضطرار إلى قبول مصريين (و بعض الايرانــيين لأول مرة) اعترف بتدريس العربية و الفارسية إلى جانب التركية ؛ و وصل عدد طلبة مدرسة القاهرة التجهيزية إلى نحو ١٢٠٠ ؛ و لم تنشأ مدرسة الأسكندرية إلا عام ١٨٤٤ ، و دخلها مائة طالب ثم أغلقت بعد سنة ..

و قــد كان بدأ إنشاء المدارس " الخصوصية " أو " المتخصصة " عام ١٨٢٧ بكلية الطب . وفى عام ١٨٣٢ أوفدت أول بعثة منها إلى فرنسا تكونت من اثنى عشر طالباً ؛ و أنشــئت مدرســة الصيدلة عام ١٨٣٢ ، ثم ضمت إلى مدرسة الطب ، و كان عدد

طلبتها خمسين طالباً ، و الطب ١٥٠ ؛ ثم أنشئت فى نفس المدرسة مدرسة للولادة بدأت بعشر جوار حبشيات ؛ و فى عام ٢٨ أنشئت مدرسة للطب البيطرى – لعلاج حيوانات الجيش و دواب مطاحن غلاله و مضارب أرزه و لذلك فقد أنشئت فى رشيد ؛ و لم تفتح مدرسة للهندسة (المهندسخانة) إلا فى عام ١٨٣٤ ، كانت أرقى المدارس الخصوصية كلها لأنها كانت تعد مباشرة ضباط المدفعية للقوات البرية و البحرية ، و مهندسي مصانع الجيش و استحكاماته و حصونه و مصانع الأسلحة و البارود و الملابس و المعدات الأخرى ؛ إلى جانب مدرسي الرياضيات و الطبيعة ..

و فى نسيروه أنشئت مدرسة للزراعة عام ١٨٣٦ ؛ و كانت أخر ما ألغى من المدارس الخصوصية عام ١٨٤٤ .. أما أول ما ألغى – عام ١٨٤١ – فكانت مجموعة المدارس العسكرية– التى بدأت عام ١٨٢٥ و كان كل تلاميذها من أبناء المماليك الذين قتلوا فى المذبحة المشهورة : و بدأت : مدرسة حربية عادية و أخرى لأركان الحرب ، و فى عام ١٨٣٢ أنشئت مدارس للمشاه و الفرسان و المدفعية و السوارى و البحرية .. ، و لم يدخلها المصريون إلا فى السنوات السبع الأخيرة – و فى الثلاثة الأخيرة منها كانوا هم الأغلبية .. و لكنهم سرحوا جميعاً و لم يبق فى الجيش المسموح به (بعد معاهدة لندن ، ثم الهزيمة) إلا الضباط الشركس والأرنؤوط و الأتراك (الذين سيتمرد عليهم و على أبنائهم أحمد عرابي و رفاقه المصريين فيما بعد ذلك بنحو أربعين سنة).

لم يكن ذلك إذن برنامجاً لتعليم الشعب المصرى ، بل أنه لم يضطر إلى تعليم بعض المصريين (غصباً) إلا مغصوباً بدوره .. لم يكن برنامجاً لتحديث المجتمع و لا لبناء دولة قومية حديثة ، لأن التعليم "القومي " الذى يساهم فى تحديث المجتمعات " الحديثة " كان دائماً يتم باللغة القومية ؛ و لأنه كان يتجه دائماً إلى الأمة (كلها أو بعض طبقاتها قبل

أن ينتشـــر فـــيها كـــلها) لا إلى الغرباء عنها ؛ و لأنه كان يتجه إلى إمداد المجتمع كله بحاجاتـــه لا إلى الحكومـــة وحدها بالعدد الذى يفى باحتياجاتها لمشروع واحد بعينه هو تكوين جيش تسرحه عندما يهزم مشروعها .. أو مغامرتها .

لهـــذه الأســـباب كلها ، لم يكن لنا – فى عصر محمد على – برنامج قومى للتعليم الحديث كما لم يكن لنا برنامج قومى للتحديث .. و ذلك رغم أن من بقوا ممن تعلموا ، كانوا هم الذين تولوا بدء التجربة التالية ..

عصر " الليبرالية " .. ينتهى قبل أن يبدأ !!

يفترض أن " عصرنا الليبرالى " بدأ " رسمياً " بصدور دستور ١٩٢٣ ؛ و لكن ، و إذا تجاوزنـــا عن الرسميات ، و شاركنا علماء إجتماع السياسة و علماء إجتماع الثقافة فى إفتراضـــاتهم ، فإنه يمكن إفتراض أن ما يسمى بـ " الليبرالية المصرية " بدأت قبل ذلك بنحو ربع قرن أو أكثر قليلاً و ربما مع عصر إسماعيل نفسه – أى قبل صدور الدستور بنحو نصف قرن . و نحن لا نتحدث هنا عن الليبرالية السياسية ؛ و إنما عن شئ "يشبه" الليبرالية الاجتماعية و الثقافية ..

فقــد أدى الارتــباط الإقتصادى بالغرب الرأسمالى و التفاعل السياسى معه والقدر الضــئيل من الانفتاح الثقافى عليه ، أدى كل ذلك إلى إزالة قدر لا بأس به من الحواجز الطبقية والعرقية على مستوى المجتمع كله تقريباً ؛ و أدى إلى أن تدرك شرائح من الفئات الوسطى أن لها حقوقاً وعليها واجبات سياسية ؛ بل و تجمعت تكتلات من أفراد بارزين من تلك الفئات فى شكل جمعيات أو " شلل " من الأصدقاء و البلديات أصحاب المصالح المتشــابهة أو المشــتركة و أطلقــوا على أنفسهم أحياناً اسم " الحزب" ترجمة للكلمة "الإفرنجية المشهورة " party ... و اقتبس البعض شكل الرواية أو المسرحية لكى يمارس الــنقد الإجتماعى أو الأخلاقى أو حق السياسى .. و لكن المشكلة – التى لابد أن نضــعها فى اعتبارنا – هى أن كل هذه التطورات ذات"الشبه" بالليبرالية الإجتماعية أو الثقافــية – أو بقرائن الليبرالية السياسية فى ساحتى العلاقات و البنى الاجتماعية ، و الثقافية .. المشكلة هى أن كل هذه التطورات ، لم تتجاوز بقعة صغيرة (فى مدينتين أو ثلاثــة على الأكثر) من سطح قشرة الثقافة المصرية السائدة .. و لم يزد الأمر كثيراً – زيـــادة مؤثــرة – أو لم يتغير الوضع تغيراً كيفياً حينما انتهى ذلك " العصر الليبرالى "

بأسره فى يوليو ١٩٥٢ و بتطبيق فكرة أنتون جيديو ، ندرك أن " المعرفة الاجتماعية " الــتى كسبتها ــ أو اقتبستها ــ تلك الشرائح الضئيلة من الطبقة الوسطى المصرية . لم تدخل عالمنا الاجتماعى و لم تتفاعل معه .

لم يكــن التعلــيم بكــل مستوياته و أنواعه قد وصل إلى أكثر من نحو ١٠% من الســكان ؛ يفــترض أن عددهم كان يقارب – أو يزيد قليلاً على – ثلاثة ملايين نسمة؛ و لم يكن توزيع " الصحف " المصرية كلها يزيد على مائة ألف نسخة فى اليوم – أكــثرها فى العاصمة . و لن نتحدث عن الكهرباء مثلاً (التى تساعد على القراءة ، و على انتشار وسائل توصيل الفنون والمعلومات الحديثة – السينما مثلاً أو الراديو) و لا عن أعداد الكتب المطبوعة وتوزيعها، و لا عما يصفه أصحاب الاقتصاد السياسى بـ " وســائل الإنــتاج " فلذلك و لغيره مكان آخر – و لكننا نستطيع أن نزعم باطمئنان كامل، أن كل ما أنتجه " العصر الليبرالى " فى نحو قرن كامل من " معرفة اجتماعية " لم يصل فى الحقيقة إلى أكثر من نحو ٥ % من أبناء المجتمع ..

غير أن هذه ليست هى المشكلة الحقيقية ، المشكلة ذات الوجهين هى أولاً أن القسم الأعظم من هذه " المعرفة الاجتماعية " التى أنتجها العصر الليبرالى لم يكن " ليبرالياً " و لا يشــبه – حتى – الليبرالية فى شئ ؛ أما الوجه الثانى فهو أن القسم الباقى – الذى يشبه الفكر الليبرالى أو يتشبه به لم يكن يصدر عن توجه " قومى " مشترك – أى أنه لم تكــن " تــياراته " مجمعة على تصورات واحدة عن " الدولة " التى تحدد مقوماتها و حدودها نطاق تجربتهم المعرفية و برامجهم التطبيقية ، و لا عن " الأمة " التى يتعاملون فى قضاياها ، و لا عن " الثقافة " التى يتصدون لها بالتفاعل أو بالنفى أو بالتجاوز ؛ و لا عن الحضارة التى ينطلقون من ثوابتها ومتغيراتها فى إطارها التاريخى– الفكرى و العقائدى – و الأسلوبى – فى الإبداع أو فى السلوك الإجتماعى – و النفسى المحدد .

لهذه الأسباب كلها – و غيرها – إنتهى العصر المسمى بالليبرالى ، دون أن يصبح المجتمع المصرى مجتمعاً ليبرالياً ، و لا شبه ليبرالى ، و لا فى حالة تشبه – فى شئ – المجتمعات الليبرالية ، و ما كان بوسعه أن يكون أو أن يصبح شيئاً من ذلك .

* * * * * * * *

و قد يكون من المهم لهذا السياق أن نوضح ما نقصده بـ : " المعرفة الإجتماعية " .

لقد إستعرنا هذا " المصطلح " من عالم الإجتماع البريطانى البارز المعاصر ، أنتونى جيدينز، فى كتابه : " توابع الحداثة " – عام ١٩٩٠ (عن دار نشر جامعة ستانفورد – كاليفورنيا) ..

ومن الواضح أن جيدينز أستخدم هذا المصطلح لكى يعبر به عن : " التصورات النظرية عن المجتمع الإنسانى " بشكل عام من وجهة نظره . و عن: "المعرفة الحادثة المكتسبة بشأن مجتمع بعينه بفضل تلك التصورات النظرية التى يصوغها علم إجتماع منضبط " . غير أننا لم نستخدم هذا المصطلح هنا و لن نستخدمه فيما بعد كما استخدمه جيدينز و لن نحمله بنفس الدلالة التى حمله بها ، و إنما سوف نستخدم مصطلح : " المعرفة الاجتماعية " لكى نعرف به – أولاً – كل ما أنتجه الفكر المصرى الجديد (أو : أنتجه الحداثيون على اختلاف توجهاتهم من منتجى الثقافة المصريين) – و لكى نعرف به – ثانياً – ما كان المجتمع المصرى يعيش به فعلاً من ثقافة – تتطابق أو تختلف مع ما أنتجه الحداثيون ، الذين لم يكن أكثرهم كما قلنا منذ قليل ليبراليين و لا يشبهون الليبرالية فى شئ ، و الباقون لم تكن تياراتهم قد إتفقت على تصورات واحدة لا بشأن حضارتهم ، و لا ثقافتهم ، و لا أمتهم ، و لا دولتهم ، و فى لحظات بعينها لم يتفقوا حتى على اللغة الواجب إستخدامها فى الكتابة ، بل أختلفوا لفترة على " حروف " اللغة ذاتها . و

لضـــيف ، أنهـــم لم يكونوا هم الفاعلين الثقافيين الوحيدين فى مجتمعهم ، و إنما لحقهم بســـرعة ، فعل – أو تأثير " الغرب " المباشر – ليس عن طريق الترجمة – و إنما عن طريق التعليم – مثلاً : فطوال عدة عقود من القرن الليبرالى ، درس التلاميذ المصريون علـــوم التاريخ و الجغرافيا و الرياضيات و الأحياء و الكيمياء و الطبيعة بالإنجليزية ، فى مدارس الحكومة ، و بالفرنسية فى المدارس الفرنسية – و بمناهج وضعها أصحاب اللغة الأصـــليون . غير أن " الغرب " لم يكن هو السبب الرئيسى لهذه الفوضى الثقافية و لا لهـــذا العجز عن إنجاز معرفة إجتماعية " قومية " ذات أساس "معرفى " مشترك ، و تتفق عـــلى أن مهمتها الأولى لأنجاز الحداثة – هى الإشتباك النقدى مع التراث و التطور إلى الجديد من القديم أى من خلال التفاعل مع أى معرفة جديدة يحصل عليها، من إنتاجه أو تفاعله مع إنتاج الآخرين : و تلك كانت هى المسيرة التى قطعتها " المعرفة الإجتماعية " التقليدية القديمة فى الغرب ، لكى تتطور فتنجز الحداثة ، فيما كانت – حسب مقولة أنتونى جيدينز النظرية – تدخل فى عالمها الاجتماعى الواقعى و تخرج منه – [1]_ليبيا – فى عملية متوالية ، جدلية بين التحديث لهذا العالم الاجتماعى الواقعى ، و بين الحداثة فى "المعرفة الاجتماعية " بالمعنى الذى أسقطناه نحن على هذا المصطلح .

و بيـــنما لم يكـــن ثمـــة " تنمية " التى هى " التحديث " فى المصطلح الغربى ، و إنما محـــاولات لمحاكـــاة جزئـــية لأجزاء من " التحديث " الغربى ، فقد إستحال أن تتطور " معرفتنا الاجتماعية " إلى طور : " الحداثة " أو المعرفة الاجتماعية المتحررة من قيود اللغة المحايدة والخرافة والشكلية وتجزئة العالم و الفصل بين النظر والتطبيق والعجز عن التجربة بعد العجز عن التوصيف الدقيق لظواهر العالم ؛ و من عاهات التقسيم الطائفى و العرقى للمجـــتمع و غيبة مفهوم القانون الواحد للجميع و مفهوم حرية الضمير الشخصى ؛ و الخيال الفردى – العلمى أو الإبداعى – للإنسان .

....

ربما كانت " المدرسة " الوحيدة ، أو " التيار " الوحيد الذى أخلص لهذه المحاولة – محاولة الأشتباك النقدى مع التراث لتطويره و" تحديثه " – أو لفتح باب الإجتهاد و الإبداع بمصطلحنا " التراثى " – هو التيار الذى أسسه الشيخ الإمام محمد عبده بعد أن استخلصه – من تجريبى الطهطاوى و على مبارك و عصريهما – و استمر هذا التيار – فى مسيرة متعثرة وإن كانت مثمرة – فى أعمال مفكرين من نوع أحمد أمين و أمين الخولى و محمد حسين هيكل و عبد الرزاق السنهورى و إبراهيم المازنى و محمد مندور و نجيب محفوظ و شكرى عياد .. يقترب منهم أحياناً و يبتعد أحياناً ، طه حسين ، و مدرسته من جانب و عباس العقاد و مدرسته من جانب آخر .

نجحت هذه المدرسة ، أو هذا التيار – فى إنتاج أكثر ما يتأصل الآن فى ثقافة تمعنا المعاصرة الحياتية و المعاشة : كان أولها هو إعادة صياغة " الفقه " الإسلامى – من منظور معاصر– جامع لكل من جميع الإجتهادات الأصيلة للأمة (للجماعة) من أجل تنظيم حياتها ، وفى بنية منطقية و بلغة عصرية مبينة – هذه العملية التى بدأها الإمام فى فتاواه ، وأستكملها وصاغ قواعدها النظرية عبد الرازق السنهورى مع كوكبة من زملائه أبناء التيار نفسه. وكان الجانب الثانى هو أول تسجيل موضوعى للتاريخ الثقافى العام للأمة ، و ضعه تلميذ الإمام المباشر أحمد أمين فأوضح كيفية تكوين عقلية الأمة من نسيج كثيف متراكب الطبقات متداخل الخيوط : لحمته و سداه يضمان – فى مزيج واحد – علوم الدين المتفاعلة مع علوم اللغة ومع التراث الثقافى والحضارى للشعوب المفتوحة القديمة و الجديدة بعد استيعابه و إعادة صياغته ؛ و كانت المساهمة الثالثة إعادة كتابة التاريخ السياسى الإجتماعى للأمة – و هى عملية ذات تأثير جوهرى فى صياغة تصور الجماعة لنفسها أى فى تكوين صورة الذات القومية

– شارك فيها محمد حسين هيكل (كتبه عن : حياة محمد ؛ الصديق ؛ الفاروق عمر) و طه حسين (كتبه عن : الفتنة الكبرى أساساً) حتى صبحي وحيدة و عبد الرحمن الرافعي (و من قبلهم ، و لهذا مغزاه ، رفاعة الطهطاوى و على مبارك اللذان كتبا عن التاريخ المصرى القديم) ؛ و كانت المساهمة الرابعة – فى الأهمية و فى التتابع الزمنى معاً – تأسيس العلم للتراث الشعبى على يد أحمد أمين مرة أخرى – من ناحية ، و تأسيس تصور " عصرى " للفلسفة الاسلامية – من ناحية ثانية مقابلة بعزل فلسفى مألوف عن النسيج الثقافى و السياسى العام و لكن دون عزل الفلسفة الاسلامية العربية عن مسار التاريخ الثقافى للأمة – على يد الشيخ مصطفى عبد الرازق وتلامذته من بعده .

و لكن هذا التيار رغم قوته النسبية بوصفه تيار " التنمية " لا تيار الإستعارة التحديثية لم يكن هو التيار الفاعل الرئيسى فى تكوين " معرفتنا الإجتماعية ".. و إنما جاورته ، و تغلبت عليه عملياً – تيارات الإستعارة من الغرب أو الإرتداد إلى الماضى . و نحن نعرف أنه فى عملية الجدل بين قطب العالم الإجتماعى الواقعى و بين الثقافة – أو المعرفة الإجتماعية – يميل التفاعل إلى التأثر أكثر بفاعلية القرار السياسى – الإقتصادى – و هى فاعلية العامل الأكثر قوة فى بنية قطب العالم الإجتماعى – الواقعى ، و هى ظاهرة تعنى خضوع تأثير المعرفة الإجتماعية لما يفرضه عليها القرار ، لا العكس ؛ و ربما كان هذا هو العامل الرئيسى فى فشل العصر الليبرالى عن أن يكون " ليبرالياً " أو فى أن يتشبه بالليبرالية أو أن ينجز حتى " التحديث " الذى إختار أن يقرره هدفاً لنفسه بالصورة التى أوهم نفسه أنه تقمصها (و ما تزال بقايا هذا العصر تتوهم أنها كانت قد تقمصت تلك الصورة أو كادت .. لولا ... !!) .

••••••••

لم يكـــن هناك تيار و لا شخص " مسؤول " عن هذا العجز ؛ كل ما فى الأمر ، أن العقـــــل المصرى – و العربى بعامة لم يكن قد استكمل شروط تنميته الذاتية بعد ؛ و لا كان المجتمع – أو عالمنا الإجماعى قد إستكمل شروطه ..

بداية التحديث المصرى :
الليبرالية و المشروع الناقص

عندما نقول إن البداية الحقيقية ، و التدريجية لما يسمى بـ: "مشروع التحديث " المصرى الاول تتجلى مع السنوات الاخيرة من القرن الـ١٩ – بعد سنوات قليلة من بدء الاحتلال العسكرى البريطانى ، استئنافاً لتنمية البذور التى تركتها المراحل السابقة – من جيل الطهطاوى و على مبارك حتى العرابيين الذين مثلوا أول محاولة فى التاريخ المصرى منذ عشرات القرون لأن يتولى المصريون حكم أنفسهم – و تأسيساً للدعائم الاولى لمجتمع " حديث " كالصحافة الجماهيرية و الأحزاب السياسية و المعاهد والجمعيات العلمية و التعليمية ، فإننا نشير إلى أن هذه البداية كانت تعنى فى وقت واحد انها بداية " أهلية " لا تملك حكومة الوطن و لا تتبناها الحكومة القائمة ، ولكنها فى الوقت نفسه لم تستطع أن تطور مبدأ أن " الحكومة " ليست هى " الدولة " ثم إن هذه البداية لم تستطع أبداً – للسبب ذاته – أن تستكمل صياغة مشروعها، و لا أن تحوله إلى برنامج عمل شامل و متواصل لبناء المجتمع الحديث المأمول على الدعائم ذاتها و تحقيق التحديث ..

و مهما كانت البداية الرسمية للعصر المسمى بـ" الليبرالى " – الذى ارتبطت به بداية "مشروع التحديث " عام ١٩١٤ أو ١٩١٩ أو ١٩٢٣ . فإننا نرى خطوات العصر كلها " إلى الجنب " تسير على خط أفقى و لا تندفع رأسياً أبداً فى مسيرة متقدمة إلى الأمام :

تــوالى السنوات – بصرف النظر عن الحزب المسموح لــــه بأن يتولى تشكيل " الحكومة" الظاهرة – أو المسئولة فى الظاهر عن إدارة المجتمع فتراص – جنباً إلى جنب على خط " تاريخى أفقى واحد ". خطوات من نوع : إنشاء الجامعة أو نشوء قيادة شعبية وطنـــية للحركة السياسـية الوطنية أو تأسيس بنك وطنى ، أو شركة صحفية ، أو ". دار نشر " أو تظهر وسائل مواصلات حديثة – فيما بين المدن كالقطار أو داخلها كالترام ، أو تؤســس شركة للكهرباء – تتحول إلى هيئة حكومية فيما بعد – أو شركة للغاز أو تنشـأ عدة قناطر للتحكم فى مياه الرى بما فيها خزان أسوان القديم ؛ أو تظهر ضاحية جديدة – تصبح حياً بأكمله – أو عدة أحياء– فى القاهرة والاسكندرية – ثم فى بعض مـدن الاقاليم ، أو تؤسس سلسلة من المدارس – للتعليم قبل الجامعى؛ أو ينشق حزب كبير أو يظهر حزب أو اثنان جديدان أو يصدر كتاب فتثور زوبعة "فكرية " فى الصحف –و فى الجامعة و القضاء ؛ أو تنشأ مستشفى أو جمعية خيرية لإنشاء عدة مستشفيات ؛ و تؤسس معاهد عليا للدراسات العسكرية – للقوات المسلحة و الشرطة ، أو تؤسس شركة – ثم عدة شركات – للصناعات التحويلية للغزل و النسيج و السكر و الزجاج والأسمنت و دباغة الجلود ، أو تنشأ سلسلة من مراكز البحوث الزراعية (تتركز عادة عـلى تطوير أنواع جديدة من القطن) أو تنشأ بورصة للقطن نفسه و أخرى للأوراق المالـــية ؛ أو شـــركة للإذاعة – تصبح هيئة حكومية بعد قليل ؛ و تتطور اشكال أدبية جديدة و تنشأ فرق مسرحية ، و شركات لإنتاج أفلام السينما .. الخ .. الخ ..

خطوات كثيرة كلها : " إلى الجنب " على خط أفقى لا يتخذ معه " المجتمع " شكل مسيرة متقدمة إلى الامام رغم التراكم " الكمى " الذى قد يظهر حتى من الامثلة القليلة – و المجردة – التى أشرنا إليها فى السطور السابقة .

يتأكد ذلك الجمود النسبي لحركة " مشروع التحديث " المصرى الاول – كما يسمى – إذا رجعنا إلى معايير علم اجتماع التنمية – و علم الاجتماع السياسى – التى أشرنا إليها فى الفصل السابق .

فحينما انتهى العصر المسمى بالليبرالى (عصر نفس مشروع التحديث الأول) نهايته الرسمية عام ١٩٥٢ ، كان أقل من ٥٥٪ من مساكن مصر كلها – فى المدن و الريف بما فيها العاصمة – يتمتع بمرافق حديثة – من مياه نقية أو صرف صحى أو كهرباء ؛ و أقل من هذه النسبة بكثير ما كان يتمتع بوسيلة الاتصال الشخصى الحديثة الوحيدة أيامها (التليفون) ؛ و لم تكن نسبة المتعلمين قد تعدت رقماً يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ على الاكثر و لم تكن نسبة خريجى الجامعات قد تجاوزت رقم الـ٦١٪ و كانت نسبة قراء الصحف ٢٪ ؛ و لم يكن " الراديو " وسيلة الاتصال الجماعية (الجماهيرية) الحديثة الوحيدة أيامها – قد امتلكته أكثر من ٤٪ من الاسر المصرية ؛ و كان مصدر الطاقة الرئيسى فى أكثر من ٩٠٪ من مساكن مصر هو الكيروسين للاضاءة و بقايا نباتات الحقل (الكواخ و عيدان الذرة و حطب القطن .. الخ) لطهو الطعام و نحو ٥٪ فقط كانت تعتمد على الكهرباء للاضاءة و الكيروسين لطهو الطعام (و نحو ٥ر ٪ كانت تستخدم الغاز فى القاهرة و بعض المدن الكبرى) و لأن الصناعة لم تكن تساهم بأكثر من ١٠٪ من الدخل القومى فإنها كانت تستهلك نسبة ضئيلة للغاية من مصادر الطاقة الحديثة (الكهرباء و مشتقات النفط) أما ٩٠٪ من الدخل القومى ناتج عن الزراعة و بعض الخدمات – فكانت نتيجة الطاقة العضلية للبشر و حيوانات الحقل و الجر و الحمل و كان أكثر الكتب رواجاً لا يوزع أكثر من ألف نسخة فكانت نسبة قراء الكتب لا تتجاوز ١٪ من السكان و كانت كل مسارح مصر لا تستوعب أكثر من ثلاثة آلاف متفرج (إذا امتلأت عن آخرها) و تصل إلى نحو ثلاثين ألفاً بالنسبة للسينما – و لم

يكـــن استهلاك ورق الطباعة و الكتابة قد زاد فى مصر زيادة ذات مغزى عما كان فى بدايــة القرن – قياساً على زيادة عدد السكان ؛ و لم يكن هناك فلاح أو حرفى – و لا حتى الموظفين من أصحاب الاملاك الصغيرة من المزارع و الورش و العقارات – يتعامل مع البنوك (إلا من أوقعته الازمات الاقتصادية مع بنوك التسليف – الاجنبية كلها) و كــان قطاع يعتد به من سكان مصر (فى الريف و فى المدن) ما يزال يعيش فى اقتصاد التبادل العينى (المقايضة) البدائى الذى ينتمى الى عصر ما قبل اختراع النقود ؛ و كان أكــثر من ٩٠% من سكان مصر يعيشون فى الريف البالغ التخلف و فى هوامش المدن الأكثر تخلفاً..

تؤكــد هـــذه الارقام و كثيرمنها تقريبى بالطبع – أن الجمود عند أوضاع القرون الوسطى هو ما كان سائداً و مسيطراً على مستوى الأسس المادية لممارسة المجتمع لحياته ووســائل انتاج الحياة الاجتماعية و اعادة انتاجها و تطويرها : أسس التعليم و البحث العــلمى و توظــيف نــتائجه ومصادر الطاقة و نسب توزيع استهلاكها بين الزراعة و الصناعة و الخدمات و الاستخدامات المنزلية ، و استهلاك وسائل المعرفة – الاخبارية و الفكــرية – الجماعية (خالقة الثقافة المشتركة والرأى العام باختلافاته فى الاطار الثقافى القومى المشترك فى وقت واحد) و استهلاك وسائل الترفيه الجماعية ذات القيمة الجمالية و المحتوى الفكرى المتطورين ، و إنتشار وسائل الاتصال والمواصلات التى تكفل التكامل و التواصـــل المستمر و المتفاعل بين أجزاء " جسم " المجتمع و"عقله" و انتشار وسائل ادارة الاقتصــــاد مـــن النقود الى البنوك ، و نوع و مستوى تطور الاعمال المنتجة من الزراعة الى الصناعة الى الخدمات و التجارة .. الخ ..

* * * * * * * *

غـير أن تطوير تلك الاسس كلها من مستوى القرون الوسطى الذى ورثه العصر المكسـمى بالليبرالى الى مستوى الحداثة – المرتبط بالتحديث كان يتطلب تغييراً جذرياً لمجموعة من المفاهيم الرئيسية :

كـان يتطلـب تغيير وظيفة الحكومة ، و مفهوم الدولة و نظام العلاقات بين فئات المجـتمع ، وهى متطلبات تعنى توضيح أن " الحكومة " ليست هى " الدولة " و إنما هى الاداة الرئيسـية لتنفيذ إرادة الدولة ؛ و أن الدولة هى التجمع المحكوم بالقانون العام و الشامل (فقه الحكم ؛ أو ما جرى تسميته فى أدبياتنا الحديثة بالدستور) لكل المؤسسات الشـرعية للمجـتمع (من مؤسسة المواطن الفرد ؛ إلى مؤسسة الأسرة ، إلى مؤسسة النقابة أو الحزب أو الجمعية أو غيرها من أشكال مؤسسات المجتمع المدنى ، إلى مؤسسات التشـريع و القضاء و الإدارة و الحكومة) . و إن تغير نظام العلاقات بين فئات المجتمع كان يتطلب تغيير مفهوم المواطنة (حيث تتساوى أمام القانون الواحد حقوق وواجبات كافة المواطنين و تغير مفهوم القانون نفسه و إحلال قانون "المواطنة " محل قانون الغزاة و الـرعايا الذى رسخته أعراف بدو آسيا معتمدة على التفسيرات المتأثرة بالفقه الرومانى (البيزنطى) و الفارسى القديم للشريعة الإسلامية .

غـير أن تحقيق تلك التغيرات نفسها ، كان يتطلب شرطين ضروريين : التحرر من السـيطرة الاقتصادية و السياسية لدولة الاستعمار (بريطانيا) و لشبكة الهيمنة العالمية التى كانت ترفض مبدأ تكافؤ الفرص على النطاق الدولى و تنطلق بجرأة لا تتستر من مـبدأ " تقسيم العالم " بين القوى الكبرى (و هو مبدأ كشفته أكوام وراء أكوام من أعمـال المؤرخـين و عـلماء السياسة والاقتصاد و الاستراتيجية – علاوة على كبار المفكرين – فى الغرب نفسه خاصة عن تاريخ القرنين الـ١٩ و الـ٢٠) ؛

أمــا الشــــرط الـــثانى فـــيعود بنا إلى المجتمع المصرى نفسه فهو التكثيف المتراكم لاســــتثمارات المجتمع – المادية و البشرية و المعنوية ؛ و هذه الأخيرة هى التى استأثرت باهتمام الغالبية العظمى من المفكرين المصريين و العرب الذين انشغلوا بقضـية التحديث .

فلنـــتوقف عـــندها قليلاً ؛ عسانا نكتشف إن كان " مشروع التحديث " المصرى قد اكتملت له أية صياغة متكاملة على الاطلاق و إن كان قد تحول أبدا الى برنامج عملى .

بداية التحديث المصرى :
الليبرالية فى ولادة متعسرة !

إلى أى مدى تمكن "العصر الليبرالى" فى تاريخنا الحديث من تحقيق " التحديث .. أى بناء المجتمع المتجدد والأصيل معاً ، المؤمن بالتعددية والمتماسك فى وقت واحد ، وبناء " الدولة البستانى " ؟ ولا شك أنه يصحُ لنا أيضاً أن نصوغ هذا السؤال نفسه صياغة أخرى : إلى أى مدى حقق ذلك " العصر الليبرالى " هذا التحديث ، إذا كان من الواجب أن نفهم التحديث فى ضوء المفاهيم المعاصرة ، وبوصفه قريناً للتنمية ، بكل معانيها ومجالاتها الروحية والعقلية ، والثقافية ، والمعرفية ، والفكرية ، والقانونية وبكل تجلياتها المادية فى السلوك و التمدين و التصنيع و حكم القانون الواحد و نشر التعليم العقلانى الموحد .. إلخ .. إلخ و هى المفاهيم التى تطورت على أساس دراسة التجارب التاريخية للمجتمعات التى سبقت إلى التحديث – فى الغرب – ثم تلك التى سعت إليه فى العالم الثالث إما بمحاكاة الغرب – كما حدث فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية – أو بمحاولة إكتشاف أو إبتكار طرقها الأصلية الخاصة مع الإلتزام بالأسس المشتركة العامة التى تؤدى الى تطور ذلك المجتمع المتجدد التعددى المتماسك والدولة البستانى ؟ ! .

وقد ينبغى فى البداية أن نبحث صدق وصف ذلك العصر بالليبرالية (بمعنى الديمقراطية السياسية والنزوع الوطنى والحرية الإقتصادية والعقلانية الفكرية وحكم القانون والمسؤولية الفردية) .. وهناك معايير لتحديد صدق ذلك الوصف ، نأخذها عن مجمل أعمال مؤرخى – ودارسى – واقعنا التاريخى والاجتماعى لذلك العصر السياسى والدستورى والقانونى والاقتصادى والسكانى والحضرى والتعليمى والفكرى والخلقى والأدبى والفنى ، ومن أعمال كبار أدباء ذلك العصر نفسه الذين انشغلوا

برســـم لوحـــات واسعة لعصرهم ، وكبار كتابه وصحفييه وعلمائه الاجتماعيين الذين انشغلوا بتحليله ، وبالدفاع عنه أو عن بعض تجلياته ، أو بنقضه كله أو بشكل جزئى..

ولـــو تجحـــنا فى " تصـــفية " تلـــك الأعمال الفكرية والفنية من تحيزاقما الحزبية و الأيديولوجية بهدف الحصول على صورة " واقعية " أو حقيقية بقدر الإمكان ، لاكتشفنا مجموعـــة من الحقائق المهمة ،سنحاول أن نوجزها فى السطور التالية دون ترتيب ، ولن نلجأ – عن عمد لأى ترتيب – لأن أى ترتيب يمكن أن يؤدى إلى تلوين الصورة بلون حـــزبى أو فكرى (أيديولوجى) بعينه ، رغم أننا نوضح إقتناعنا بالمنهج المنظومى الذى يـــرى فى التركيـــبة الاجتماعية " منظومة " متفاعلة من العناصر والمكونات والأنشطة ، يستحيل مع تفاعلها تحديد "العنصر" الأولى الباعث إلى تكوين المنظومة المتفاعلة كلها...

نكتشـــف مـــثلا ، أن العصر المسمى بالليبرالى لم يبدأ فجأة ، ولم يبدأ بظهور عنصر واحـــد بعيـــنه : فلا شك أن مجموعة المتعلمين الجدد (عدة مئات) الذين خلفهم عصر محمد على وإبراهيم كانوا بذرة لإثبات العقلانية الفكرية وحكم القانون والنزوع الوطنى فى ثقافة سادها الخرافة والجمود السطحى والإستبداد وضياع الهوية منذ قرون .

ولا شـــك أن إلغـــاء نظام الإلتزام (نظام ضرائبى من العصور الوسطى) ثم لائحة سعيد التى حررت ملكية الأرض (١٨٥٢) مع ظهور فئة الوكلاء التجاريين بعد تحرير تجارة المحاصيل الزراعية ، كانت كلها خطوات لتحقيق قدر من الحرية الإقتصادية ؛ ولا شك أن الألفى كتاب التى ترجمها رفاعة الطهطاوى وتلامذته فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٧٠ وإنشـــاء مطبعة بولاق وإصدارها لعدة عشرات من كتب التراث الأدبى والدينى الرفيعة وتحريـــر جريدة الوقائع باللغة العربية ثم السماح بإصدار الصحف الأهلية وتأليف رفاعة وعـــلى مـــبارك وزملائهمـــا وتلاميذاقما لعدة كتب مدرسية فى تاريخ مصر والعرب والمســـلمين وجغرافية وادى النيل والعالم العربى كانت كلها خطوات نحو كل من تطوير

وتحريـــر اللغة القومية الأم من أسر إنحطاط العصور الوسطى (الآسيوية) وتقديم معرفة جديدة - فى الإتجاه الصحيح - بتاريخ كل من الوطن والأمة وتكوينهما والمعرفة بأسس الترابط بينهما والإندماج أو التماسك فيهما ، ثم إشاعة مبدأ التعبير الحر (حرية مقيدة دائماً ومتهمة عادة) عن الرأى الشخصى وإمكانية إختلاف الآراء دون إستثارة العداء بين المختلفين ما داموا ينتمون الى الوطن نفسه والى الأمة ذاتها وتاريخهما المشترك ..

وسنكتشـــف أن الغالبية العظمى من تلك الخطوات المحدودة المختارة لم تتم فى إطار أى تغـــير لوظيفة الحكومة ولا لمفهوم الدولة و لا للعلاقات بين فئات وعناصر المجتمع : فالحكومـــة مـــا زالت مجرد خفير يحرس إمتيازات الأجناس (لا مجرد الطبقات) المهيمنة الأقـــوى (الأتراك والشركس والأرناؤوط والأوروبين معاً أو بالتناوب) و الدولة لا تزال هى الحكومة لا غير و ليست التجمع الدستورى لمؤسسات المجتمع : والعلاقات بين فـــئات المجـــتمع تحددهـــا وتحكمها مدى ما تملكه كل فئة من سلطات الحكومة أو من سلطات حكومة أخرى (أجنبية) أكثر قوة من الحكومة المحلية (وكثيراً ما كانت هذه الحكومـــة الأقـــوى مجـــرد شركة أو بنك أوروبيين يملكان سلطة حكومة ، أو سلطات مجموعة حكومات أوروبية ما) ..

وسنكتشف بالتالى أنه نتيجة لثبات كل من وظيفة الحكومة ومفهوم الدولة وعلاقات فئات وعناصر المجتمع عند تراث " الأعراف " الآسيوية البدوية فى القرون الوسطى ، أو إمـــتزاجها بأعراف الهيمنة العثمانية والتوسع الأوروبى العنصرى والإستغلالى ، فإن تأثير الخطـــوات الســـابقة ، نحو العقلانية الفكرية وحكم القانون أو التحرر الإقتصادى أو التعددية الفكرية أو المعرفة الصحيحة بتاريخ وتكوين الوطن والأمه ، كان تأثيراً محدوداً للغاية ، لم يتجاوز الفئة " القشرية " بالغة الهشاشة من متعلمى المدن - الموظفين غالباً أو الساعين الى التوظف لدى الحكومة نفسها - ونوعية محدودة من تجار المدن الذين تعاملوا

مع جانب من جوانب التكوين السياسىّ – الإقتصادى الحقيق الجديد : يمكن أن نستدل على ذلك بمعايير يستخدمها علم الإجتماع العام أو علم الإجتماع السياسى ، معايير من نـوع نسبة سكان المدن الى سكان الريف ، ونسبة نصيب الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة فى الناتج القومى العام أو نسبة المتعلمين الى السكان ، ومدى توظيف البحث العـلمى فى خدمة التنمية أو معدل توزيع الصحف والكتب بالنسبة الى عدد المتعلمين والسكان ، أو مدى انتشار وسائل الإتصال الحديثة (الراديو أيامها) أو أعداد المترددين عـلىٰ وسائل الترفيه الثقافى والفنى الحديث (كالمسرح مثلاً ثم السينما) وعدد مقاعد المسارح ودور السينما قاطبة قياساً إلى عدد السكان ، أو عدد ومسافات وسائل النقل و المواصـلات الحديثة بما فيها الطرق الممهدة أو مدى إنتشار المرافق الحديثة (كالصرف الصـحى أو الكهـرباء أو الطـرق المرصوفة) أو معدلات التعامل مع البنوك ووسائل الإدخار الإستثمارى الحديثة .. إلخ .. إلخ ..

ستشهد كل هذه المعايير ، دون إستثناء أنه حتى بدأ العصر المسمى بالليبرالى – لم يكـن المجتمع المصرى (المجتمع المصرى من دمياط الى وادى حلفا ومن حدود سيناء الى واحة الفرافرة) قد خرج بعد – ولو بأطرافه – من مقبرة العصور الوسطى ، والحكومة الخفـير والإسـتبداد الشرقى المشهور والإقتصاد الزراعى – التجارى المتخلف والأمية والخرافة وسيادة الأعراف البدوية – الريفية وغياب مفهوم المسؤولية الفردية والإنتماء الواعـى – الإرادى ، إلى وطن محدد وإلى أمة محددة .. كل هذا رغم مجاهدات رواد " التحديث " العظام ، بكل مجالات نشاطاتهم ، رغم أنف الحكومة الخفير وأحياناً بالتحايل علـيها أو ضـدها : الطهطاوى ومبارك وعرابى والنديم وصروف ومحمد عبده وكامل وفريد والرافعى والجوهرى والخامولى والخلعى ومحرم ويوسف والبقلى والدرى والبدرى وأنطون .. إلخ .. إلخ ..

ثم بدأ العصر المسمى بالليبرالى بدايته الرسمية : بدأ — كما تقول جماعة من المؤرخين — عام ١٩١٤ بإعلان إلغاء تبعية مصر للدولة العثمانية (وفرض الحماية البريطانية) أو عــام ١٩١٩ بإنفجــار الثورة الوطنية للمطالبة بالإستقلال ، او عام ١٩٢٣ بصدور الدستور و بدء " الحكــم

النــيابى " و تأكــيد أن : " الأمة مصدر السلطات " و الأعتراف ببقية ما أكده فلاسفة الليــبرالية الغربيون — على اختلافهم — من مبادئ لليبرالية : الفصل بين السلطات او حكم القانون و الدستور و ما يشتق منه أو يتبعه من قوانين وضعية أو الحكــم النيابــى — التمثيلــى الأنتخابى .. الخ..

ولكـــن ربما كانت البداية الأوفق ، و الأكثر واقعية من الزاوية " المنظومية " لفهم المسيرة التاريخية لأى مجتمع ، هى تبلور المشروع المتعدد الوجوه لتكوين إجتماعى سياسى حديـــث ، عـــندما تأسست الجماعات التى أنشأت أو إحتضنت أو كونت أسس نشوء المجـــتمع الحديـــث : الصـــحافة الجديدة (المؤيد مثلا ثم اللواء و الأمة و السياسة) و الأحـــزاب : (الحزب الوطنى مثلا و الأمة) و المعاهد العلمية الجديدة (مدرسة الحقوق مثلا أو مدرسة الطب أو المهندسخانة) و الجمعيات العلمية (الجمعية الجغرافية المصرية مثلا) أو الجمعيات التعليمية ، (الجمعية الخيرية الإسلامية مثلا أو جمعية المقاصد العلمية) .. الخ ..

أكـــثرها نشأ قبل إلغاء التبعية العثمانية و فرض الحماية البريطانية ، و كلها نشأ فى شـــكل ولادات متعثرة بعيداً عن الحكومة الخديو ، سعياً إلى مجتمع جديد تمسكه دولة بستانى .. يحقق التحديث ..

فإلى أى مدى كان نجاح هذا المسعى ؟ ! .

الباب الثانى :

* التعليم فى مشروعات التحديث المصرية :

الاستقلال ، الاحتلال ، التنمية

التعليم .. و بناء الدول القومية .. و التحديث

أســـباب كـــثيرة تدفـــع إلى الاقتناع بأن " تطوير التعليم " المصرى هو " مشروعنا القومى " الاستراتيجى الأول . و لعل أقوى هذه الاسباب هو قناعتنا – النابعة من ادراك الدور الذى لعبه التعليم الوطنى ، القومى ، و العقلانى العام و الموحد والمتخصص فى بناء الــدول القومية الحديثة (فى الغرب منذ القرن السابع عشر ؛ و فى شرق آسيا و جنوبها الشــرقى خــلال القــرنين الأخيريــين – و تلك هى المناطق . النماذج التى يعود اليها الدارســـون فى العادة) : و هو دور خلاصته ، أن هذا النوع من التعليم كان و ما يزال إحدى الركائز الأساسية للتحديث ، أو للتنمية الشاملة و المتواصلة لتلك المجتمعات – و لغيرها .. و هو دور متواصل – حتى الآن ، حتى فى المجتمعات التى بدأت منذ عدة عقود على الاقل عصر ما بعد الصناعة ، أو عصر المعلومات ..

ولأن التعلـــيم من هذا النوع المنظم و الواعى يتعامل مع ويتعامل " فى " كل أنواع " المعـــرفة "ـــ بمســـتوياتها و مراحلها و تخصصاتها المختلفة ؛ و كل أنواع القيم التى تقوم علـــيها الثقافات والتجمعات القومية (و الحضارية) المختلفة ؛ كما أنه يتعامل مع تلك الانـــواع من " المعرفة " ومن " القيم " ، من الزاويتين : النظرية التجريدية ، و التطبيقية العملية ، فإنه – مثل كل الانشطة و المنتجات الفكرية – أو الثقافية ، و ربما قبلها و على رأسها جميعاً – من أكثر مجالات الفعل الاجتماعى التى تتجلى فيها خصائص المجتمعات ، أو " الخصوصـــيات الثقافية " التاريخية والمتطورة للمجتمعات : الخصوصيات العارضة و الدائمـــة الموروثـــة ، و نظائـــرها المكتســـبة – بفعل التطور الاجتماعى – الســـياسى – الاقتصـــادى ؛ أو بفعـــل ظهور عنصر ثقافى غلاب جديد (دين جديد مثلا، أو لغة أو

عقيدة سياسية) أو بفعل الاحتكاك الحضارى القوى مع حضارة أخرى ، أقوى أو أكثر تقدماً لسبب من الاسباب المادية أو المعنوية .

فى هـــذا الـــنوع من التعليم ، لا يغيبُ أبداً الوعى الوطنى – القومى ـــ بل لعله يكون أحد الركائز الاساسية للوعى الفكرى بأهميته ، و هو البعد الذى ينشغل بقضيتين: أولهمـــا الخصوصيات الثابتة للثقافة الوطنية (الدين و اللغة و التقاليد الرئيسية حافظة التماســـك للنسيج الاجتماعى للمجتمع) ، و القضية الثانية هى قضية البعد العقلانى – التربوى الذى يكفل ألا يتحول العنصر " الثابت " فى القضية الاولى إلى عامل جمود يمنع العقلـــية القومـــية من الانفتاح على منتجات العلم و الفكر الجديدة الجديرة ، و لا إلى عـــامل " تنمـــيط " يحول كل الناس – منذ الصغرـــ إلى " إكلشيهات " متكررة مقولبة مسلوبة الوعى الشخصى و القدرة على ممارسة الحياة بحرية .

إن هـــذا الـــنوع من التعليم – كما تدل تجارب الأمم التى وضعت برامج ناجحة للتنمية – أى للتحديث وفق كل من مكتسبات العلم " العالمية " التى ارتبطت بمناهج و تطبـــيقات تطورت أولا فى أوروبا الغربية – ووفق " معطيات " خصوصيتها الثقافية – القومية – هو النوع الذى جعل التربية أداة لغرس و لاشاعة الاحساس لدى " المواطن " الفـــرد بالمسؤولية المدنية ، و بأنه – بوصفه مواطناً – مسؤول عن بيئته الخاصة ، و عن وطنه كله – داخل هذا الوطن أو خارجه .

و هذا النوع من التعليم هو الذى أشاع فى تلك المجتمعات الوعى بمبدأ : " الحقوق " و"الواجـــبات" .. أو بالركائز الاساسية لمبدأ " حكمُ القانون " الذى يبين للكافة حدود حقـــوق كـــل مـــنهم ، (فرادى أو جماعات أو هيئات أو مؤسسات .. الخ) و حدود واجباتهم ، و يكفل للمواطنين ، و للمجتمع وعياً صاحياً منعكساً على السلوك الفردى

(باستثناء المجرمين والمنحرفين و الشواذ بالطبع) فى البيت و فى الشارع و فى دور العبادة و فى مواقع العمل و فى أماكن التجمعات على مختلف أنواعها و أغراضها ..

و هــذا الــنوع من التعليم هو الذى حول التجارب العملية – التاريخية – لممارسة المشــاركة السياســية (و هى أرقى صور المسؤولية المدنية) إلى " وعى " أو جزء من الــتكوين الفكرى الأساسى للمواطن ، و إلى سلوك شبه تلقائى ، يمارسه (بالايجاب أو بالسلب) أو يمتنع عنه وفقاً لمعطيات إدراكه بالمصالح الفردية و الفئوية -المهنية أو الطبقية أو الحزبية — أو بالمصالح الوطنية التى يراها المواطن مرتبطة باختياراته الخاصة ، و لكن – هــذه الاختــيارات – لا تكون إلا جزءا من منظومة الاختيارات السياسية المطروحة للوطن كله ، بصياغة وطنية خالصة شكلاً و مضموناً .

و هــذا الــنوع من التعليم هو الذى كفل لمجتمعات كبيرة أن تبنى جيوشها – من أبــنائها – بنظام التطوع – و لا تلجأ الى التجنيد الإجبارى إلا نادراً و فى لحظات الخطر العســكرى الماحق أى أنه النوع – من التعليم – الذى أشاع لدى الأغلبيات الساحقة – فقــراء أو دون المتوســطين وأبناء الطبقة الوسطى، و هم غالباً مادة و عصب الجيوش الوطنــية الحديــثة من الجنود و صف الضباط والضباط – وعياً – عقيدياً و عملياً بان الإنــتماء للوطن يتطلب أحياناً المخاطرة بالحياة نفسها للمحافظة عليه : على أرضه أو على حقوقه او على كرامته،و يتطلب دائماً تلبية ندائه وإطاعة أوامره – دون نقاش : و تلك نتيجة إيجابية ناصعة لمعادلة : غرس المسؤولية المدنية، والحرية الشخصية و المشاركة السياسية و ثوابت الخصوصية– الثقافية للوطن ؛ و قد كانت هذه الجيوش دائماً ركائز قوية لبناء الدول الحديثة حقاً، و القومية بحق.

و هــذا النوع من التعليم هو الذى كفل لتلك المجتمعات إنتاج – و اختبار و تعديل أو تغــيير– سلاسل متوالية من مناهج التفكير و التطبيق الخاضعة لأنواع المنطق العقلى

المختلفة فى كل مجالات الحياة الإجتماعية الحديثة؛ المدنية و الحربية؛ فى الإدارة و القيادة وفى الإقتصاد و مختلف عمليات الإنتاج أو العمل و فى الإسكان و تخطيط المجتمعات العمرانية و فى الترفيه و فى العلوم النظرية و الإجتماعية و العقلية التجريدية والطبيعيات و فى القانون - و فى دراسة الحضارات القديمة و النفس البشرية .. و فى التعليم نفسه لـ " تطويره " دائماً بما يتناسب مع العصر و مع التحديات القائمة :

و لذلك فإن هذا النوع من التعليم هو الذى حول " المغامرات " العلمية الفردية، ومصادفاتها أو ترتيباتها فى القرون من الـ ١٥ إلى ١٨ إلى " بحث علمى " منظم ، يعرف أهدافه مقدماً، ويستخدم - أو يستحدث المناهج المناسبة، أو يعدلها بما يتوافق مع متطلبات الوصول إلى الأهداف؛ و يعرف طريقة إلى تحويل المكتشفات النظرية إلى تطبيقات عملية لخدمة المجتمعات أو هيئاتها المختلفة الأغراض أو الدولة؛ أى أن هذا النوع من التعليم هو الذى كفل لتلك المجتمعات - و ما زال يكفل - تقدم و توسع المعرفة النظرية، و الإنتاج العملى للحاجات الضرورية و لكل أنواع الكماليات - حتى تلك التى تتحول مع الرفاهية إلى ضروريات مصطنعة - فى الزراعة والصناعة و الخدمات و المرافق و الإحتياجات المنزلية و " المعلومات " والفنون و الأفكار والمعرفة ووسائل الترفية و تحقيق الأمن المتكامل للأفراد و للمجتمع و الدولة.

تلك هى الأسباب التى تقوم عليها قناعتنا بأن تطوير التعليم المصرى هو مشروعنا القومى الإستراتيجى الأول فى إطار مشروعنا القومى العام للتنمية الشاملة لضمان تحقيق التحديث الحقيقى و الأصيل، و مواصلة التنمية و تصحيح ما قد يعتريها من أخطاء أو يعترضها من إختناقات .

و لكننا نعتقد أنه من الضرورى أن نطرح - أيضاً - ما أصبح واضحاً لدينا عن " تجارب " تطوير التعليم المصرى فى تاريخنا الحديث .. التجارب التى تشير إلى أننا لم يكن

لديـــنا مـــن قـــبل – أبداً – أى " مشروع قومى " متكامل لإعطاء مجتمعنا هذه الركيزة الأساســـية مـــن ركائـــز التحديث: أى التعليم الوطنى القومى ، العقلانى و الموحد و المتخصص ..

نعتقد أنه من الضرورى أن نطرح هذا، من أجل أن نستفيد – من وجهة نظر نقدية – مـــن تجـــارب أسلافنا الكبار الذين بذلوا دون شك أقصى جهودهم، و اعتمدوا على أفضـــل مـــا امتلكوه من معرفة و وعى، وعلى أنبل مشاعرهم " الوطنية " .. فى عصر مخـــتلف و فى ظروف يصعب ان نحاسبوا عليها وحدهم ؛ وقبل أن يكتب مفكرون مثل باولو فريرى " تعليم المقهورين " أو مثل باسيرون : " إعادة الإنتاج فى التعليم و المجتمع و الثقافة " أو مثل فاينبرج : " التعليم و بناء الدولة الحديثة " .

التحديث .. وتطوير التعليم : مشروعنا القومى

إذا كنت من هواة التجول مفتوح العينين على ما يجرى حولك – حتى على غير هدى – فى مدينتك " المصرية " خاصة فى ساعات دخول المدارس أو خروجها ودخول تلاميذ " الفترة الثانية " فسوف تصدمك مجموعة من الملاحظات التى لايمكن أن تفلت من العيون المفتوحة : الأعداد المهولة من التلاميذ والتلميذات – فيما بين الخمس سنين والثامنة أو التاسعة عشر ، الزحام عند بوابات المدارس وعلى أرصفة الشوارع المحيطة وعلى محطات المواصلات القريبة ، ولا بأس من مشاجرة أو مباراة كرة القدم فى عرضشارع " مرورى " كثيف الحركة فالمدرسة بلا ملاعب ، ولا حدائق ولا مكتبات ولا أماكن للإجتماع .. وكل ما فيها " فصول " تشحن بالتلاميذ – مرتين أحياناً فى اليوم الواحد .. فإذا كنت من هواة تجميع المعلومات – ثم تحليلها – كما ينبغى لمواطن "فضولى " نموذجى يحب أ يعرف ما يجرى فى وطنه الذى هو مسئول عنه كما أنه يملك الحق الأول فى " الإستمتاع " بحياته فيه ..

إذا كنت مثل هذا المواطن وذهبت تبحث عن الأسباب التى تجعل تلاميذنا – وخريجى مدارسنا أو حتى جامعاتنا بعد أعوام التلمذة وطلب العلم – لايفهمون معنى اختلاف توقيت الصلاة بين العريش والقاهرة والاسكندرية ، ولا يعرفون البداية الحقيقية لتاريخ مصر : الملك مينا وتحويل مجرى النيل لبناء منف العاصمة الأولى لدولتنا الموحدة ، أم المرقش الأكبر وأول من: "قصد القصيد " ؟! ولا يعرفون كيف يميزون بين أسماء اصابعهم .. ولايعرفون الفرق بين الكلام المنطوق وبين اللغة المكتوبة ولا العلاقة بينهما مع أنهم يرتلون القرآن الكريم – منطوقاً بنفس الشكل الذى يكتب به .. ولايفهمون

لماذا يكون الفاعل والمبتدأ مرفوعين ويكون المفعول به والحال منصوبين ويكون المضاف مجروراً و لا لماذا يخطئون دائما فى النحو و فى تفسير مظاهر الحياة و الكون ..

إذا كنت مثل ذلك المواطن " الفضولى بحقوقه و بواجباته - بوصفه مواطناً - وذهبت تبحث عن أسباب ذلك التدهور فى مستوى معلومات تلاميذنا و خريجينا - وقدراتهم على "الاستنتاج " الصحيح - فإنك قد لا تتوقف عند سبب واحد و قد لا تكتفى - حتى بمجموعة أسباب : أهو تدهور مستوى المدرسين .. أهو أزدحام الفصول و قاعات المحاضرات .. أهو تضاؤل الساعات المخصصة للدراسة .. أهو تزايد حجم الواجبات المدرسية و حجم المواد الدراسية نفسها .. أهو أسلوب التلقين و الحفظ بدلا من أسلوب التفهيم و الفهم .. أهو إنعدام المكتبات المدرسية وانهيار مستوى مكتبات الجامعات و الكليات .. أهو غيبة المعامل و إلغاء "حصص" الهوايات و نظام "الأسر" أو "الجمعيات" المخصصة للأنشطة المغذية للفهم و التفهيم : أنشطة التمثيل و الخطابة و الحرف اليدوية و الزراعة و الرياضة و الرحلات و زيارات المتاحف و الآثار و اللقاءات مع فئات السكان فى " حى " المدرسة .. أم هو نظام الامتحانات فى آخر العام مع اختفاء الاختبارات فى خلاله ، أم انشغال الأباء و الأمهات المتعلمين و امتناعهم عن مساعدة أبنائهم فى المذاكرة وعجز غير المتعلمين - و هم الاغلبية - عن هذه المساعدة ، أم ازدحام البيوت بالأخوة والاخوات و أبناء " الجيران " حيث يعيش أكثر من نصف تلاميذنا فى مساكن " مشتركة " .. أم يكون السبب هو انتشار المقاهى التى تسهر مع التليفزيون إلى قرب الفجر ، فى أحيائنا الشعبية وقرانا ، حيث يعيش أكثر من ٨٠% من تلاميذنا و انتشار "النواصى" و صالات البلياردو والفيديو جيم و الكافتيريات فى الاحياء "غير الشعبية " .. أم هو استمرار الأمية الأبجدية بنسبة تتراوح بين ٧٠% و ٥٥% واستقرار الأمية الثقافية بنسبة أكبر الامر الذى يحيط المجتمع والمتعلمين بسحابة

كثيفة من الخرافة و البطيء العقلى و البلادة .. أم هو انتشار الخرافة و التفكير الخرافى فى القرى و فى الاحياء الشعبية و غيرها – فى المدن – بفضل نجاح بعض " المفكرين " فى تلويـــن الخـــرافة بلون العلم ، و خلط التفكير الخرافى بالايمان .. أم انتشار صبيان تجار المخدرات والصيدليات التى تبيع بدائل المخدرات لتلاميذنا اللذين يقتنعون بأنهم بتعاطيها يصـــبحون رجـــالا بسرعة ، أو يحصلون على " نشوة " يحرصون عليها أو يستوعبون بشـــكل أفضـــل دروسهم – التى تستعصى على الاستيعاب – أم لكل تلك الأسباب أو بعضها ؟! .

....

أيـــا كانـــت الاســـباب التى سيحصل عليها هذا المواطن الفضولى القائم بواجبات المواطنة والحريص على حقوقها – لما وصل اليه تلاميذنا – مقارنة بما قد يعرفه عما وصل الـــيه تلاميذ دول أخرى تماثلنا – نسبياً – فى الامكانيات و " الاقدمية " فى السعى الى الـــتطور أو إلى " التحديـــث " – دول كالبرازيل أو الارجنتين أو الهند .. أو اليونان أو البرتغال أو تركيا أو أندونيسيا ..

أيا كانت تلك الاسباب، فإن مواطننا النموذجى سوف يدرك حقيقة رئيسية :

إن القـــيادة السياســـية المصرية ــ والرئيس حسنى مبارك تحديداً ــ كان محقاً كل الحق، وصاحب فضل سيذكره له تاريخنا ، حينما أعلن مراراً ان مشروع تطوير التعليم المصـــرى ، هـــو مشروعنا القومى الأول ، الذى نستطيع به أن نقول أننا قمنا بواجبنا الرئيسى ــ كمؤمنين وكمصريين ــ لكى نضمن تأمين كل من مستقبل التنمية الشاملة الـــتى نقـــوم بها الآن واستمرارها بشكل متزايد الايقاع والاتساع ، ومستقبل أجيالنا القادمة ..

ولابد هنا من أن نتذكر ـــ من دروس تاريخ التحديث وبناء الدولة القومية ، أو : "الدولة البستانى " التى ترعى وتحمى وتخدم وتقود فى وقت واحد ـــ لابد أن نتذكر أن " التعليم " العام ، العقلانى والأصيل كان هو " حجر الأساس " الثالث فى بناء تلك الدولة القومية ، جنباً إلى جنـــب " حكم القانون " و " التجنيد الوطنى العام" تلك هى شروط وأسس الدولة القومية البستانى ، وتحول الرعايا الى مواطنين .

وقد يكون من الضرورى أن نتوقف قليلاً عند عبارة : " تطوير التعليم " التى نقولها أو نكتـبها بســـهولة " عظيمة " لكى نستكشف دلالاتها الحقيقية .. وعلاقتها بمسألة " التحديث " .

وأعترف بأننى حين بدأت الاستعداد لكتابة هذه السطور كنت اركز اهتمامى على مجـــرد "تطويـــر" المناهج الدراسية ، و تطوير - أو تحسين - المبانى المدرسية و زيادتها ، وتحسين مستوى المدرسين و أحوالهم ، و كنت أرى أن هذه المهام الثلاثة - فى حد ذاتها - مهـــام جليلة للغاية .. ولكن عملية حصر أسباب تدهور التعليم و مستوى تلاميذه و خريجـــيه و مدرســـيهم و مناهجهم ، فى مجال المعلومات ، و فى مجال نوع و مستوى " التفكير " و الاستنتاج، و هو الاكثر خطورة وأهمية ، أضاء أمامى حقيقة "جذرية" لابد من طرحها ببساطة ووضوح .

أن ما يجعل من مشروع " تطوير التعليم " المصرى هو مشروعنا القومى الأول .. هو أنـــنا نـــدرك أن التعليم هو الضمان الوحيد لمستقبل التنمية فى بلادنا ولمستقبل أجيالنا القادمة ، وهذا معناه أننا ونحن نحقق ـــ بالفعل ـــ تطوير العليم ، فإننا لانقوم فقط ببناء ١٥٠٠ مدرسة كل سنة لكى نشيد ٧٥٠٠ مدرسة خلال الخطة الخمسية الحالية ، ولا نعقـــد فقط دورات تدريبية للمدرسين لرفع مستواهم ، ولا نرفع أجورهم و حوافزهم فقـــط و لا نشكل لجانا من المتخصصين لمراجعة المناهج و تحديثها و تنقيتها من الحشو و

مـــن التناقضات أو المغالطات ، ولاضافة ما فاتنا منها طويلا أو ما تجاهلناه دائما ، و لا نضـيف لـلمدارس مكتـبات و ملاعب و إلى أطقم التدريس متخصصين فى الفنون و الحرف و الهوايات و البحث الأجتماعي و النفسي فقط . وانما نقاوم فى وقت واحد تجمعـات المصـالح : المصـالح الماديـة و المعنوية : تجمعات (أو : عصابات)الدروس الخصوصـية و الخـرافة و التفكير الخرافى ، و عصابات تحدى القانون العام و سلطات الدولـة وحقهـا – وحدها بكل مؤسساتها الشرعية – فى صيانة وحدة المجتمع و تماسك انـتماء ابـنائه و قـيمهم وحرمان قوى التفكيك و الاختراق الفكرى و السلوكى و الاخلاقـى مـن الثغرات التى تنفذ منها – بالتحجر أو بالانفلات . نقاوم كل ذلك ، و غيره ، و نسعى الى ازالة ما استطاعت تلك التجمعات و القوى و العصابات أن تلحقه بـ " تعليمنا "..

و هـذا معناه أن " تعليمنا " يساوى – فى الحقيقة – بناءنا العلمى (أو : المعلوماتى) والفكـرى (أو أسـلوبنا – أسـاليبنا – السائدة فى التفكير و الاستنتاج) و أسلوبنا السـلوكى (أو الاخلاقى).. فالتعليم النظامى لا يضم فحسب نحو ٢٢% من مجموع شـعبنا فى مراحله المختلفة ، و لكنه يطلق – فى النهاية – " اشعاعاته " الحسنة أو السيئة فى جسد المجتمع كله : أخوة " المنتظمين " فى مراحل التعليم ، أو جيرانهم أو زملائهم أو أبائهم و أمهاتهم .. الخ و التعليم – بهذا المعنى العملى تماما – يعنى تشكيل عقل المجتمع و اخلاقـياته : العقل و الاخلاقيات – اللذين يواجه بهما مجتمعنا عصره الحالى – و العصر المقـبل ، كما يعنى امداد المجتمع بكل أنواع المهن و التخصصات التى يحتاجها ، الآن و سـيحتاجها فى المستقبل ، و يعنى أيضا تحديد أسلوب تفكير " عماله " هؤلاء فى وطنهم نفسـه ، و فى قوانـين وطـنهم وواجباتهم ازاءه و حقوقه عليهم ، و حقوقهم – هم –

وواجبـــاتهم فى العمـــل و فى " تعاملاتهم " مع الآخرين و مع أنفسهم و مع " أبنائهم " القادمين و فى عالمهم ..

و التعلـــيم بهذا المعنى " العملى " أيضاً ، جزء رئيسى من منظومة متكاملة ، ركناها الآخران هما أجهزة الاعلام ، و أجهزة التثقيف ؛ و هى منظومة تتفاعل مع عدة " أركان " رئيســـية أخرى فى البناء العام للدولة و للمجتمع : ركن رعاية الرياضة و نشرها ، و ركـــن رعايـــة البحث العلمى وتطويره و تدعيم عملية الاستفادة من نتائجه ، و ركن الجمعيات العلمية و الاجتماعية الحرة وتنشيطها ، و ربط نشاطاتها بالاحتياجات الفعلية للمجـــتمع ، و ركن الحماية الأمنية للمجتمع وللدولة ، و ركن اعمال القانون أو حكم القانون ، حتى يبقى للتلاميذ ايمانهم بأن " العدل " .. وهو الهدف الوحيد لحكم القانون ، هو معيار مجتمعهم و هدفه و مضمونه مع " الحرية " و مع الالتزام .

تطويـــر تعليمنا اذن ، يساوى فى الحقيقة تطوير دولتنا ذاتها ، و تحديثها و تحويلها إلى دولـــة "قومية " فعلا ، و الى دولة " بستانى " فعلا ، و تحويل مجتمعنا الى مجتمع يتحقق فيه التحديـــث مـــن جذوره ، و لا يرتســم على جزء من قشرته الخارجية وحدها . فتطوير تعليمـــنا يســـاوى تطوير آليات بناء و ادارة عقليتنا القومية و الجزء الاعظم من حياة مجتمعنا اليومية فى الجانب الاكبر من نشاطات تلك الحياة اليومية .

و تطويـــر تعليمنا – بالذات – لا يشبه فى معظم جوانبه ، تطوير التعليم فى أمريكا مثلا أو فى بريطانيا : التطوير عندهم " كمى " بمعنى الزيادة أو الاضافة أو الحذف غالباً ، أما التطوير عندنا فهو " كمى / كيفى " فى وقت واحد ، و مهنى ، فى اطار جهاز التعليم و مجالـــه المهنى من جانب ، و لكنه اجتماعى شامل – فى الحقيقة – من الجانب الآخر ، والأكبر .

و لهذا فان تطوير التعليم – بالفعل – هو مشروعنا القومي الاول ، و الاكبر ، و هو الضمان لنجاح و استمرار نجاح كل مشروعاتنا الاخرى ..

و عندما تبينت كل هذا ، قلت : هذا ما ينبغي قوله في البداية و الله المستعان ..

التحديث و التعليم :
حركتنا الوطنية و المحاولة الأولى

تؤكد التطورات التى لحقت بالتعليم الحديث فى مصر عدة حقائق و معان مهمة يتعين التنبيه اليها من بداية حديثنا عن هذه المرحلة .

الحقيقة الأولى ، هى وعى الحركة الوطنية و الديموقراطية المصرية بأهمية التعليم – بل بأولويته على كل ما عداه ، إلى الدرجة التى يمكن القول معها بأن الحركة آمنت بأن التعليم الحديث ، القومى و العام و الموحد هو " رأس حربة " عملية اقامة الدولة والمجتمع – الحديثين القوميين ..و المعنى المرتبط بهذه الحقيقة معنى معاصر تماماً : فنفس الايمان هو الاساس الذى تقوم عيه دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى اعتبار عملية تطوير التعليم المصرى " مشروعنا القومى الأول "

و الحقيقة الثانية ، هى التكامل الظاهر – إلى درجة التفاعل – بين التطور " الوطنى " الذى يمكن أن يلحق بالتعليم – من حيث المناهج و مدى الانتشار و ابنية الادارية و تعميق استخدام اللغة القومية – و بين التطور الوطنى لمختلف تجليات و مجالات " الثقافة القومية " : السياسية والمعرفية و الفنية و السلوكية .. و المعنى المرتبط بهذه الحقيقة ، بدوره معنى معاصر تماماً : فالبناء الثقافى للمجتمع – و للدولة – يختلف عن التكوين الثقافى للفرد ؛ الفرد يبدأ تكوينه بعد ولادته بالتعليم (و التربية) فى المنزل و المدرسة ، و لكن البنية الثقافية للمجتمع و للدولة ليست لها "بداية " حسابية ، لأنها بنية دائرية مجسمة ، أشبه بالكرة ، تتكامل و تتفاعل كل نقاطها التى تتكون منها كل " محيطاتها " و " أقطارها " دون استثناء : المحيطات و الأقطار التى تشير إلى البيت و الشارع و المدرسة

و الاعلام ووسائل التثقيف و الترفيه المختلفة ، و المفاهيم الدينية و القانونية والممارسات السياسية و الادارية و أنماط السلوك و القيم و مصادر التأثير الأخرى - المادية والمعنوية - من داخل المجتمع ذاته ، أو من خارجه.

....

يبدأ الدكتور حسن الفقى - أستاذ التربية (فى كتابه :التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر الطبعة الثانية - ١٩٧١ - دار المعارف) هذه المرحلة بعام ١٨٦٣ و ينهيها بعام ١٨٨٢ مع بدء الاحتلال البريطانى و ضرب المشروع الأول للتحرر الوطنى المصرى (الثورة العرابية) .. والكثيرون منا يدركون - بالطبع - أن هذا المشروع الاول لم ينشأ من فراغ، و قد يتذكر الكثيرون التطورات السياسية ، و ربما الاقتصادية أو الاجتماعية التى أدت إلى تكوينه ثم إجهاضه، و لكننا نعتقد أننا بحاجة إلى أن نتذكر بعض تفاصيل تطورات " التعليم " بشكل خاص - والثقافة بشكل عام - التى صاحبت سنوات التكوين ، لكى نتبين جوانب القصور التى لحقت بمحاولات " التحديث " المصرية السابقة حتى جعلتها فى أفضل وصف لها - مجرد " محاولات " منعتها ظروف موضوعية كثيرة من أن تتحول إلى " برنامج " شامل للتحديث .

و يتميز عام ١٨٦٣ - بأنه العام الذى بدأ فيه حكم الخديو اسماعيل فبدأ بسرعة مسعاه لتأكيد دوره و مكانته : كان يريد أن يحقق - استقلاله عن السلطنة "العثمانية " و أن ينقل مصر إلى أوروبا أو أن يأتى بأوروبا إلى مصر كوسيلة لانجاز " التحديث " كما تصوره : فى هذا العام بدأ إرتفاع سعر القطن المصرى (مع الحرب الاهلية الامريكية) الامر الذى أوهم الخديو بأن موارده المالية ستكفى للرشاوى المطلوبة فى الاستانة (عاصمة السلطنة) لاستصدار الفرمانات اللازمة لاطلاق يده فى مصر و سياستها . و هو العام أيضا الذى أنشئت فيه دار الاثار (فى بولاق) و أعيد إنشاء " قلم الترجمة " برئاسة

الشيخ الطهطاوى ، و هو أيضاً العام الذى أعيد فيه انشاء" ديوان المدارس " الذى ألغى فى عهـــد الخديو سعيد .. و لكنه أيضا العام الذى أنشئ – فى نهايته : " البنك المصرى الانجليزى " كرمز لبدء السيطرة المالية – ثم السياسة – الاجنبية على الاقتصاد المصرى ، بالاسلوب المعهود فى القرن التاسع عشر : إنه العام الذى بدأت تتنفس فيه آمال من بقى ممن تعلموا فى عصر محمد على من المصريين و تلاميذهم بتحقيق تقدم حقيقى لبلادهم ، بيـــنما كـــان الخديو يسعى إلى إحكام قبضته الخاصة على البلاد التى استوطنتها أسرته وحصـــلت عـــلى ترخيص بوراثتها ، و بينما كانت آليات التاريخ العالمى تسعى إلى أن تفرض قوانينها على مصر لصالح الاقوى و الاقدر (تطبيقاً مسبقاً لمقولة : البقاء للاصلح ، التى صاغتها فلسفة باردة ستكون إحدى العلامات الرئيسية للعقلية الغربية طوال المائة سنة التالية أو أكثر بعد الزمان الذى يدور عليه حديثنا هذا) ..

****

مـــع اعـــادة تأسيس " ديون المدارس " عام ١٨٦٣ عاود الشيخ رفاعة الطهطاوى الدعوة إلى الأهتمام بالتعليم و إحياء مشروعه الذى كان قد قدمه للخديو سعيد قبل نحو ثمانـــية أعـــوام بالـــتعاون مع زميله ابراهيم أدهم – لتعميم " المكاتب الاهلية " وانتهز الاعيان " المصريون ـــ الذين كون منهم اسماعيل " مجلس شورى النواب " عام ١٨٦٦ ـــ فرصـــة منحهم حق ابداء الرأى والمشورة (وكان اسماعيل يظن انهم سيكونون مجرد ديكـــور يـــتظاهر به أنه حاكم شعبى) فاصدروا توصية بـــ" تعميم التعليم و إصلاحه" بإنشـــاء مدارس فى المديريات (المحافظات) تخضع للديوان الحكومـــى ويكون الانفاق عليها من إيرادات الأوقاف وتبرعات الأهالى ..

وهذه التوصية هى التى أقام على أساسها على باشا مبارك مشروعه المعروف بإسم : " لائحـــة رجب " ١٢٨٤ هجرية ـــ ١٨٦٧ ميلادية .. والتى صدر الأمر بتنفيذها فى

العام التالى : بعد أن درستها لجنة تكونت من شيوخ أزهريين وعلماء فى الهندسة والفلك والرياضـيات وبعـض الأعيان ، والشيخ الطهطاوى .. وكان على مبارك ــ مهندس الاستحكامات العسكرية الذى كان آنذاك ناظراً للقناطر الخيرية ووكيلا لديوان المدارس هو " مهندس " اللائحة : أقام فكرته عن التعليم، على أساس الجمع بين التعليم التقليدى - الازهـرى بتركيزه على القرآن الكريم و اللغة ، والتعليم الحديث بمواده فى التاريخ و الجغرافيا و الطبيعيات و الرياضيات و اللغات الاجنبية . و تدرج الجمع بين " النظامين " من مستوى الانفصال بينهما تماماً - مع تطوير محدود للكتاتيب التقليدية ، إلى مستوى المزج ثم الاندماج فى المدارس الإبتدائية فالتجهيزية (الثانوية) فالتخصصية (العالية) . و بينما كانـت الكتاتيب " أهلية" يكتفى ديوان المدارس بالإشراف عليها من النواحى الخارجـية ، فـإن المدارس (أو المكاتب) الإبتدائية كانت حكومية ، و فى نهاية عصر إسماعيل (١٨٧٩) ــ رغم الجهد الهائل و المتواصل الذى بذله على مبارك و زملاؤه - لم يزد عدد المدارس الإبتدائية الحكومية عن نحو ١٠٥ مدرسة تضم نحو ١٥ ألف تلميذ بيـنما وصل عدد الكتاتيب إلى نحو ٤٧٠٠ كتاباً (فى المدن و القرى) تضم نحو ١٤٠ ألف تلميذ (و كان عدد سكان مصر قد وصل إلى نحو ٦ ملايين نسمة) ..

غـير أن المـدارس التجهـيزية الثانوية لم تزد على ٣٦ مدرسة ، و لكن المدارس التخصصية (العالية) وصلت إلى ثمانية - ستة منها " فنية " للهندسة و فروعها و الطب و الصيدلة ، و إثنتان " نظرية " للإدارة (أصبحت مدرسة القانون - أو الحقوق فيما بعد) و الأخـرى للغـات (الألسن): أى أنه - مرة أخرى - يتسع نسبياً التعليم الأولى (الإبتدائى و ما فى حكمة) والعالى، و ينكمش التعليم المتوسط إلى حد كبير، و لكن يبدو أن عـلى مبارك كان يفكر فى معالجة هذا القصور بدليل تأسيسه لمدرسة " دار العلوم " لتخريج معلمين للغة العربية " مزودين بعلوم عصرية" و هو ما يشير أيضا إلى وعى بأهمية

تطويـــر اللغة القومية بتوظيفها توظيفاً عصرياً فى التعليم و التفكير – و هو تطوير كانت تباشــره بـــالفعل عملية الترجمة من ناحية (بفضل الطهطاوى) ثم انتشار الصحافة و الطـــباعة من ناحية أخرى ، و هى ظاهرة تؤكد من ناحية أخرى – التفاعل بين كل من الحـــياة السياســـية (الثقافة السياسية) للمجتمع ، و بين الهيكل الاعلامى من جانب و الهيكل التعليمى من جانب ثان و الهيكل التثقيفى (الذى يمثل عمليات الترجمة و التأليف و الطباعة) من جانب آخر .

ماذا كانت جوانب القصور إذن ؟

إذا بدأنا بالجوانب " البنيوية " المتعلقة ببنية الثقافة المصرية السائدة – آنذاك – نفسها ، لوجـــب أن نتذكر حقيقتين : الاولى هى الفقر الفادح الذى كانت تعانيه اللغة العربية نفسها – بعد نحو سبعة قرون من الجمود و التجهيل و ضآلة ما استخدمت اللغة لخدمته من أغراض الانتاج الثقافى ، و نسيان المنتجات التى كانت قد ظهرت و بنفس تلك اللغة – فى قرون الازدهار والتقدم.. و هذه عقبة تؤدى الى عقبة " بنيوية " أخرى تتعلق بمدى قدرة الثقافة السائدة – أو استعدادها – للتخلى عن ركودها و مسلماتها – لثقافة جديدة (بمعنى : معرفة و مناهج تفكير جديدة موضوعية و توظيف عملى ، و اجتماعى للمعرفة و للمـــناهج و للبشر الذين يحملونها ، فى اطار اجتماعى – سياسى مختلف – تصبح فيه منتجات الابداع الاجتماعى – المادية و الثقافية – متاحة للجميع و ليست حكراً لفئة واحدة من المجتمع) .

غـــير أن ثمـــة مظاهر – أو اسباباً – أكثر " خصوصية " و بروزاً على السطح : من أخطرها – مثلا – أن المدارس الاجنبية – فى عام ١٨٧٥ – أى قرب نهاية عصر اسماعيل زادت كـــثيراً عن المدارس الحكومية (الاميرية) بكل مستوياتها الثلاثة : بلغت الاولى ٩٣ مدرســـة تضم نحو تسعة آلاف تلميذاً و تلميذة ، مقابل ٣٦ مدرسة أميرية لا تضم

سوى أقل من خمسة آلاف، و فى آخر سنوات عهد الخديو التحديثى (اسماعيل) عام ١٨٧٨ ، قفز عدد المدارس الاجنبية إلى ١٥٢ مدرسة تضم نحو ١٣ ألف تلميذاً ، منهم نحو ٦٥٠٠ من المصريين : أى أكثر من ٥٢% من مجموع تلاميذ أنواع التعليم الاجنبى الذى لم يكن للحكومة المصرية - بديوان المدارس التابع لها - أى سيطرة عليها ، لا فى جانب نوع المواد ، و لا مستواها ، و لا اللغة المستخدمة فى التدريس والتعليم ، و لا القيم و المفاهيم التى تنشرها تلك المدارس فى " عز " عصر الاستعمار و فلسفة : البقاء للأصلح .. الخ الغربية ..

و لا شك أن تضاؤل الامكانيات الاقتصادية للحكومة - و للمجتمع - كانت سبباً ظاهرياً قوياً أدى إلى ضآلة حجم التعليم " القومى " بالنسبة لحجم السكان و للاحتياجات الفعلية للمجتمع ، و لكن لا شك أن أسلوب إدارة الاقتصاد نفسه أدى إلى اهدار المزيد من الموارد الضئيلة المتاحة ؛ من البذخ المسرف فى المظاهر ، إلى التهاون فى الاستدانة ، إلى بيع موارد البلاد ، إلى الاستسلام للموارد التقليدية مع إهمال تطويرها رأسياً - و بوجه خاص فى الزراعة ، إلى الاستهانة الكاملة - إلى درجة الاهمال التام للتعليم الفنى ، ذلك ان الاستهانة كانت شبه كاملة بالتصنيع - فى عصر ذروة الانقلاب الصناعى فى أوروبا و أمريكا الشمالية و اليابان - ناهيك عن الاستهانة الكاملة - أو الجهل الكامل - بالبحث العلمى المنظم ، أو حتى بالسعى إلى متابعة - ومحاكاة أو نقل - ابداعات هذا البحث المنتجة فى أوروبا التى كان الخديو التحديثى المزعوم يدعى أنه يريد أن ينقلنا إليها أو ينقلها إلينا ..

كانت القوى الوطنية المصرية - فى عصر إسماعيل - تعمل ما وسعها العمل للنهوض بالتعليم فى إطار الخضوع بما يسمح به إسماعيل نفسه بالطبع .. وما تسمح به إمكانيات الثقافة السائدة والإقتصاد المتخلف وكانت تلك هى النتيجة .. ولذلك ، فإن

هذه القوى ، حين إستجمعت عزيمتها بقيادة العرابيين الضباط المصريين الذين تعلموا ـــ أو رقـــوا مـــن صفوف الجند طوال الجيل السابق ـــ وأرادت أن تتصرف خارج ذلك الإطـــار " الخديوى " .. فإنها طمحت ـــ لمدة سنتين فحسب ـــ إلى مشروع (تحديث) حقيقى يستحق أن نتوقف عنده وقفة خاصة .

حركتنا الوطنية و مشروعنا الأول للتحديث .. بالتعليم

لا نغالى اذا وصفنا " مشروع " الحركة العرابية بأنه كان أول مشروع مصرى للتحديث الحقيقى عرفته مصر رغم عمره القصير : بدأ البداية الصحيحة للتحديث بالسعى الى أن تحكم الامة نفسها ، وفقاً لقانون عام موحد يكفل المساواة بين كل المواطنين ، و تلك هى القاعدة الاولى لبناء ما تسميه علوم السياسة و الاجتماع السياسى و التاريخ و فلسفته الحديثة باسم : القومية الحديثة : القاعدة التى تقضى بأن تحكم الامة نفسها (عن طريق اختيارها لمن يديرون شؤونها من بين أبنائها) وفقاً لقانون عام (دستور) يكفل المساواة السياسية ، و تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وتحدد الاسباب القانونية للتمايز بينهم ، بحيث لا يستند هذا التمايز إلى أسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية ، و انما يستند إلى مستوى و نوعية الكفاءة الشخصية لكل مواطن و ما يستطيع هذا المواطن أن يقدمه لحياة الامة ..

ادرك العرابيون ، أو أدركت العناصر المختلفة لاجنحة الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية فى محاولاتها المتكررة لان يحكم المصريون أنفسهم بأنفسهم وفقاً لقانون يكفل لهم جميعاً المساواة وتكافؤ الفرص ــ بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الثروة ــ أن " الدولة " المصرية القومية يجب أن تكون منهم حتى تكون قومية ، و أن الدولة تقوم على مثل هذا القانون لكى تكون حديثة ، ثم ادركوا انها ، لكى تكتمل شروط حداثتها ، فانها يجب أن تقوم بـ " رعاية المواطنين والمجتمع " .. و بتعبيرنا الحديث نستطيع القول بأنهم أدركوا أنها يجب أن تكون : " دولة بستانياً " لا مجرد دولة خفير : دولة تبنى المجتمع ، و لا تكون وظيفتها حماية امتيازات الغزاة الحاكمين .

و اللافت للنظر أن التعليم كان هو المجال الاول الذى نشط فيه الوطنيون (أو العرابيون كمـــا صاروا يسمون فيما بعد) بهدف اقامة الاساس القوى لمثل تلك الدولة البستانى ، الـــتى ترعى المجتمع و تبنى الامة الحديثة ، و رغم أن محاولاتهم الرامية الى انتزاع مقاليد الامـــور للمصريين فى قطاعات التشريع و الاقتصاد و الجيش و الحكم ، هى المحاولات الـــتى نالـــت شـــهرة واسعة واحتفظت لها كتب التاريخ العام بالصدارة ، حتى توارت محاولاتهم الاخرى فى مجال التعليم بوجه خاص .. رغم ذلك فإن المحاولات " الوطنية " فى مجـــال نشـــر و تعميم التعليم و تطوير هيكله – بالسعى إلى توحيد أنواعه – و تحديث مـــناهجه و تحسين ظروف اطرافه (من المعلمين أو الاداريين أو الطلاب) هى المحاولات الـــتى توضـــح أكثر من غيرها الطبيعة الديمقراطية و الوطنية الاصيلة لتلك المرحلة من مـــراحل تاريخنـــا المعاصر ، المرحلة التى دامت سنتين – هما عمر الحركة العرابية – من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢ .

••••••••

يلفت نظرنا إلى هذه الحقيقة ، الدكتور حسن الفقى ، استاذ التربية فى كتابه القيم : التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر " بقوله : " و بالرغم من عزل اسماعيل عام ١٨٧٩ إلا أن التـــيار القومـــى زاد اشتعالا ، و مع ازدياد التيار القومى اشتد الحماس للتعليم ، و صـــاحب نشر التعليم محاولة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص لأول مرة فى نظامنا التعليمى عن طريق اذابة الفوارق بين التعليم فى الكتاتيب و المكاتب الأهلية ، و بين المدارس الابتدائية حـــتى يمكن اتاحة الفرصة لجميع الاطفال المنتهين من (بمعنى : الذين ينتهون من) تعليم المـــرحلة الاولى ، مـــن الالتحاق بالمدارس التجهيزية (أى :الثانوية) و تمثلت محاولات اصلاح التعليم فى هاتين السنتين فى مشروع : " قومسيون تنظيم المعارف " .

و نستطيع أن نكتشف دافعاً ثانياً وراء هذا المشروع ـ الذى سنعرضه حالا ـ إذا تذكرنا أن " الكتاتيب " و " المكاتب الاهلية " كانت تعتمد على المعلمين التقليديين ـ مـن دارسـي العلوم التقليدية (اللغة العربية و حفظ القرآن الكريم و بعض الحساب " وحدهـا ، و بالأساليب التقليدية التى ظل جوهرها هو التلقين من جانب المعلم و الحفظ مـن جانـب التلميذ) .. بينما كانت المدارس الابتدائية (الحديثة) تعتمد على معلمين درسـوا إلى جانب اللغة القومية والدين ، علوماً تطبيقية هامة مثل : الكيمياء و الاحياء والجغرافـيا و الـتاريخ و الرياضيات و المنطق .. الخ .. و الهم درسوها بأساليب أكثر تطوراً جوهرها هو الاستيعاب و الفهم والتفاعل بين التلميذ والمعلم و بين مدارك الدارس و مدركاته .

فالدافع لم يكن مجرد " اذابة الفوارق " بين التعليم فى النوعين ، و انما كان ببساطة هو "توحيد" أنواع التعليم القومى و تحديثها مع المحافظة على أصالتها القومية و تعميق تلك الاصالة ، لتوحيد " عقلية " المجتمع بشكل عام ، و تحديثها فى الوقت نفسه ، مع المحافظة على أصالتها بالحفاظ على تعليم الدين و على " فهم " كتاب الله فهماً متعمقاً ، و يزداد عمقـاً مع تقدم التلميذ فى العمر وفى التحصيل ، و فى معرفة و فهم تاريخ وطنه و أمته وسط و فى اطار التاريخ الحضارى ـ الثقافى ـ السياسى العام للانسانية و للامم الأخرى، و جغرافيا الوطن فى اطار جغرافيا العالم .

و سـوف نكتشف أن مشروع " قومسيون تنظيم المعارف " الصادر عام ١٨٨٠ ، اسـتهدف تعلـيم التاريخ و الجغرافيا باللغة العربية ، و قد ظلا يعلمان بلغة أجنبية منذ عصـر محمد على : الايطالية ثم الفرنسية ، و الانجليزية ، إلى أن انفردت بهما الانجليزية طوال عصر اسماعيل حتى فى المدارس الحكومية ..

و يؤكـد التبه إلى ضرورة تعليم هاتين المادتين باللغة القومية ـ و هو ما دعا اليه على مبارك منذ عام ١٨٦٧ ـ يؤكد الوعي بالبعد القومي ، الأساسي للعملية التعليمية و التربوية .

كان " تطوير " التعليم ـ من منظور الوطنيين المصريين ـ فى أطار : " ازدياد التيار القومى " كما يقول حسين الفقي ـ يستهدف اذن ، فى وقت واحد ، جعل التعليم عاماً لكـل مـن بلغـوا سـناً معيـناً (السابعة) .. فيكفل بذلك تأسيس القاعدة الاولى للديموقراطـية، أى : مـبدأ تكافؤ الفرص، و جعله موحداً ، غير منقسم بين كتاتيب و مكاتب تقليدية و بين مدارس ابتدائية حديثة أو مدنية، فيكفل بذلك توحيد تعليم الامة و ثقافـتها النوعية و تحديثها ، و جعل تعليم كل العلوم الاساسية ، التى تتكون منها عقلية الامـة و يتم بواسطتها التطور أو التحديث باللغة القومية والحفاظ على العلوم الرئيسية التى تكون " قاعدة الثقافة القومية " أى : اللغة و الدين و التاريخ و الجغرافيا ، بما يكفل الحفاظ على أصالة المجتمع و الامة ، جنباً إلى جنب الحفاظ على وحدتها الثقافية ، و جنباً إلى جنب اشاعة مبدأ تكافؤ الفرص التأسيسى للديموقراطية ..

....

كان التيار القومى (أو : الوطنى) " رغم " خلع اسماعيل بضغط من الدول الاجنبية - الدائنة لمصر على السلطنة العثمانية ـ كان هذا التيار قد استطاع أن يفرض حكومة وطنية معتدلة يرأسها باشا هو مصطفى رياض ابن أسرة ذات أصول تركية قديمة تمصرت مـنذ عدة أجيال، وكـان الرجل قد أثبت وطنيته من ناحية و اهتمامه بالتعليم ـ من نفـس المنظور ـ حين كان رئيساً لديوان المدارس عام ١٨٧٣ ـ فى عهد اسماعيل ؛ و تعـاون مـع المصـرى الفلاح المهندس العسكرى على مبارك لفرض سلسلة مهمة من الاصلاحات التعليمية التى كان على مبارك قد صاغ مبادئها فى : " لائحة رجب " (أو :

اللائحة الرجبية كما أصبحت تعرف) عام ١٨٦٧ ، و مثلما فعل مصطفى رياض عام ١٨٧٣ ، حين عهد الأشراف الحكومى على الكتاتيب و فرض اتساع مبدأ المسؤولية الاهلية عن التعليم الاولى العام و جعل المجتمع ينفق على تعليم أبنائه بالجهود الذاتية كجزء من البرنامج الوطنى للنمو ــ أو للتحديث (بعيداً عن الخديو وخطواته المظهرية) .. و لأجل ذلك قدم على ابراهيم ناظر المعارف فى " نظارة " أو وزارة مصطفى رياض مذكرة إلى مجلس النظار ، فى مايو عام ١٨٨٠ ، و بناء على هذه المذكرة قرر المجلس انشاء لجنة برئاسة على ابراهيم باسم " قومسيون تنظيم المعارف " و قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس فى شهر ديسمبر الذى شمل اقتراحات اللجنة لاصلاح التعليم ، بعد مقدمة مسهبة ــ باللغة الالهية كان عنوانها : تنظيم المعارف فى مصر ..

••••••••

يلفت نظرنا للوهلة الاولى ، ذلك العنوان المدهش و البالغ الدلالة فى معناه : تنظيم المعارف. و يبدو أن كلمة " المعارف " كانت تستخدمها الحركة الوطنية المصرية بنفس المعانى التى تدل عليها كلمتا : " التعليم " و " الثقافة " فى وقت لم تكن كلمة " الثقافة " نفسها قد ظهرت بعد فى سياق الاشارة الى المعرفة العامة المنظمة و ذات التوجه الفكرى، و لا فى سياق الاشارة الى المنتجات الفكرية و الفنية و أساليب ممارسة الحياة لدى مجتمع معين ، فاستخدام كلمة " الثقافة " بهذه المعانى لم يحدث الا فى أوائل عشرينات القرن العشرين (أى بنحو أربعين سنة من سنة انشاء قومسيون تنظيم المعارف) .

ثم يلفت نظرنا – ثانيا – أن مقدمة تقرير لجنة (أو : قومسيون) تنظيم المعارف لم يغرق – أبداً فيما غرق فيه الفكر التعليمى و الثقافى المصرى فيما بعد : و أرجو ألا يغضب منى زملائى التربويون ، إذا قلت أن " رواد " هذا الفكر فى ثمانينات القرن التاسع عشر – من أبناء حركتنا الوطنية فى مرحلتها العرابية ــ كانوا أكثر قرباً من "

القنطـرة " و أبعـد عن الوقوع فى أسر التعقيـد المتعمد (مثل القول : التعقيد التآمرى الخبيـث) لصياغة علاقتنا بالحضارة الغربية ، مثلما وقع رائد عظيم ، مثل الدكتور طه حسين فيما بعد ذلك ، بنحو سبعين سنة فى كتابه المهم : "مستقبل الثقافة فى مصر " (و هذا حديث تال بإذن الله) ...

•••••••••

تكـون تقريـر اللجـنة من سبعة فصول تناولت أولاً مراحل التعليم : الابتدائى فالتجهيزى فالخصوصى ! ثم يتناول انشاء " مجلس أعلى للمعارف " ــ الذى كان اقتراحاً قدمه الإمام محمد عبده ، و أصبح عضواً فى المجلس حين أنشائه فعلاً ، ثم يتناول التقرير مسـألة تدريـس المواد المختلفة ، ثم موضوعات البعثات العلمية الى الخارج و المدارس الاجنبيـة (الـتى أصبحت مطالبة بتعليم اللغة العربية و الدين الاسلامى للمسلمين و المسـيحية و الارثوذوكسـية المصرية لاقباط مصر) و تقرير عدم اعانة المدارس الاجنبية على أصنافها ، و تلك كانت خطوة أخرى بالغة الاهمية نحو " توحيد" تعليم ، و التوجيه القومى ، للعقلية و للثقافة القوميين ؛ ثم يتناول التقرير إنشاء مدرسة للمعلمين ــ كان قسـمها الاول موجوداً ــ هو دار العلوم لمعلمى العربية و الدين ، وتقرر انشاء قسمها الـثانى لاعـداد معلمى اللغات و التاريخ و الجغرافيا و الرياضيات و العلوم ، لنشر و ترسيخ تعليمها بالعربية بدلا من الانجليزية ، كل هذا اضافة الى زيادة ميزانيات البعثات واعدادهـا ، و تنظـيم طريقة الاختيار لها و الاختيار لتخصصاتها ، و انشاء مدرستين للـزراعة والطب البيطرى ، و انشاء " شهادات " بإنهاء كل مرحلة للتعليم لمن حاملها للالـتحاق بالمـرحلة التالية ، و العناية بصحة التلاميذ و تعليمهم على نفقة كل من " الاهالى و الاوقاف و الحكومة "

•••••••••

كانت خطة " تحديثية " متكاملة فى ميدان التعليم (المعارف ـــ الثقافة) بمعايير ذلك العصـــر وفى نطـــاق الحد الاقصى لتطور وعى الحركة الوطنية المصرية بمفهوم التحديث الاصيل ، خطة اتجهت الى رفع مستوى التعليم من ناحية ، و توحيده ـ قومياً واجتماعياً، مـــن ناحيـــة أخـــرى ، وفرض مبدأ اشراف الحكومة القومية الوطنية : حكومة الدولة البستانى ـــ على التعليم ـــ الذى هو اداة لرفع المستوى المعرفى ـــ الثقافى ـــ للمجتمع بأسره و تأصيله بوعى أيضاً ، دون وقوع لا فى ورطة الصدام العدائى مع الموروث ، و لا فى آتـــون أسر " الآخر " الغربى بالانبهار و لا فى "منفى" الخروج من التاريخ بتجاهل الغرب أو بالتعامى عن ضرورة ـــ أو بديهية ـــ التعامل معه والاستفادة منه ..

و لكـــن الاحـــتلال وضع ختاماً سريعاً و مؤسفاً للمشروع ، لكى يستأنف العقل المصرى صياغة مشروعاته للتحديث ، من منطلقات مختلفة !! .

الاحتلال و التعليم ..
و " التصنيع العلمى " للمستعمرة

آمنت الحركة الوطنية المصرية على اختلاف توجهاتها بالأولوية المطلقة للثنائى التحديثى الاساسى: حكم الأمة لنفسها وفقاً لقانون يكفل المساواة و العدل و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين،والتعليم المتطور الموحد و العام ، و ذلك بصرف النظر عن اختلافات تيارات تلك الحركة حول مفهوم و نوع القانون المطلوب ، و حول مضمون التعليم الضرورى .

و كانت " رسالة "هذا الإيمان الأولى قد انطلقت منذ كتب الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر العظيم عن ضرورة كل من:" مشاورة أهل الرأى من الأمة فى شئونها " و عن : " ضرورة تجديد ما ليس فى بلادنا من العلوم والمعارف " .. وبصرف النظر عن بقاء كلمات الشيخ العطار - بالذات - حية فى ذاكرة الناس ، أو فى ذاكرة المثقفين أو اختفائها باعتبارها نصوصاً تشير إلى معان و أهداف " تحرك " المجتمع المصرى فى نهاية عصوره الوسطى و بدايات دخوله " عصره " الحديث .. بصرف النظر عن ذلك فقد ظلت الحركة الوطنية المصرية واعية - بأقدار مختلفة أو متراوحة من الوعى - بأولوية هذا الثنائى ، و بالترابط - أو بالتكامل - التام بين طرفيه .

و ربما كان هذا الوعى هو الذى دفع أجنحة مهمة من ثقافتنا الحديثة إلى أن " تتحسر " على عهود شهدت نوعاً محدوداً و عارضاً من الاهتمام بالتعليم ، مثل عهدى محمد على الذى لم يهتم بتعليم المصريين الا فى السنوات المعدودة الاخيرة من حكمه و لدوافع خاصة بأوضاعه و ما انتهت اليه سياسته و مناهجه فى تحقيق مشروعه الخاص

بالاستيلاء على السلطنة أو بالاستقلال بمصر.. ثم اسماعيل السطحى و المظهرى و الذى انتهى سريعاً بالانتكاسة فى عهد ابنه توفيق وانطلاق المشروع الوطنى الخالص ــ مشروع العرابيين ــ و الذى لم يستمر سوى أقل من عامين قضى عليه فى نهايتهما الاحتلال الانجليزى .. يزداد " تحسر " تلك الاجنحة من الثقافة المصرية الحديثة على تلك العهود مع تزايد الاحساس بشاعة القوة المظلمة التى دفع اليها الإحتلال البريطانى المجتمع المصرى و خصوصاً طوال الخمسة و العشرين عاماً الأولى من حكم الاحتلال . و نحن لا نبالغ حين نستخدم تعبير "القوة المظلمة ".. فالعلم الاجتماعى الحديث ، فى فروعه الاقتصادية و الثقافية و السياسية ــ أصبح يعرف بالتفصيل و بموضوعية نقدية مطلقة ما فعلته سياسات ــ و أفكار ــ العصر الاستعمارى ، فى القرنين التاسع عشر و العشرين بالمجتمعات " الخاضعة " مع ما كشفت عنه تلك العلوم عما كسبته تلك السياسات من خبرات عملية كثيرة خلال القرنين السابقين استهدفت "التنظيم العلمى " لاستغلال المستعمرات، و كان " تنظيم التعليم " جزءاً أساسياً من تلك الخبرات، و من الوسائل الرئيسية لتحقيق الهدف أى : صنع المستعمرة ، واستغلالها.

فى تلك السنوات الخمس و العشرين ، تمكن اللورد كرومر ــ الحاكم الفعلى لمصر فى الجزء الاعظم منها ــ من زيادة الرقعة الزراعية بنحو ربع مليون فدان (من ٨ر٤ مليون إلى نحو ٥٫٠٥مليون) ، وتمكن من تحقيق زيادة رأسية فى الانتاج الزراعى بلغت نحو ٥٠% بفضل بناء خزان أسوان (١٩٠٢) ثم تعليته الاولى (١٩١٢) و بفعل ترتيب و تنظيم شبكة الرى و تحويل بعض أراضى الحياض ذات المحصول الواحد إلى أراضى ثلاثية المحصول ، و إدخال الدورة الزراعية الثلاثية فى معظم بقية الاراضى ، و تمكن أيضاً من استكمال " بناء " طبقة من الاعيان ملاك الارض باطلاق حرية امتلاكها كاملة ، أو التجار باطلاق حرية الاستيراد و التوزيع الداخلى -جملة و تجزئة - كاملة أيضا .. ولكن

فى تلـك السـنوات أيضـا تم تحويل الزراعة المصرية إلى انتاج القطن أساساً ، لضمان تصديره الى المصانع البريطانية .. و فى نفس تلك السنوات تمت تصفية الصناعة المصرية الحديـثة ــ الضـئيلة أصلا ــ بالكامل ، و كانت كلها مملوكة للحكومة : صناعات النسـيج و الـورق و الاسلحة و الذخائر و السفن و الجلود و سـبك المعادن و مواد البـناء ، و غيرهـا ؛ و لم تـبق غير بعض الصناعات الحرفية الضئيلة ؛ و سرح الجيش المصـرى كله تقريباً (من نحو ٦٠ ألفاً إلى ألفين منهم ٢٠٠ صف و ضابط صغير) و الشرطة المصرية بأسرها ثم أعيد تشكيلها من الخفر و المجندين الأميين دون ضابط مصرى واحـد طـوال نحو ١٥ سنة ، وسرح جميع المهندسين و الاطباء المصريين من الخدمة ــ المدنـية أو العسـكرية – و اسـتبدلوا بـنظراء لهم من البريطانيين أساساً .. و بعض الفرنسـيين أو البلجيكيين ؛ و أصبح القضاء الاجنبى ، أو المختلط هو السلطة القضائية الاولى ؛ و حـل محـل مجلس النواب ، مجلسان : شورى النواب ورأيه استشارى ا و الجمعية العمومية التى " تبصم " على الضرائب فقط ؛ و أصبحت السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية مركزة كلها فى أيدى كرومر و معاونيه البريطانيين ، و أغلقت جميع الصحف الوطنية ، و لم تظهر سوى مجلة " الاستاذ " للنديم و عاشت نحو عام واحد قبل نفى النديم نفسه .

و لذلـك كلـه ، و غيره كثير ــ كان " تنظيم التعليم " عملاً رئيسيا و شغلاً له أولويته عند كرومر ليكون " التعليم " جزءاً من عملية تحويل مصر إلى مستعمرة حسب نظام استعمار القرن التاسع عشر و احتياجاته الاستراتيجية أساساً .

****

و لا يسـتطيع أحـد أن يتجاهل العلاقة المباشرة بين قرارات الإدارة الاستعمارية بتصـفية الجيش و الشرطة و الصناعة المتطورة ــ نسبياً ــ المحلية و الصحافة الوطنية ،

وبين قرارات – و سياسات – تلك الإدارة فى مجال التعليم . و لعله من اللافت للنظر أنــه مــع قرارات تسريح الجيش و الشرطة ــ و إلقاء القبض على المئات من الضباط بالذات ــ كان قرار إلغاء المدرسة الحربية و مدرسة الشرطة (و مدرسة ضباط الصف) اللتين كانتا تتوليان تخريج ضباط "عالمين " يعرفون العلوم العسكرية ، و الأمنية الحديثة، و يتعلمون القسم الأكبر من علومهم الحديثة باللغة القومية (العربية) .. و يساهمون فى تنظيم و إدارة الكثير من المشروعات المدنية ذات الطبيعة التنموية ، وفى إشاعة " المشاعر " أو المعنويات ا ـ ـمية من ناحية و فى ترسيخ مبدأ حكم الأمة لنفسها بنفسها من ناحية أخرى ، (و لعل هذا المبدأ كان المنطلق الرئيسى للحركة الوطنية فى المرحلة العرابية) .

و يلفــت النظر ثانياً الخفض المروع لميزانية التعليم ــ كما قرره كرومر ــ من نحو ٨ر١ مليــون جنيه ـ حسب الميزانية التى أقرها المجلس النيابى الوطنى(العرابى) إلى٨١ ألــف جنيه عام ١٨٨٥ (بعد ثلاث سنوات من بدء الاحتلال) ترتفع إلى نحو ٩٥ ألفاً بعــد خمسة أعوام أخرى ، و هنا ينبغى أن نقرأ النص الذى كتبه كرومر عن التعليم فى مصر، وضمنه تقريره لعام ١٨٩٩ .

يقول المندوب السامى المكلف بتحويل مصر إلى مستعمرة :" كانت الحكومة ترمى فى الســنين الاخيرة إلى غرض ذى شقين ، فأما الشق الاول فهو الرغبة فى أن تنشر على أوسع نطاق ممكن بين الذكور و الاناث على السواء لوناً بسيطاً من التعليم ينحصر فى الالــمام بمــبادئ اللغة العربية والحساب . و أما الشق الثانى فهو الرغبة فى إعداد طبقة متعلمة تعليماً " راقياً " يفى بمطالب الخدمة فى الحكومة " .

أى أن المدير المكلف بــ" صنع " المستعمرة كان يفكر فى أن التعليم المصرى ينبغى أن ينقسم إلى قسمين : القسم الاول للاغلبية الساحقة لا يزيد على مستوى محو الامية (هــذا اذا كان قد تحقق فعلا و هو ما لم يتحقق إلا بنسبة واحد فى الالف كما سنرى) و

القسم الثاني فته محدودة للغاية ، يسميه هو تعليماً " راقياً " لانتاج الموظفين .. و فكرته عن " الرقى " التعليمى مدهشة ، و إن كانت متماشية مع منطق تحويل بلد طموح للتنمية و التحديث الشاملين إلى " مستعمرة " اقتصادية ثقافية .

و قد يكون الجانب الثقافى فى هذا التعليم الاستعمارى هو الجانب الاكثر دلالة على " فلسفة" ادارة تسعى إلى محاصرة "تمع مسلوب الارادة و محتل داخل بوتقة ذهنية ضيقة و أجنبية فى وقت واحد .. و لنقرأ بعض الارقام دون تعليق :

فى عام ١٨٩٣ كانت ادارة الاحتلال قد استقرت على فكرة أن " الكتاتيب " التقليدية هى شكل المدرسة المثالى لمصر ، و بلغ عدد الكتاتيب الحكومية ٩٣ كتاباً ، منها ٧٥ بالقاهرة وحدها، تضم جميعها ٥١٦٦ تلميذاً ، لا يتعلمون سوى مبادئ العربية (قراءة دون كتابة) و الحساب . و لكن الشعب كان يملك و يدير ــ من خلال الأوقاف ــ ٩٦٤٧ كتاباً (بنسبة واحد للحكومة و أكثر من مائة للشعب) يتردد عليها ١٨٠٥٤٧ تلميذاً يتعلمون القراءة والكتابة و الحساب و الصحة .. و كانت الحكومة تدير و تملك ٣٨ مدرسة إبتدائية (منها مدرستان للبنات) تضم ٥٣٤٩ تلميذاً (بينهم ٢٢٠ تلميذة) و هم جميعاً فى القاهرة و الاسكندرية باستثناء ثلاث واحدة فى المنصورة و الثانية فى طنطا و الثالثة فى بور سعيد . و كان تدريس الجغرافيا و التاريخ و الأشياء (أو : الأحياء) و الطبيعة يتم باللغة الإنجليزية : بما يعنى الأضعاف البالغ للغة القومية ، و صنع جهاز التفكير القومى – بمعلوماته وتصوراته كلها على النمط الفكرى البريطانى بحيث يتصور التلميذ المصرى تاريخه و جغرافية بلاده و الكائنات و الكون بالصورة التى يريدها المفكر الاستعمارى فى أسوأ عصور تطور الفكر الغربى الرسمى – (العنصرى و الأستغلالى و المادى و الميكانيكى) و كانت الحصص المخصصة للغة العربية تقل حصة واحدة (ساعة) عن تلك المخصصة للغة

الإنجليزية .. و فى عام ١٩٠٤ كان التعليم الإبتدائى كله قد صار بمصروفات ـــ بعد أن ظـــل مجانياً ـــ بل و بمرتبات ـــ منذ عصر محمد على، الأمر الذى حصر فرصة التعليم " الراقى " و من ثم الدخول فى خدمة الحكومة على أبناء الفئة الإجتماعية المختارة (ملاك الأرض الجدد و التجار ، الأمين غالباً) ..

و فى نفـــس العـــام (١٨٩٣) لم تكن مصر كلها تملك غير ثلاث مدارس ثانوية حكومـــية أضـــيفت إليها واحدة رابعة عام ١٩٠٦ بالقاهرة ، و فى عام ١٩٠٨ أنشئت واحدة فى الأسكندرية، و فى هذه المدارس (الثانوية ، أو التجهيزية كما كانت تسمى فى الماضـــى) ظل تدريس العلوم " الفكرية " الرئيسـية باللغة الإنجليزية ، و ظلت حصص هذه اللغة الإنجليزية تزيد واحدة (أو ساعة) على الحصص المخصصة للغة العربية (٦ للأولى ، و٥ للثانية فى الأسبوع).. أما المدارس الفنية فقد أغلقت كلها (و ما الداعى لهـــا مـــا دام تحويل البلاد إلى مستعمرة اقتضى إغلاق جميع المصانع و تسريح عمالها و مهندســـيها) و تحولت إلى " ورش " لتدريب الحرفيين الصبيان لإمداد ورش الحكومة و جـــيش الإحتلال بأحتياجاته من الحرفيين " الأمين ". و قد برر اللورد (كرومر) هذا القـــرار : " تعليم العلوم و الصنائع يفضى إلى إهمال حراثة الأرض و يقلل ميل الأهالى للـــزارعة مما يعد مصيبة للأمة ..و مصر بلد زراعى بالمقام الأول .. " و قد نلاحظ أن بعضنا الآن يردد الكلام ذاته دون تفكير فى بناء عقلية زراعية – صناعية ، تدير الزراعة علمياً كالصناعة و تخلق صناعات زراعية و تنمى الصناعة و الزراعة معاً .. بالتعليم ..

فى مقـــابل كـــل هذا التدمير لجهاز التعليم الوطنى و اخضاعه لتصورات و مطالب الادارة الاســـتعمارية ، تـــزايد عـــدد المدارس الأجنبية زيادة هائلة ، و خاصة المدارس الانجليزية بالطبع (مدرستان حتى عام ١٨٨٢ ، فتصبحان ١٨ مدرسة عام ١٨٩٧ ، ثم تضاف كلية) .. و فى عام ١٨٩١ كان عدد المدارس الأجنبية " ابتدائية و ثانوية " قد

أصـــبح : ١٩١ مدرسة تضم ٢٢٧٦٤ تلميذاً وتلميذة ، مقابل ٤٠ مدرسة حكومية فقط تضم ٥٥٠٠ تلميذاً و تلميذة لا غير .. و كان عدد سكان مصر قد وصل إلى نحو ١١٫٢٥ مليون نسمة !

أما التعليم العالى فلم يبق منه سوى مدارس الحقانية و الطب و المهندسخانة و تدنى مستوى التعليم فى الأخويتين حتى لم يعد أحد فى الحكومة يعنى بتشغيل أحد من خريجيها طوال السنوات العشر من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٢ ، و أعيد فتح مدرسة الشرطة عام ١٨٩٦ ، ثم المدرســة الحربيــة و كان يقبل فيها – فقط – ساقطو الابتدائية (تخيل مستوى ضباط ذلك الزمان) .. ثم مدرسة للطب البيطرى عام ١٩٠١ لضمان علاج حيوانات الجيش و الحكومة .. و طوال خمسة و عشرين سنة لم ترسل الحكومة للخارج ســوى عشرة طلاب للدراسة فى الخارج .. ثمانية منهم إلى إنجلترا للدراسة المتوسطة فى الــرى وهندســة القناطر .. لضمان زيادة محصول القطن وحده ، فما الحاجة إلى أى تخصـــص آخـــر ، أو أى مستوى تعليمى أرقى ، ما دامت البلاد تتحول إلى مستعمرة ، تقتل فيها أحلام النمو و التقدم ؟ !

و لكـــل ذلك تحسر المثقفون المصريون على ما كان التعليم يلقاه من " عناية " و لو محدودة أو مظهرية فى عصر الواليين العثمانيين محمد على واسماعيل ، و لذلك أيضاً ، و نتيجة امتزاج المشاعر الوطنية " بالعقليات " التى أنتجها تعليم موجه استعمارياً – باللغة و المعلومـــات و الفكـــر – فقـــد اتخذ التعليم المصرى مساراً جديداً ، لا علاقة حقيقية له بالتحديـــث أو بالنزوع الوطنى لتأسيس دولة قومية و" بستانية " ترعى المجتمع ، حينما جاء " وطنيون " لادارة شئونه فى المرحلة التالية !

التعليم المصرى فى عصر الاحتلال :
الانشقاق الثقافى !

لـــن نكون بحاجة إلى الكثير من " مخطوطات " المؤرخين المحترفين لكى نكتشف عمق العلاقـــة بـــين الوعـــى الوطنى المصرى – فى مسيرة نضجه خلال المراحل الاولى لمقاومة سياسات الاحتلال البريطانى – و بين تزايد الالحاح على ضرورة نشر " التعليم " بوصفه الاداة الرئيســـية لتحقـــيق التقدم الاجتماعى العام نحو اقامة دولة " حديثة " بستانية و دســـتورية ديمقراطيتو عقلانية ، و نحو الاستقلال الوطنى ، السياسى والاقتصادى ، و تحقيق التنمية الشاملة . لن نكون بحاجة إلى الكثير من تلك "المخطوطات " و انما سنكون بحاجـــة إلى اعادة ترتيب ما تمدنا به وثائق التاريخ و أعمال المؤرخين من معلومات ترتيباً تكوينـــياً أو بنائـــياً يتجلى من خلاله تزامن الكثير من الاحداث ذات المغزى ، فى لحظة واحـــدة ، لكى تبرز على الفور أسئلة عديدة جديدة تستطيع الاجابات عليها أن تلقى المـــزيد مـــن الضـــوء على كل من إشكاليات دور المناهج التعليمية فى تكوين " الثقافة المصرية " الحديثة و تحديد طبيعتها و اتجاهاتها الرئيســـية ، وتناقضاتها.

تأتى مجموعة الاحداث و الحقائق فى عام ١٩٠٦ التى شهدتها مصر (حركتها الوطنية السياسية و التعليمية و الثقافية ، و الحركة المناقضة على السواء) على رأس مجموعات الأحـــداث ذات المغـــزى و المثيرة للتساؤلات. فى هذه المرحة من متابعتنا لمسيرة التعليم المصـــرى بعـــد اجهـــاض الثورة الوطنية العرابية و بدء الاحتلال و الدور الذى لعبته تناقضات تلك المسيرة فى اعاقة تحقيق التحديث ، أى اعاقة تحقيق أهداف الحركة الوطنية وعلى رأسها هدف المجتمع العقلانى ، الحر والأصيل المتطور ، و الدولة البستانى القومية .

فلننظر قليلا فى حقائق ووقائع عام ١٩٠٦ (فلعلنا ننتفع هنا بمنهج شيوخ المؤرخين المسلمين و العرب و المصريين الكبار بتسجيل أحداث التاريخ عاماً فعاماً ، أو " حولاً " فـ"حولاً" دون أن يفكروا فى تطوير المنهج إلى حوليات شاملة كما فعل آخرون).

فى ذلك العــام وقعــت حادثة – أو جريمة أو مأساة – دنشواى ، فالتهبت المشاعر الوطنية ضد الاحتلال و المتواطئين معه من المصريين فى حكومة مصطفى باشا فهمى و فى القضــاء الــتابع لهــا . وفى هذا العام أيضا ، أصبح سعد باشا زغلول ناظراً (وزيراً) للمعارف (أى للتعليم و لشئون الثقافة عموماً) ؛ و أصبح دوجلاس دنلوب مستشاراً لنظارة المعارف (بعد أن ظل منذ عام ١٨٩٠ مفتشاً عاماً للتعليم) فأصبح هو المهيمن الحقيقى على كل شئون التعليم – تحت غطاء الناظر (أو الوزير) بعد أن تولى " تنظيمه "فعــلاً للوفاء بحاجات الاحتلال (تدمير ما كانت الحركة الوطنية قد أسسته من قواعد للتعليم المدنى العقلانى و المجانى ، و تحويل التعليم إلى عملية موجهة ، غايتها تخريج أعداد محدودة من الموظفين المطيعين ، و الابقاء على أمية المجتمع كله ، وعلى العقلية الخرافية و التلقينية السائدة فيه) . و فى هذا العام – ١٩٠٦ – أيضاً بدأ "زعيم" الحركة الوطنية مصــطفى كــامل فى انضاج دعوته الى انشاء " جامعة مصرية " أهلية بأموال تبرعات أغنــيائها ، و هـــى الدعوة التى كان قد أطلق فكرتها العامة لأول مرة عام ١٩٠٤ - فى مواجهــة سياســة دنلوب و رئيسه كرومر ، التى عملت على الاكتفاء بنشر الكتاتيب لتعلــيم المصريين القراءة المحدودة (دون الكتابة) و الحساب . و فى الوقت نفسه – أى فى نفــس العــام – بــدأ محمد فريد زميل مصطفى كامل فى تزعم الحركة الوطنية (من الحزب الوطنى ، و من خارج الحكومة التى تتولى تنفيذ سياسات دنلوب و كرومر) فى تأسيس جمعية : " مدارس الشعب " الليلية ، –الابتدائية– لتعليم الفقراء مجانا ، وفقا لمــنهج مــتكامل وضعه محمد فريد نفسه ، و راح يجمع له التبرعات استعدادا لافتتاح

المـدارس الجديـدة الـتى رأى محمد فريد انها لابد أن تكون البديل الحقيقى للكتاتيب الحكومـية ، بيـنما كان مصطفى كامل يدعو لجمع التبرعات لانشاء الجامعة : كانت الحركة الوطنية الحقيقية تعمل على نشر تعليم " حقيقى " فى المستوى التأسيسى ، و على أن يمتلك المجتمع المصرى فى ذات الوقت تعليمه العالى - الجامعى - المستقل الخاص

و لكن فى نفس العام قام ناظر المعارف - سعد زغلول - بالإشتراك مع أحد الوجوه الأخـرى فى الجانب الآخر من الحركة " الوطنية " هو قاسم أمين ، بتأسيس جماعة تدعو بدورها إلى إنشاء الجامعة المصرية الاهلية ، و انضم اليهما عدد من أثرياء الاقاليم ، و من أمراء و أميرات الأسرة الخديوية (الملكية فيما بعد) . فانصرفت الانظار و الاموال عن دعوة مصطفى كامل .. و لكن سعد زغلول ، ناظر المعارف نفسه هو الذى فجر الدعوة الى اعادة اللغة العربية القومية الى مكانتها كلغة أولى للتعليم بدلا من الانجليزية لغة دول الاحـتلال ، و قـرر ذلـك فى العام التالى ١٩٠٧ .. و فى نفس العام ١٩٠٦ ، أنشأ مصـطفى كـامل " نادى المدارس العليا " ليكون نواة شعبية لـ " هيئة التدريس " فى الجامعـة الاهلـية المنـتظرة ، و لكى يتولى الخريجون المصريون الوطنيون وضع المناهج الدراسـية فيها ، و فى مدارس الشعب الابتدائية ، ثم الثانوية التى كان محمد فريد يدعو لانشائها فى عواصم كل " مديريات " مصر ..

فى هذا " النادى " رأى مصطفى كامل و محمد فريد و زملاؤهما أن مصر : " مجتمع اسلامى شرقى (و لهذه كلمة أصبحت تعادلها كلمة : عربى ، فى المصطلح الاحدث منذ أواخر الثلاثينات، فى كتابات ابراهيم عبد القادر المازنى و فى خطب مكرم عبيد وغيرهما) - و هـو أيضـا: " مجتمع متعدد الديانات التى يحترمها و يوقرها و يعترف بشرائعها و حقوق اتباعها دين الاغلبية " .

و رأى النادى ، أن المناهج التى يحتاجها المتعلمون ، فى الجامعة المقترحة و فى المدارس الثانوية و الإبتدائية – معاً – يجب أن تكون : اللغة العربية و الدين ، و التاريخ " الوطنى " و الإسلامى والأوروبى و الجغرافيا و الحساب و الفلسفة و الرياضيات (و لعلها المرة الاولى الـــتى تتركز فيها أنظار مثقفين مصريين على هذه المادة التى ربما كان محمد فريد ، رغـــم أنه قانونى التعليم ، قد تنبه إلى أهميتها بفضل معرفته بالثقافة الالمانية المعاصرة و لتطورها التعليمى الوطنى بدليل حديثه عن علم الاجتماع التاريخى فى مذكراته) و بقية علـــوم الطبيعة : الاشياء (الاحياء) و الصحة والطب و الفيزياء و الهندسة الانشائية و هندســـة المعادن (!!!) و غيرها (راجع مذكرات مصطفى كامل – الجزء الثانى و كتاب الرافعى عن محمد فريد و مذكراته) و لكن أحمد لطفى السيد أستاذ سعد زغلول ، ثم طه حسين فيما بعد كان له رأى آخر ، سنفحصه بعد قليل .

و رأى محمد فريد ـــ بالذات ـــ أن انشاء الجامعة ، دون وجود قاعدة كافية من المـــدارس الابتدائـــية و الثانوية ، ذات المناهج " العالمة " سيكون عملاً محدود القيمة و عاجـــزاً عـــن تحقيق "المراد منه" .. و لذلك فقد ضاعف جهوده العملية لانشاء مدارس الشـــعب الليلـــية لتعليم الفقراء بالمجان كما ذكرنا ، و افتتح أول مدرسة فى بولاق فى نوفمـــبر ١٩٠٨ ، و فى العام التالى كان قد بلغ عدد هذه المدارس أربعة : فى الخليفة و شبرا و العباسية و بولاق . ووضع خطة لإنشاء المزيد من المدارس الابتدائية ، و دعا الى نشر المدارس الثانوية بحيث توجد واحدة منها على الاقل فى عاصمة كل مديرية على أنه تخصـــص لهـــا نسبة معينة لتعليم أولاد الفقراء بالمجان ؛ و قال أن التعليم العالى يستطيع بذلـــك أن يجد من أبناء الوطن القادرين على استيعاب مناهجه و على خدمة بلادهم فى ميادين الطب و الهندسة والاقتصاد والثقافة (عبد الرحمن الرافعى، عن : محمد فريد) .

و اتفــق أحمــد لطفي السيد (الزعيم الوطني المعتدل و رائد " المثقفين " الجدد في الوقــت نفسه ، في مقابل التشدد الذى مثله مصطفى كامل و محمد فريد) مع الزعيمين المتشــددين عــلى الاهمية القصوى للتعليم ، و رأى أنه الدعامة الثانية الضرورية لبناء المجتمع الحديث مع الدستور : " فاذا كان الدستور هو نبع الحرية القومية و الشخصية و دعامة الاستقلال ، فإن المدرسة هي دعامة التقدم في الامة و التربية الصحيحة و التعليم الجــيد هما أساس الارتقاء " – كما أنه انتقد التعليم السائد (تعليم الكتاتيب و مدارس تخــريج الموظفين) و الذى كان في رأيه : " قاصراً عن انماء شخصية الفرد و استقلاله الذاتي و تكوينه الخلقي و النفساني " (عن : عاصم حنفي – في : التاريخ الثقافي للتعليم في مصر) .

غــير أن أحمد لطفي السيد كانت له نظرة مغايرة ، و مفاجئة تماماً بالنسبة للقواعد الراسخة القديمة للهوية الثقافية – الحضارية المصرية : رأى – فجأة و دون أية مقدمات و لا ســوابق في تكوين - و لا رؤى - الثقافة المصرية بكل أجنحتها – أن مصر ينبغي أن ترتبط – ثقافياً ، و في تطورها الثقافي - بالتاريخ و بالتطور الثقافي الأوروبيين ؛ و ترجم – مــن أجل ذلك – كلمة "النهضة" : ترجمة حرفية الدلالة : فالنهضة المصرية يجب أن تكون تكراراً للنهضة الأوروبية ؛ وحيث أن تلك الاخيرة اعتمدت في بدايتها على ترجمة أرســطو و الفلسفة اليونانية العقلية (لا العقلانية) ثم على أعمال التنويريين الفرنسيين وحدهـــم ، لا الألمان و لا الانجليز معهم ، (رغم أنهم قد يكونون أكثر بل انهم بالفعل أكثر اهمية في المجرى العام لتحقيق التنوير العلمي المنهجي والفكرى الفلسفي و العملي – الأوروبي) .. هـــذه الاسباب رأى لطفي السيد أنه لا سبيل لتحقيق النهضة المصرية إلا بــترجمة ارسطو ، و نقل فكر التنويريين الفرنسيين . و لأن الرجل لم يكن مؤهلاً علمياً حــتى لهذه العملية – مع أنه نال فيما بعد لقب أستاذ الجيل .. الخ فقد تولى ترجمة بعض

أعمـــال لأرسطو من طبعات مدرسية مختصرة (و هي ترجمة مشكوك في قيمتها العلمية نفسهـــا الآن)..و لذلك أيضاً حينما تولى رئاسة الجامعة التي أنشئت عام ١٩٠٨ (و يعـتقد السـرافي أنها أنشئت كرد فعل لحادث دنشواى عام ١٩٠٦) ؛ و لكن يبدو أنها أنشئت و على عجل لاستباق خطة الوطنيين المتشددين – مصطفى كامل و محمد فريد و نـادى المـدارس العليا – لإنشاء جامعتهم) فإنه فرض في الحقيقة اتجاهين كان لهما بالغ الاثـر – ربما سلبيا فيما بعد – على ثقافتنا الحديثة كلها و على امكانية التحقيق الفعلي للنهضة ، و التحديث ..

فـرض علـيها أولا أن تقتصـر تخصصـاتها – في سنواتها الاولى – على العلوم الاجتماعية العامة.. دون العلوم الطبيعية و الرياضيات و الفلسفة (اقتصرت تخصصاتها في العام الاول على الحضارة الاسلامية ؛ الحضارات القديمة ، مع تركيز على اليونانيات و التاريخ المصري و الجغرافيا وآداب اللغة العربية و اللغة الانجليزية ، و انتسب اليها ٦٧٥ طالباً و ٢٢ طالبة ؛ و حضر محاضراتها ٢٠٢٤ طالبا مستمعا) ..

ثم فرض عليها ثانيا اتجاهاً " غربياً " خالصاً تقريباً (حتى الحضارة الاسلامية شارك في تدريـس موادها مستشرقون كانت معرفتهم بمادتهم محدودة و موجهة ، بحكم امكانيات العصر وتوجهاته).

ربما كان ذلك أحد الاسباب الجوهرية لانشقاق أجنحة " الحركة الوطنية " المصرية فـيما يتعلق بقضية الهوية ، و الانموذج الحضارى الذى نعتقد في انتمائنا اليه من ناحية ، ولانقسام هذه الحركة انقساماً مفتعلاً بعد ذلك . و من ناحية أخرى ، إلى يمين و يسار، أو إلى جـناح " محافظ تقليدى " يقابله جناح ليبرالي "تقدمي" ، تبعاً للموقف من قضية الهوية . لا من قضية التحرر الشامل و الاستقلال الخاص ، للشخصية الوطنية و لثقافتها و بنيتها المعرفية ؛ و بذلك أصبح دعاة الأصالة ، و العقلانية القائمة على العلم و التنمية

و المعرفة العلمية بالطبيعة و البناء العقلانى للعقل بالمنطق و الرياضيات و الفلسفة ، هم " اليمين المحافظ " ، و أصبح دعاة الارتباط الثقافى والحضارى و التسليم بالمفاهيم الاوروبية (الوضعية و الجدلية عموماً) عن التاريخ الانسانى الشامل و عن تاريخنا بالذات ، هم الجناح الليبرالى التقدمى ..

و إن لم يستمر كل تيار محدداً بالشخصيات نفسها ، أو أن الاشخاص أنفسهم لم يتمتعوا بالاتساق الفكرى - فى الثقافة أو فى السياسة على السواء - الذى يحفظ لهم ارتباطهم بالتيار ذاته: فالصفات هنا صفات للتيار ، تحدد ملامحه و اتجاهه ، لا للأشخاص الذين تردد أكثرهم بين "المحافظة " و بين " التجديد " أو بين النزعتين " التقليدية " و " التقدمية " أو بين الهوية الاصلية المتطورة ، و الهوية المستعارة أو المتوهمة أو تلك التى تجاوزها التاريخ و استوعبها فى أطواره التالية، ترددوا بين كل هذا و ذاك ، تبعاً لنوع التأثر ، أو لنوع الضغوط أو لنوع المجال : ثقافياً كان أو سياسياً .

و ليست هذه المشكلة ــ الرئيسية فى نظرنا ــ من مشاكل بنيتنا المعرفية ــ الثقافية و الفكرية ــ ببعيدة عن قضية التعليم و مساره .. فمنذ هذه اللحظة ، سيكون الحديث عن التعليم ، فى جوهره ، حديثاً عن الثقافة ..

الباب الثالث :

* قضايا قانونية :

من التاريخ إلى القانون و بالعكس !

تصفية "الغابة القانونية" ..
وإكتشاف الغابة القضائية القديمة ..

قبل عدة أعوام ، كان الرئيس حسني مبارك هو الذى أعلن بنفسه عن بدء عملية: " حصـــر و جـــرد " غابة القوانين و التشريعات المتشابكة التى نعيش فـــى ظلها ، تمهيداً لدراســـتها و تصـــفيتها و توحيدها . و أذكر أن الرئيس قال يومها إن عملية الحصر ، أسفرت عن " اكتشاف " أننا نعيش فى ظل ما يزيد على ستين ألف قانون و مثلها تقريباً – من المراسيم و القرارات التى لها صفة القانون ؛ بعضها يرجع إلى القرن السادس عشر .. و فى نـــدوة عن " العرب و عصر المعلومات " أضاف الدكتور هشام الشريف رئيس مركـــز المعلومـــات و دعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (فى ذلك الحين)، القائم بعملية الحصـــر و التســـجيل إنهم اكتشفوا أثناء " إدخال " نصوص مواد تلك القوانين (أو : مجموعات القوانين) و تسجيلها على " ديسكات الكومبيوتر " أن ثمة تناقضات هائلة ، مضحكة أحياناً ، و مبكية دائماً ، إما فيما بين مضامين تلك المجموعات القانونية نفسها؛ أو بين مضمون بعضها و بين الواقع الفعـــلى القائم أو الذى أصبح قائماً _ فى مجتمعنا أو فى القطا ع الذى يحكمه هذا القانون أو ذاك من قطاعات حياتنا .

غير أن الإجراءات من نوع أصل و تحديد عدد القوانين ، و توحيد " المفهوم " الذى تقوم على أساسه و إزالة ما قد يكون " منسياً " تقادم عليه الزمن و ترك " نافذاً " رغم أن تطورات الوضع قد تجاوزته ربما منذ قرون أو عقود .. أقول إن مثل تلك الإجراءات ، لا تمثل سوى نصف العمل " التحديثى " الحقيقى المطلوب لكى نتحول – كمجتمع و كمواطنين – فى هذا المجتمع و كدولة – إلى كيان إجتماعى – سياسى " حديث " يعرف أن " الوعـــى بالقانون " الواحد، العملى والواقعى المنظم فعلاً لحياة ذلك الكيان ، هو الشرط الحقيقى لأن يكون الكيان " حديثاً "

أى لأن يكــون أعضاء هذا الكيان ، أو " مكوناته " من أفراد أو هيئات أو دولة تتكون مــن نفــس هؤلاء الأفراد و الهيئات ، واعين بأن " حكم القانون " هو الحكم الطبيعى للمجــتمع الإنسانى " الحديث " ... بصرف النظر عما يملكه المجتمع من قطارات مــثلاً أو مصانع أو مطابع أو أجهزة إدارية أو بنوك أو مجموعات من " النخبة " تتقن " فــنون " الكــلام أو السلوك " الحداثى " عند اللزوم ، بينما – حين تتكلم أو تفكر أو تتصــرف على " راحتها " بتلقائية ، كأنما تفعل ذلك تماماً كما فعلناه طوال هذه السنين قبل عصر النهضة أو التنوير ، سمه ما شئت من الأسماء ..

ـ بل قد لا يكتمل ذلك النصف الأول – من عملية التحديث الحقيقى القائم على إشاعة الوعى بالقانون – أو على تحويل الإدراك القانونى إلى جزء من الضمير الإجتماعى للناس و للهيئات .. قد لا يكتمل ذلك النصف الأول إلا إذا أكمل " مركز المعلومات و دعــم إتخاذ القرار " جميله فكلف عدداً من أساتذة تاريخ القانون و فلسفته و أساتذة التاريخ المصريين بكتابة :" تاريخ " للقانون المصرى الحديث ، يساعدنا – نحن المشغولين بتحليل و فهم التكوين الثقافى المصرى – على تقديم كلام نافع ..

و بهــذه المناسبة لابد من إستطراد – سأعتذر عنه بعد قليل – يتعلق بمسألة نقص هذا التاريخ للقانون المصرى الحديث .. فقد نبهنى صديقى العزيز ، الأستاذ السيد ياسين – المفكر المصرى البارز و مستشار مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، نبهنى إلى أن هــناك بــالفعل كتاب مهم فى تاريخ القانون المصرى الحديث ، و صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية فى الأهرام نفسه عام ١٩٨٤ – من تأليف الأستاذة الدكتورة لطــيفة محمد سالم – أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر كلية آداب بنها (و المعارة الآن لجامعة الملك عبد العزيز بجدة فى المملكة العربية السعودية) ... و فى اليوم التالى وصلنى خطاب كريم من الأستاذة نفسها من جدة يحمل معلومات قيمة عن الكتاب و مصادره...

و يوضح أن موضوعه هو : " النظام القضائى المصرى الحديث " فى جزئين – يغطى الأول الفترة من ١٨٧٥؟ إلى ١٩١٤ و الثانى يغطى الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢ ، و استهديت الكتاب من مكتب صديقنا العزيز الدكتور محمد عبد المنعم سعيد – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام – و قرأت الجزء الأول و أفدت منه كثيراً (فائدة ستجلى – أو أرجو ذلك – فيما سيلى بإذن الله) ... و تبين لى بالفعل أن الكتاب ، على أهميته الجليلة ليس فى " تاريخ القانون المصرى " أساساً و إنما فى تاريخ النظام ، أو النظم القضائية التى شهدتها بلادنا منذ أوائل حكم محمد على (١٨١٣ بالتحديد) ... بعد مقدمة مهمة عن النظام القضائى وتطوراته فى العصر العثمانى ... وربما لأن الأستاذة الدكتورة المؤلفة ، متخصصة فى التاريخ و ليس فى القانون و فلسفته أو لأنها قد حددت موضوعها للنظام القضائى ، فقد تركز كتابها بشكل أساسى فى ذلك الجانب الهام من تاريخنا السياسى – الإدارى الحديث ، مع إشارات كانت ضرورية بالطبع إلى مجمل القوانين التى كانت تقوم الهيئات القضائية بتنفيذها أو الإستناد إليها فى إجراءاتها أو أحكامها .

و لكن المهم بالفعل ، هو أن الجزء الأول الذى حصلت عليه – من الكتاب يكشف لنا أننا ربما كنا نواجه – فى ذاكرتنا الجماعية القريبة "غابة" أخرى مروعة من الهيئات القضائية إلى جانب ما نواجهه – فى الواقع المعاش وفى الذاكرة الجماعية على السواء – من غابات القوانين... و لا شك أنها غابة تمثل أصدق تمثيل ما تحمله فى " لا وعينا الجمعى " – كأبناء لهذا المجتمع ولتاريخه الحافل – من أنواع الخبرة المتعلقة بالجهاز المسؤول عن تنفيذ القانون – لدينا .

••••••••

بـــدأ العصر العثماني " الذى إنتهى منذ أقل من قرن " باستبعاد القضاة المصريين و تعـــيين قضـــاة أتراك لا يعرفون العربية ، فاسدى الذمم و قساة و جهلة - لا يعرفون الشريعة التى يفترض أنهم لا يحكمون إلا بها ، و لا المذهب (الحنفى) الذى يفترض أنهم كـــانوا ينـــتمون إليه . وتلخص المؤلفة الموقف التاريخى بأسره فى عبارة بليغة تقول : " يفترض فى القاضى الفضيلة والعلم ، وهما لم يتوفرا فى القاضى العثمانى " ... وبعد أربعة قرون ، يبدأ عصر محمد على فتتحول الأدغال العثمانية إلى غابة حقيقية تتغير معالمها كل عـــدة ســـنوات : كانت الأدغال العثمانية تتكون من رئيس قضاة ، تحول إلى " قاضى عســـكر " لـــيس فقيهاً أصلاً ولا قاضياً - يعاونه " جعلية " و"قسام تركات " يسلب النصـــيب الأكبر من كل تركة من الورثة الشرعيين ويأخذ نصيبه من مهر كل عروس ، ويمارس سلطات الحاكم والقاضى والسجان والجلاد سوياً .. ولكن غابة محمد على - دون شك - كانت تستعصى أكثر على أذهان أجدادنا الأقربين هؤلاء ، فلا يمكن أن يعـــرفوا بالـــتحديد مـــن يحكمهم ممن يحاكمهم : ديوان الوالى ، ثم الديوان الخديوى ثم الديوان العالى الملكى ومجلس أحكام ملكية ، وتفسيرات للشريعة يقول بها " قضاه " من هذا الديوان أو ذاك وهم لا يعرفون القراءة و لا الكتابة أصلاً ، و مجلس شورى الجهادية يطـــبق القـــانون العسكرى الفرنسى ثم "السياسه نامة " الذى جعل المجلس الملك سبعة دواويـــن .. إلخ .. إلخ .. إلى أن يصدر أول قانون عقوبات ، إسمه " قانون الفلاح " (وكأنمـــا العقوبـــات للفلاح وحده) .. وتتوالى مكونات الغابة التى تراجعت منذ أقل من نصـــف قـــرن فقط من الحياة الواقعية عند آبائنا المباشرين ، إلى جزء بالغ الأهمية من لا وعينا الجمعى وذاكرتنا الجماعية - سواء كنا ممن يستأهلون العقوبات أو ممن يوقعون العقوبـــات عـــلى الآخرين ... تتوالى مكونات الغابة من أتراك إلى فرنسيين وإنجليز مع الأتـــراك (المحاكم المختلطة ١٨٧٦) وقانونها الذى كتبه محام فرنسى نكرة كان يشتغل فى الإسكندرية ، إلى المحاكم الأهلية (١٨٨٤ فى القاهرة والمدن و ١٨٨٩ فى الصعيد)

ويشـــتعل صـــراع المحاكم المختلطة ، والأهلية مع القضاء الشرعي .. حول حقه فى أن يكون له " قانونه الخاص " .. ورغم فساده المروع فإنه يستعصى مع هذا على الإصلاح القانون الخلقى ...

وثمة حقيقة تكشفها الدكتورة لطيفة ، وتطرحها علينا – بوعى كامل بأهميتها وبدلالاتها رغم أنها تقدمها دون تعليق : فالمحاكم المختلطة – التى قضت فى أهم شؤوننا " المدنية والمالية والجنائية " حوالى سبعين سنة (من ١٨٧٦ إلى ١٩٤٦) كان محرم فيها استخدام اللغة العربية ، وما يكتب أو يقال بالعربية يترجم إلى الفرنسية ولا يحفظ إلا مترجما إليها : قانونها مكتوب بالفرنسية وكل إجراءاتها وأحكامها بالفرنسية ، وسط مجتمع لا يعرف ٩٥ % من أبنائه النطق الصحيح للغته "القومية " ودع عنك الكتابة بها (تحديث هذا؟! وهو سؤال عتاب للمؤلفة نتناقش فى شأنه فيما بعد)...

وحقيقة أخرى تكشفها لنا : إن قوة " سلطات المحاكم المختلطة " وضبطها لشؤونها بمعاونـــة "الإدارة " مع ضعف سلطات المحاكم الشرعية وفسادها وإهمالها وتسيب الجهاز الإدارى الذى يتعاون معها وفساده جعل المصريين كالأجانب يفضلون تسجيل ملكياتهم ووثائقهم لدى تلك المحاكم المختلطة فقط – رغم أن القانون كان يتطلب التسجيل فى الإثنتين (تحديث هذا .. أيضاً ؟ !) .

نحتاج – إذن – لا نزال – إلى " تاريخ " للقانون المصرى الحديث حتى نستعين به لاستكمال النصف الأول من بحث أو دراسة عملية التحديث وأسسها الحقيقية .

ومـــا يزال علينا أن نبحث فى غابة القوانين التى تحكمنا وتمنعنا من الوعى بمعنى القانون ومن إدراك مغزى الإلتزام به حتى بعد أن خرجنا من غابة القضاء .

البحث عن تاريخ القانون و التحديث فى " بين الكبارى "

لا أتعجب حين " اضبط " نفسى أفكر فى " حكم القانون " و فى " التحديث " عندما أحاول إجتياز شارع ثم ميدان الروضة (أو بين الكبارى فى جغرافية أهل المنيل لمنطقتهم) فأجدنى - إن كنت سائقاً - أسير بقوة تسعة و ثمانين حصاناً وراء موكب عربات الكارو و حميرها عائدة من الشرق (مصر القديمة) إلى الغرب (الجيزة) تتهادى وسط حشود متناطحة من اللوارى و الأتوبيسات و التاكسيات و الملاكى و التريسكلات و الموتوسيكلات و عربات اليد و البشر السابلة فى الممر الرئيسى بين كل أحياء شرق و جنوب و شمال القاهرة ، و بين " محافظة " الجيزة و عاصمتها التى هى النصف الثانى من " القاهرة الكبرى " ..

فإذا كنت ماشياً أجدنى أتقافز وسط أقفاص الخبز و الأسماك والفاكهة ، و بين المستنقعات المختبئة - أو الظاهرة فى بقايا حفر أدوات " التحديث " من الكهرباء إلى الغاز إلى التليفونات إلى المياه أو المجارى .. و هى مستنقعات إما " طبيعية " قادمة مباشرة من المجارى نفسها (التى لم تعترف بأن التحديث معناه بالنسبة لها أن تكون مواسيرها مغلقة وسالكة فى وقت واحد) و إما هى مستنقعات صناعية ، يصنعها - بإنتظام لا علاقة له بالحداثة - تجار السمك و البقالون و أصحاب محل " الكاوتش " و الميكانيكى و مطعم الفول و محل العصير ..

حتى المصوراتى و دكان الأدوات المدرسية و العصافير و محل الكنافة و الحانوتى ، والفرن ... و الأدوات الكهربائية .. كلهم يدلقون مياهاً - وزيوتاً و نفايات أخرى..

عــلى الرصيف و فى عرض الشارع " الحديث " .. تماماً كما كانوا يفعلون فى ألوف الكفــور و القــرى التى جئنا منها جميعاً ... ليتخلصوا من " النفايات " أو ليستجلبوا " الطراوة " أو ليخمدوا التراب الثائر ، بصرف النظر عن أى قانون يحدد كيفية أستخدام الشــارع والرصيف .. أو مواعيد سير " مركبات البطئ " أو عمل الأجهزة الحكومية – للخدمات والمرافق فى الشارع .. أو شروط " الصحة العامة " التى يطالب القانون الحكومة و المواطنين الإلتزام بها ، سواء بسواء .

لا أتعجــب – فعلاً – و أنا أضبط نفسى أفكر فى التحديث و فى حكم القانون باعتــبار أن " حكم القانون " إلى جانب " الوعى الفعال " لما تغرسه فى العقول أجهزة التعليم و التثقيف و الإعلام – هما أول علامات " التحديث " فى الدولة القومية " الحديثة " ..

أستســلم (و لا أملك طبعاً غير الاستسلام) و أواصل التقدم البطئ أو المرهق – ســائقاً أو ماشياً – و يتسرع التفكير مع تحول السير إلى عملية ميكانيكية (تقترب من حالــة مــا بعد الحداثة !) إلى فروع كثيرة ، على رأسها : أيهما أكثر أهمية : القانون الدســتورى ؟ أم القــانون المــدنى ، أم الجنائى ؟ و كيف يمكن تحديد " حقوقــى " الدستورية و المدنية إزاء من ينتهكون شارعى و رصيفى و يحرموننى – بهذا الشكل من السير – ماشياً – كالبشر الأسوياء – أو سائقاً كما ينبغى أن يكون السوق . و مع أنــى أفكر أحياناً فى أن أدهس تفقيصة المخلل على ناصية بعينها ، فإننى أتراجع فى كل مــرة بعــد أن أتساءل : أليس من الجائز أن يكون القانون الجنائى فى جانب صاحب التفقيصــة ، حتى و لو كان ينتهك القانون المدنى الخاص بالشارع و الرصيف ، و ليس فى صف صاحب السيارة الذى " يفترى " على خلق الله طلاب الرزق الحلال .. أيكون القانون الجنائى إذن أكثر أهمية من الدستورى ، و من المدنى .. مع أن

المـنطق " علمنا أن العام أولى من الخاص ... ، وأن العام (أقصد : القانون العام) أولى بالتوقير من الخاص ... الجنائي .. ولكن من يضمن لى هوى من يطبق الجنائي – الخاص – فى الحادثـة الـتى سأعملها ؟ ولكنى أجد نفسى متجهاً إلى التفكير فى تاريخ القانون المصـرى – فهـو أسهل من موضوع " تنازع القوانين " الذى كنت على وشك أن أغرق فيه ، فأتساءل : متى كان لنا قانون مصرى دستورى ومدنى جنائي ومالى وإدارى، عام وخاص ؟ ومتى بدأ الناس يضطرون للإلتزام بمثل هذا القانون ؟

صـحيح أن كل مشاهداتى – وشهادات الألوف غيرى من الكتاب (والصحفيين) المتكـلمين – تؤكـد أن مثل هذا الإلتزام معدوم أو شبه معدوم ، وأنه تحدث أحياناً محـاولات عارضـة فى الغالب بإلزام البعض للإمتثال لبعض تلك القوانين – فتتعالى صيحاتهم – بل قد يرفعون قضايا ضد الدولة بإسم حقوقهم الدستورية (كما حدث فى وقائع مشهورة : سوق روض الفرج مثلاً) الأمر الذى يؤكد أن " تاريخ " إدراكنا لمغزى " حكم القانون " وتاريخ وعينا بما نتعلمه فى المدارس من علم و فى وسائل التثقيف من ذوق ... لم يبدأ بعد من الناحية العملية ،

غير أن هذا لا يمنع من أن أحاول البحث فى الكتب – عن بداية ، وعن تاريخ القانون " المصرى " فى عصرنا الحديثة ..

* * * * * * * *

ولكـننى لم أجد كتاباً واحداً فى الموضوع : لا فى مكتبة الأهرام ، – وهى مكتبة جلـيلة ، تتكون من عدة مكتبات عامة ومتخصصة ؛ ولا فى مكتبة الجامعة (جامعتى ؛ جامعة القاهرة) ولا فى مكتبة الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والتشريع ..

نصــحنى الصديق الأستاذ الدكتور محمد نور فرحات ، بأن أبحث عن كتاب قديم ، للأستاذ الراحل ، شفيق شحاته عنوانه : تاريخ التجديد (أو : تجديد) القانون المصرى الحديــث ، فــلم أعثر عليه لا فى مكتبات الأهرام ولا فى الجامعة ولا فى الجمعية ، ولم أحــاول فى الحقــيقة البحــث عنه فى مكتبة كلية الحقوق ولا فى نقابة المحامين . لأن الأســتاذ الدكتور محمد نور فرحات ذكر لى أن عدداً من الأساتذة فى الكلية وفى النقابة يدعون إلى إلغاء مادة " تاريخ القانون " كلها ... من أصلها ..

فلــيعذرنى السادة القراء الأعزاء إذا إستطردت فقلت إن الدكتور فرحات نفسه ، شــرع مــنذ عام ١٩٨٥ فى تأليف الجزء الثانى من كتابه الهام : " التاريخ الإجتماعى للقــانون فى مصر الحديثة " والذى صدر جزؤه الأول عام ١٩٨٤ (وطبعته الثانية عام ١٩٩٣) ...وهــذا الجــزء الأول يتناول الخلفية التاريخية الضرورية للتاريخ القانونى الحديــث: خلفــية تــبدأ من الغزوالعثمانى (١٥١٧) تقريباً إلى بدء ولاية محمد على (١٨٠٥) .. أمــا الجزء الثانى فسوف يتناول تاريخنا القانونى من بدء ولاية محمد على حــتى الآن (أو ربما حتى الإحتلال البريطانى عام ١٨٨٢) وليعذرنى القراء مرة أخرى إذا إنتهكت قانون الكتابة فأستطردت مرة ثانية لأقول ، إن هذا الجزء الأول ، لم يتمكن مؤلفــه مــن كتابتــه إلا حــين أرسلته جامعته (جامعة الزقازيق) فى مهمة علمية إلى كاليفورنــيا (جامعة بيركلى) تلبية لدعوة من مجلس البحوث الإجتماعية كأستاذ زائر ويقــول : " تمكنــت هــذه المــرة من الإطلاع على المراجع المعنية باللغات الإنجليزية والفرنســية والعربية بالجامعات ومراكز البحوث الأمريكية ... ثم أتممت الإطلاع على المــراجع العربــية وعــلى ســجلات المحاكم الشرعية إثر عودتى إلى القاهرة فى عام ١٩٨٣"... وقلــت لــه أننا نحتاج إلى أن تدعوه مرة أخرى ، ليفرغ عاماً آخر ، حتى

يستهي من تأليف الجزء الثاني (وربما الثالث) اللذين أحتاجهما شخصياً لكي أجيب بدقة " على الأسئلة التي تراودني وأنا أعبر " بين الكبارى " ..

أحتاج - وحدى - ذلك الكتاب ؟ أم نحتاجه كلنا ، ويحتاجه وعينا بما كان من تحديث عندنا وحكم للقانون ؟ فماذا إذن عن إلغاء تاريخ القانون - كعلم - أصلاً من الجامعة كما يطالب البعض ؟

• • • • • • • •

لما وصلت إلى هذه الأسئلة ، عرفت أنني سأخوض بمعرفتي ، وعلى قدر علمي - في بحر لا أعرف تياراته ولا مياهه ولا سواحله ولا رياحه ، ولكن لابد من خوضه وإن تحتم الغرق فيه ..

فمتى بدأ - إذن - تاريخنا الحديث - مع " قانون مصرى " ولماذا لا نعرف - حتى الآن - الإلتزام - طوعاً - بقانون ؟ !

حكم القانون " بالتراضى ..
وتحديث ثقافة البرطلة !

يقــول الرجل – من أولاد الناس عندنا " إحنا مش وش محاكم " .. وذلك لكى يؤكــد أنه – وأسرته – من سلالة ناس أفاضل ، ولكى يبتعد بنفسه أو بأحد أفراد أسرته عن الوصول بمنازعاتهم إلى المحكمة ، حيث ستعلن كل الأمور التى يعد سترها رمزاً للكرامة وتأكيداً لأن .. " كل شئ تمام " .. مع أنه قد لا يكون هناك أى شئ – مطلقاً – تمــام . كما أن دخول المحكمة أمر غير مضمون النتائج ، ففى المحكمة ، محامون كما أن هناك قضاة ، والرجل نفسه – أو خصمه الذى هو أيضاً ينتمى إلى ناس أفاضل – يقول عن اللصوص أو عن النصابين أنهم ، مثل " الأفوكاتو .. يأكلون مال النبى ! " .

قد يكون هذا موقفاً – أو تعبيراً عن موقف نفسى وفكرى كامن فى أعماق ثقافتنا القومــية – إزاء الحاكم والحامين (أى إزاء : الهيئة القضائية ..) .. ولكننا نراه أيضاً موقفاً إزاء مبدأ " حكم القانون " نفسه ..

فمن المؤكد أن شعبنا فقد منذ زمان طويل ثقته فى مسألة القانون هذه (ربما بسبب ظــلم الحكام طوال ألوف السنين ، أو بسبب إنشغال الحكام بتطبيق قوانين خاصة بهم تكفــل مصالحهم) .. وفى " تراثنا الثقافى الشعبى " أشياء كثيرة توحى بأن فقدان هــذه الثقة حقيقة "عادية" . ولعلنا جميعاً نعرف المثل الشعبى الذى يقول : " أنا راضى ، وهــو راضى .. مالك إنت – بقى – ومالنا يا قاضى ! " .. إنه مثل يعنى أن لكل إثنين – وطبعاً لكل واحد – الحق فى أن يقيم قانونه الخاص ، طالما هو " راض " أو "

مبســوط " .. وطالما لا يشكوه ولا يشكو منه أحد ، فالآخرون بدورهم سيفعلون كما فعل ، ولن يدعو أحدهم " القاضى " إلى التدخـــل فيما يخصهم ..

المدهـــش أن يوافق " القاضى " على هذا الوضع ، وأن يشجع عليه ، وأن يشارك فــيه.. حدثنى من أثق تماماً فى صدقه قال : أنه واجه مشكلة مع مالك منزله ، الذى هو جــامعى متعـــلم ، سافر وعرف أحوال الدنيا ، وكان المالك يريد أن يبنى عمارة فوق العمـــارة القديمة التى إشتراهــا، وأشترى معها ذمة رئيس الحى وإدارته الهندسية .. وفى المناقشــة ، كان صاحبى يقول لكل مـــن مالك العمارة ومالك السلطة فى " الحى " وفى المحافظــة وفى النيــابة : " بينى وبينكم القانون والعلم " .. ومع ان بعضهم حقوقيون ، والآخرون مهندسون ، فأنهم لم يصغوا لا لصوت القانون ولا لصوت العلم ، والمدهش أن ينضـــم إليهم الجيران (فى العمارات الأخرى .. طبعاً) لكى يعتبروا صاحبى رجلاً مــتحذلقاً ، أو مفترياً أو احمقاً .. ورغم لجوئه - فى النهاية - إلى قوة سلطة أعلى لكى تنفذ القانون (بحكم قوتها ، لا بحكم منطقية القانون !) فإن المشكلة لم تحل فى النهاية إلا بالتراضى ، أمام القاضى (الذى هو رئيس الحى ومهندسيه) بأن تنازل صاحبى عن جزء من القانون ومن العلم ، وقبل مالك العمارة أن يتنازل عن جزء من " الجريمة " التى كان قد دفع ثمن إرتكابه لها (دون أن يدرك أنها جريمة ، فهو رجل يصلى ويصوم ويطلق لحيته ويــرتدى جلابــية بيضاء وزوجته محجبة ويكثر كثيراً من ذكر الله ويروى الأحاديث ويــرتل الآيـــات البينات من الذكر حالة فراغه من العمل !) .. وقنع بأن يبنى ثلث عمارة فوق العمارة القديمة بدلاً من بناء عمارة كاملة .

ونحـــن مـــثل صـــاحبى - إذا كـــنا محظوظين مثله - نرضى بتلال القمامة عند نواصـــى الشـــوارع ، ونساهم فى زيادة إرتفاعها ، وبدخان حريقها يمتد مع نسائم الـــربيع اللطـــيفة ، محملاً بروائح العفونة المحترقة ، من أقصى جنوب شرق القاهرة إلى

أقصى شمالها الشرقى ، ونرضى بألوف السيارات على الأرصفة ، بينما عشرات الألوف غيرهــا تسد الشوارع القليلة التى يمكن السير (أو التجمد) فيها (أقل من ٥ % من مســاحة طــرقات المدينــة) ونرضــى بألوف الميكروفونات والكلاكسات تملأ المدينة ضــجيجاً، وبــألوف الأمــتار المكعبــة من " السوائل " تنساب فى الشوارع والأزقة والحوارى، وبألوف – أو عشرات الألوف – من الموظفين لا يعملون شيئاً (حرفياً)، وبمدينــة تقــام فوق الجبل بلا نظام للصرف فتهدم " تصرفاقا جزءاً فجزءاً فوق ألوف العشش التى أنشأها تحت الجبل مئات الألوف اللذين تركوا ألوف التجوع والكفور على أمــل أن يبحوا فى المدينة الخضار الذى لم تعد ألوف كفورهم تزرعه وإنما تزرع مكانه آلاف المــنازل القبيحة المبنية بالطوب المصنوع من طين الحقول التى كان يفــترض أن تــزرع ذلك الخضار . و نطالب بأن يتجاهلنا " القاضى " حين نحرق الطين مثلما تجاهلنا حين تركنا ألوف كيلو مترات الترع والمصارف تسدها قمامتنا و " تصريفاتنا " أو تسدها نــباتات "ورد النــيل" الخضــراء الجميلة جمالها المميت ، ونرضى بأن تصلنا الكهرباء بكابلات معلقة على أعمدة أصونة العزاء الخشبية ، لأن أعمدة النور إشتراها الحدادون فى نفس المدينة القريبة من الخفراء ، والموظفين ، والكهرباء تصل فى قوة الشموع و لأن مدير محطة المحولات لا يحب التليفزيون !!

الرضا يعم الجميع ويشمل كل الأطراف فما للقاضى وما لهم أو : وما لنا ؟ .

* * * * * * * *

فى مناقشة ممتعة ومعلمة ، مع الزملاء الأعزاء أساتذة قسم الإجتماع فى جامعة عين شمــس حول تكوين ثقافتنا المعاصرة ، تذكرنا أن أستاذة باحثة (لا يحضرنى اسمها الآن للأســف) كتبــت رسالة – أو بحثاً – عن : " نظام البرطلة فى مصر فى القرون الوسطى " . ونظام البرطلة يقضى بأن يدفع المستفيد " برطيلاً " لمن يطلب منه مصلحته

أى من الموظف أو المسئول : وفى " ثقافتنا " إبان عصورنا الوسطى الطويلة – التى أمتدت من نحو القرن الثامن إلى نحو القرن العشرين – كان الموظف أو المسئول يحصل على وظيفته – غالباً – مقابل برطيل يدفعه لمن يملك أن " يعينه " .. ولذلك فقد عشنا زهاء عشرة قرون ونحن نبرطل بعضنا البعض بالمال أو بالكلام المداهن دون أن نمتعض ، وكان ذلك حتى وقت قريب ينطبق على كل أنواع القضاة ورجال الدرك والشرطة والجباة والأطباء وحراس البوابات والترع والمخازن والجمارك والحمامات والوكائل وكتبة دواوين الوقف والحسبة والمواريث والمعاشات و " الجامكية " أو " السمك " طعام المجاورين والجتود والخفر .. أى أننا كنا نبرطل بعضنا البعض بما فينا " القاضى ". فلما ظهر القاضى الذى لا يقبل برطيلاً ولم يجلس فى مكانه لأنه دفع برطيلاً، إخترعنا المثل المشهور : " أنا راضى وهو راضى .. مالك إنت بقى و مالنا يا قاضى " .. أى أننا فضلنا أن نتواطأ سوياً لكى نسرع بتسهيل أمورنا بالطريقة التى إعتدناها ، بدلاً من أن " نبطئ " هذا التسهيل أو نعقده إذا تركنا هذا القاضى النزيه ، أو الفاضل حقاً يتدخل ..

ولكن المسألة لم تكن أبداً بهذا القدر من البساطة .. ذلك أن " القاضى " الذى أقصد به الحاكم ، أو المشرع ، أو السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أى : الدولة التى وصفها لنا مفكرونا المحدثون بأنها بدأت التحديث ، ثم صارت " حديثة " هؤلاء بدأوا " التحديث " القانونى بأن إستعاروا شكل " سن التشريعات " – أو القوانين – بالطريقة الغربية ، ولكنهم كانوا يصدرون بالشكل الأوروبى تشريعات عثمانية فإذا لم يجدوا فيها ما يكفيهم إستكملوها بالتشريعات الفرنسية : وكانت التشريعات العثمانية تعبر – بالطبع – عن ثقافة لا تعترف بما نسميه الآن الحقوق الدستورية للإنسان ولا تعتبره مواطناً ، وإنما " رعية " أو حتى " عبداً " .. بينما كانت

التشريعات الفرنسية تعبر عن ثقافة مغايرة : كانت القوانين العثمانية متخلفة ، والفرنسية مختلفة ، وحلاً لهذا الإشكال ، ومنذ عصر الخديو سعيد ، بدأ إزالة التناقض بالإكتفاء بالقوانين الفرنسية (أو الأوروبية عموماً) فيما يتعلق بالأمور المالية والتنظيمية (المدنية) مع رفض تلك القوانين كلياً فيما يتعلق بمسألة الحقوق الدستورية (التى كافحت من أجلها الحركة الوطنية المصرية) .. بينما ظلت التشريعات الموروثة ، المنسوبة إلى الشريعة الإسلامية طبقاً لتفسيرات فقهاء عصر الإنهيار الإجتماعي والثقافى فى العصور الوسطى ، هى التشريعات التى تطبق إسمياً على مجال العلاقات الشخصية (الزواج والطلاق والوصاية والميراث) ..

أقول أنها ظلت تطبق "إسمياً " أو شكلياً فقط ، لأنها ظلت تطبق إما تبعاً لتفسيرات متخلفة وضيقة الأفق ، وتبعاً لتكييفها حسب التقاليد القبائلية التى يسيطر عليها كبار الذكور (الأجداد أو الآباء غالباً أو الأشقاء أحياناً) أو كبار الملاك أحياناً .. وحتى حينما فرض تطورنا الإجتماعي – الثقافى – السياسى ، أن يصدر تشريع مدنى ، أصيل وحديث وهو الذى كتبه الفقيه العظيم عبد الرزاق السنهورى ، وحتى بعد أن حصلت الحركة الوطنية على سلسلة " اللوائح العامة " ثم الدستور فيما بين ١٨٦٥ و ١٩٢٣ ، فإن التطبيق ظل محكوماً بميراث ثقافة البرطلة ، وتحكم الكبار ، من الرجال أو شيوخ القبائل ورؤساء العائلات والملاك ، لأن هـذا الميراث ظل هو " المكون الرئيسى " لثقافتنا التى يعيشها الناس فعلاً فى الجزء الأعظم من مجتمعنا : الجزء الذى يمثله الريف كله (الصعيد والدلتا) والغالبية العظمى من سكان المدن النازحين من الريف والتى أخضعت المدن لميراث تخلف الريف دون أن تتمكن من تعلم مقتضيات الحياة فى المدينة ، حتى من " المتعلمين " : ذلك أن التعليم ، حتى إذا إفترضنا " حداثة " مناهجه لن يكون مؤثراً إذا لم تطور أشكال ممارسة الحياة الفعلية فى المسكن وأنماط العمل وأدواته

وفى تنظيم المستوطنات البشرية ، من قرى أو مدن ، و فى هيكل البناء الإدارى الحقيقى لأجهـزة الحكومة ومؤسسات " تسيير " المجتمع ، وفى علاقات سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وفى الدور المطلوب عملياً من تنظيمات المجتمع الحرة، التى لا تتبع الحكومة ، ولكنها تتبع الدولة وتكون جزءاً منها بوصفها ممثلة للمجتمع : فالثقافة لا تكون حديثة إذا لم تكن " الحياة " حديثة ، كل تجليات الحياة المتكاملة المتفاعلة بما فيها الثقافة نفسها ..

....

بقينا عشرة قرون " نبرطل " بعضنا بعضاً ، وفقاً لأسس فى إدارة المجتمع ورثناها مع ثقافـة كانـت ترى مصر كلها : " بقرة تحلب " بصرف النظر عن الحقوق وعن تقنين الواجبات ، وكان هدف ثقافة البرطلة ، أن يتمكن كل واحد من صنع قانونه الخاص (تمامـاً مـثل ثقافة الفتونـة أو الفهلوة التى إكتشفها بعمق نادر ، نجيب محفوظ) .. ولم يـتمكن العقل المصرى " الحديث "من تطوير رؤية خاصة به ، يستخلصها من " تاريخنا الثقافى - الإجتماعى " الخاص ، وهى الرؤية الضرورية لبناء ثقافة " قومية " حقاً - بما يصدر وفقاً لها من قوانين أو بما يوضع - على أساسها - من مناهج دراسية أو برامج حزبية : لقد بدأت ملامح تلك الرؤية تتشكل منذ الستينات ، ولكنها لم تصبح مؤثرة إلا حيـنما إكتشـفنا " غابـة القوانين " متضاربة ، وغابة مناهج التعليم : حين ذاك بدأنا التصفية الفعلية لثقافة البرطلة (والفتونة والفهلوة) وبدأنا " التحديث ..

عشوائية المدينة .. و مفهوم" القانون " المفقود

ليس صعباً أن نكتشف أننا كمجتمع وكمواطنين – لم نعرف بعد قيمة " الالتزام طواعية بقانون " معرفة واعية وعملية .. ليس ذلك صعباً إذا تأملت – من نافذة قطار بطيء كما حدث معي قبل أسبوع و أنا عائد إلى القاهرة من الأسكندرية – أكداس المنازل و الورش و الزرائب – شبيهة الخرائب – تمتد عدة كيلو مترات طولاً و ربما مثلها عرضاً – تقطعها عشرات الدروب شديدة الضيق و تغطيها ألوف الأطنان من القمامة " التاريخية " .. كل هذا – و أكثر منه – يمكن أن تراه في " المجاهل " الممتدة على الناحية الأخرى – مدخل القاهرة الشرقي من جهة طريق مسطرد – إذا إخترقت " عزبة الجمهورية " و ما وراءها قادماً من مسطرد متجهاً إلى " مصر الجديدة " عبر عين شمس و المط[illegible] القاه[illegible] الذى " نما " فى نصف القرن الأخير .. يقابله ربع آخر نما ، قبل ذلك بألف سنة – فيما بين بابي الفتوح و النصر حتى القلعة و إمتدادها شرقاً من باب الشعرية إلى ساحة اللقاء فى المطرية ، و جنوباً إلى ساحة اللقاء عند مشارف مصر القديمة .. و بينهما " الربع " الذى نما فى القرون الأربعة التى تتصل بين تشييد الفسطاط و تشييد " القاهرة " .. كل هذه " العشوائية " فى شق الشوارع و الأزقة :: أو بالأحرى فى إقامة أكداس المبانى فتظهر فيما بينها دروب لم يكن مقصوداً لها أصلاً أن تكون شوارع و لا – حتى – أزقة أو حوارى .. يقابلها جميعاً " الربع " الأخير فيما بين العتبة الخضراء و الكورنيش و ما وراء عبر النيل إلى الغرب و فيما بين " ميدان روكسى " إلى أعلى المنيل ، و إمتداده الرمزى فى المعادى : ذلك الربع الذى صنعه " عصر النهضة " أو " التحديث " سمه ما شئت ، فألصقه إعجاباً و إعتسافاً ببقية جسد المدينة الرث المتهالك القديم .. فتكون النتيجة [illegible]تيقة ، عشوائية بلا نظام تخرج

منها أو تلتصق بها أحياء تبدأ جديدة ثم تستسلم لغزو العشوائية و الفوضى و القذارة ، فلا يكون تحديث و لا تكون حداثة .

و إذا كـــان هذا هو ما حدث بالنسبة للمدينة و مكوناتها أى للمباني و المساكن و المحـــلات ودور العـــبادة و الترفيه و المدارس و المكتبات و المستشفيات .. إلخ .. فانه حـــدث بالضبط بالنسبة للأجزاء " المعنوية " من بنائنا الحقيقي ، أو ذلك الذى تخيلناه و توهمـــنا أنه هو بناؤنا الحقيقي : توهمنا مثلاً أنه قبيل قدوم " الأفرنج " كان "القانون " الـــذى يحكمنا و نحتكم إليه هو " الشريعة الإسلامية " السمحاء ، و أنه مع النهضة (و رموزها : الأوبرا القديمة مثلاً ، أو شركة الترام ، أو إنشاء الجامعة ، أو دستور ١٩٢٣ ، أو إنشاء سينما أوليمبيا و فرقة رمسيس أو ترجمة كتاب داروين عن أصل الأنواع ، أو نشـــر طه حسين كتابه عن الشعر الجاهلي ، أو صدور جريدة الوقائع بالعربية أو إختفاء الســـجع من عناوين الكتب و مقالات الصحف ، أو إكتشاف فرح أنطون لابن رشد و عقلانيته ... إلخ .. إلخ .. هذه الرموز للنهضة) فقد أصبح أيضاً مجتمعنا مجتمعاً " حديثاً " يحكمه " قانون " واضح يعرفه الجميع و يلتزم به الكل عدا المجرمين بالطبع ..

و لكن الحقيقة هى أنه لا الشريعة الاسلامية السمحاء كانت هى القانون الحاكم ! و لا المجـــتمع المصـــرى صار مجتمعاً حديثاً ، و لا حتى صار مجتمعاً منقسماً بين حديث و قديم، إنما كان مجتمعاً عتيقاً بلا إدراك لمعنى القانون ،على الأقل حتى عام ١٩٤٦ .

فى ذلك العام تم إلغاء المحاكم المختلطة (التى كان قد إتفق على إلغائها فى معاهدة مونترو عام ١٩٣٧) و صدر أول قانون مدنى مصرى متكامل يعتمد — بنسبة ٨٥% من مواده على الأقل — على أصول الشريعة و على إجتهادات كبار الأئمة الفقهاء .

قـبل ذلـك التاريخ القريب للغاية ، كانت القوانين السائدة التى تحكم " الأهالى " وحدهـم خليطاً من الأعراف الموروثة البدوية أساساً و غالباً ذات أصول آسيوية ؛ ثم أفريقيـة ثانيا ، و من القانون العثمانى : و القانون العثمانى كان صورة أخرى من قوانين كل الدول " الاسلامية " التى تلت عهد الراشدين ، أو ربما عهد الشيخين أول الراشدين و ثانيهما .. قانون يعلن أنه ليس إلا تطبيقاً لنصوص الشريعة و أحكام الأئمة المستخلصة منها ، فى ضوء هـذا المذهب أو ذاك . و كان يفترض أنه المذهب الحنفى فى الدولة العثمانية ، التى حكمتنا طوال القرون الأربعة الأخيرة قبل " النهضة " أو التحديث .. و لكنـه – فى الواقع العملى – قانون يستند حرفياً إلى مصالح السلاطين و طبقة الحكام العثمانليـة (طبقة القولار) : و هذه الطبقة بأسرها ، بما فيهم ولاة مصر " الباشوات " كانـت تـتكون من عبيد السلطان الذين يعتقهم (حسب مزاجه و حسبما يرسمه لكل منهم) : هؤلاء – أولاً – كانوا " معفيين " من تطبيق الشريعة ، و لهم قانونهم الخاص – المستمد من قوانين و أعراف القبائل التركية قبل الاسلام . ثم أن الأحكام – الجنائية و المدنية و الإدارية و المالية – التى كان يصدرها الولاة – كانت أحكاماً لا علاقة لها – لا بالروح و لا بالنص – بالشريعة .. لم تكن الشريعة – فى الحقيقة – مطبقة إلا فى المسائل الشخصية الخاصة بالرعية : الزواج والطلاق والمواريث وما فى حكمها ــ كشراء رقيق أو عتقه ؛ أمـا المبانى والمرافق والايجارات والأسعار والضرائب والعقوبات والخدمات والواجبـات كلها والحقوق بأسرها ، فكانت تتحدد وفقاً لقرار الوالى ، أو الكتخدا (نائـب الوالى وممثله الشخصى) مهما كان القرار... وطبيعى أن تكون تلك هى طبيعة المجتمع فى تعاملات أفراده أو هيئاته : فالعمدة أو شيـخ البلد ، أو شيخ الحارة أو شيخ الطائفة أو شيخ الحرفة ، ورئيس " الثمن " ــ أى ــ قسـم الشرطة أيامها ــ أى كل " مسـئول " فى كـل مسـتوى له قانونه ، وقانونه هو قراراته الناتجة من تفاعل مزاجه الشخصـى مـع أمزجة من يتعامل معهم فيقابل قوتهم بقوته ، أو مصالحهم بمصالحه أو

قدرتهم على خلعهم .. أو ربما قتلهم أو الاكتفاء بمصادرتهم .. و أخذ أموالهم و بيع عيالهم في سوق الرقيق..

أما المشايخ (رجال الدين ، شيوخ الاسلام كما كانوا يسمون في النظام العثمانلي) فلم تكن لهم وظيفة الا اصدار الفتاوى بتحليل ما رآه السلطان، أو ما رآه رجاله : لقد أفتى شيخ منهم للسلطان بجواز قتل جميع أخواته و أبناء عمه وأعمامه – أى كل من قد يحق له أن يكون سلطاناً – و صار ذلك " قانوناً " في الدولة ، الى أن حل محله قانون آخر يقضي بحبس كل هؤلاء وحجبهم عن العالم ، حتى تتلاشى قواهم : كان القانون الحقيقي هو إرادة صاحب السلطة ، ووظيفة الشيخ : هي تحليل القرارات بالفتاوى .

و كان هذا هو الوضع ، كما نعرف حتى عصر الخديو اسماعيل (باني النهضة : الاوبرا ، وغيرها .. الخ) حتى انتزع الغربيون منه – و من ابنه توفيق بعده – جزءاً من السلطة و بالتالي من القدرة على فرض القوانين (و كانوا قد انتزعوا قبل ذلك نفس الحق من السلطان العثماني نفسه) .. و كان بديهيا أن يفرضوا قوانينهم هم من ناحية ، و أن يخصوا أنفسهم بقوانين خاصة، تمنحهم حقوقاً أكثر (على أهل البلد) و تعفيهم من واجبات أكثر ..

بذلك اكتملت " خلفيتنا " التاريخية مع مفهوم القانون : باعتباره معياراً مقدساً يحدد واجبات الكافة و حقوقهم ، إزاء كل من الدولة ، و المجتمع ، و هيئاته ، و بعضهم إزاء البعض ، وواجبات و حقوق الدولة نفسها ، وواجباتها كممثلة للمجتمع .. و يجعل الجميع : أفراداً ومحكومين و حاكمين ، مواطنين متساوين : لا حقوق لهم و لا واجبات عليهم إلا بقانون ، و إذا سن المجتمع قانوناً ، سنه وفقاً لقانون و بشكل يحدده قانون ، فيصبح ملزماً ، واجب النفاذ على الكافة .. بصرف النظر عما اذا كان " ممثل " الدولة واقفاً يراقب أم لا .. فالقانون وضع – ويوضع – لصالح المجتمع و أعضائه – مواطنين

و هيئات ومؤسسات أى: الدولة و مواطنيها وليس لصالح الحاكم : و الدولة مسئولة عن كفالة تنفيذه بواسطة الحكومة .

تخلو خلفيتنا التاريخية – تماماً – من هذا المفهوم : فلا " تراثنا " التاريخى ، الاجتماعى ، السياسى ، عرف مثل هذا المفهوم أبداً (و حتى عصر الراشدين ، أو الشيخين – عرف استثناءات كثيرة) و لا " الغرب " : أو عصرنا " الحديث " منحنا إياه : كان " الفقه " فى تراثنا إجتهاداً عظيماً قامت به عقول نبيلة ، و لكنه لم يكن ملزماً للسلطان و لا للولاة (فى الحقيقة الفعلية التى رسمها بأمانة مؤرخون عظماء) و لم يسمح تاريخنا بتطوير الهيئات التى تضمن جعله ملزماً ، و جاء الغرب – غازياً – ففرض قانونه الخاص و لمصلحته الخاصة . و فى عام ١٩٤٦ فقط سمح تطورنا الاجتماعى – الثقافى – السياسى ، بأن يكتب أحد أجلاء فقهائنا (عبد الرزاق السنهورى) أول " قانون " مدنى شامل ، و كان " شكل" دولتنا قد تطور بفضل الكفاح الوطنى ضد استعمار الغرب و بفضل ما تعلمناه من الغرب نفسه حتى أصبح شكل دولتنا يسمح بإصدار مثل هذا القانون . و لكن لا مضمون تلك الدولة ، و لا مضمون تكويننا الاجتماعى الثقافى كان يسمح بالإلتزام به و لا بالعمل على إلزام أطراف التكوين الاجتماعى به : كان بدوره ، جسماً جديداً ، غريباً ، ألصق بـ " جسم " تكويننا الاجتماعى الثقافى الذى لم يعرف مفهوم القانون الملزم ، مهما كان فى صالح المجتمع و الذى يلتزم به الناس طوعاً .. لأن القانون ، بقى كما كان فى تراثنا : إجتهاداً نبيلاً لفقهاء عظام ، و لكن يسعى كل واحد، أو كل صاحب سلطة مهما كان مستوى سلطاته ، لأن يتحايل عليه لمصلحته أو لأن يبيع سلطته و قراره لمن يدفع أكثر. و لأن المجتمع لم يطور لنفسه الهيئات أو الآليات و التى تسمح للمواطنين بمراقبة إلتزام بعضهم البعض بالقانون ، والتى تسمح لهم بإدراك أن إلتزام كل منهم بالقانون ، هو فى صالح الجميع كجماعة ، وكأفراد .

و لذلــك ظــل تكوين مدننا عشوائياً و ظلت تنمو بشكل عشوائى ، نعيش نحن داخــلها بعشوائية ، فى المنازل أو فى الشوارع أو فى المطارات أو الحدائق أو الأسواق أو أمــاكن العمل تماماً مثلما تصنع ثقافتنا الاجتماعية ، الجماعية " المعاشة " الحديثة التى لم تصبح " حديثة " بعد ..

الباب الرابع :

* أمية .. و بيروقراطية

و أشياء أخرى ؟!

تحديث البيروقراطية وحداثتها ..
من برلين إلى القاهرة وبالعكس !

فى أحـــد شهور عام ١٩٩٨ ، أصدر مجلس الوزراء قراراً : " إقتصادياً / إدارياً " مهماً كلـــف بتنفـــيذه وزير التنمية الإدارية . كان مضمون القرار إعادة توزيع " الدرجات الوظيفية " الشاغرة فى مختلف الوزارات والمحافظات والأجهزة الحكومية (البيروقراطية) عـــلى مستوى جميع الإدارات العامة والمركزية . وذلك عن طريق تجميع كل الدرجات الشـــاغرة (ومخصصـــاتها الماليـــة من أجور ومرتبات وحوافز)حتى يتسنى تخفيف أعباء الميزانية العامة للدولة من ناحية ، وتزويد الجهات التى تعانى نقصاً فى عمالتها بالدرجات (الماليـــة)التى تمكنها من العمل بالكفاءة المطلوبة من ناحية أخرى.. ولكن الواقع الفعلى طـــرح " حقيقة " مختلفة : فقد تمكنت" بيروقراطيات " جهات عديدة من إخفاء الكثير من الدرجات الشاغرة لديها (إن لم يكن غالبيتها) لكى تتمكن تلك البيروقراطيات من إعادة توزيع المخصصات المالية المخبأه فى نطاق موظفى الإدارة المعنية فى صورة "حوافز" وأجور إضافية وبدل عطلات .. إلخ .. وهو أمر يسمح به القانونُ فعلاً .. ولم يكن ليتم ذلك الإخفاء ثم إعادة الإستيلاء على المخصصات المالية المخفية دون تغاضى (معلن أو صامت) البيروقراطيات الأعلى التى تسيطر بالقانون أيضاً – على أسلوب صرف تلك الأبواب من الميزانية .

هـــذه واحدة ، وقعت فيما يعلم كاتب هذه السطور – مرة واحدة على الأقل ، أما الثانية ، فتقع عدة مرات كل سنة " مالية " من سنوات الحكومة ، على جميع مستويات الجهاز البيروقراطى للدولة ..تلك هى عملية الإعلان عن وظائف شاغرة (من مستوى : الإدارات المركـــزية فمـــا فوقها.. أى إلى مستوى القطاعات والهيئات .. إلخ)ويتضمن

الإعـــلان (عـــادة وكما ينص القانون) الشروط المطلوبة لشغل الوظائف ومواصفات الوظـــائف نفسها بكل جوانبها ويحدد موعد : "الإمتحان " ومكانه .. كما تتولى الجهة المعلنة تشكيل لجنة الإمتحان من كبار موظفيها ومعهم – بالقانون ..أعضاء من الأجهزة العلـــيا الإداريـــة والقانونية للدولة .. غير أن ما يحدث في الواقع الفعلي هو شئ لم يكن ليخطر في بال أي واحد من علماء إجتماع الإدارة والإقتصاد وفلاسفة القانون الإداري لإجتماعـــيين .. حـــتى ولو كانوا من وزن عالم الإجتماع الألماني الكبير ماكس فيبر أول وأشـــهر من وصف وحلل البيروقراطية وأهميتها في تأسيس وإدارة الدولة الحديثة – في عشـــرينات القـــرن العشرين . فالذي يحدث – في الواقع الفعلي – هو أن تكون نسبة تـــتراوح بـــين ٧٠ إلى ٨٠ % من الناجحين في الإمتحان ثم المعينين في النهاية هي من الأقـــارب الأدنـــين للعاملين (الموظفين ثم العمال) في الجهة المعلنة مع توزيع الباقي – بحســـاب دقيق – بين أصحاب التوصيات " المهمة " من خارج " العائلة " المحلية ، وبين بعـــض ".الغرباء " ... وهؤلاء – غالباً ينقسمون بين أصحاب المواهب الخاصة حسب فهـــم : " السلطة المختصة " – أي رئيس الإدارة وممثليه في لجنة الإمتحان – لعبارة : " المواهب الخاصة " .. و هذا إضافة – بالطبع – إلى "الإجراءات " القانونية (قانونية دائما .. !) لتغـــيير وظيفة شخص بعينه ليعمل في غير تخصصه الذي امتحن فيه ؛ أو لنقله إلى مجال آخر غير ما أثبت " الامتحان " – و لو على الورق – أنه خبير فيه .. إلخ .. إلخ .

* * * * * * * * *

و كـــل هذا رغم أن " العالم الاجتماعي " الكبير ماكس فيبر أكد منذ بدايات القرن العشرين في برلين في دراسته لتطور المجتمع الحديث (الصناعي الرأسمالي أو الأشتراكي) مـــا معناه أن : "البيروقراطية " هي أعلى تجسيد للعقلانية ؛ لأنها بدأت – حسب قراءته لـــتواريخ بريطانـــيا وهولندا و شمال فرنسا و جنوب وشمال غرب ألمانيا الحديثة – في

صـــورة: " قاعدة غير شخصية و غير متحيزة من القوانين و الإجراءات التى استحدثت على أساس " عقلانى " لإدارة شؤون المجتمع و إدارة العلاقات بين " مؤسسات " المجتمع و أفراده .. و أيضاً رغم أن ماكس فيبر "علم" دهاقنة الإدارة و فلسفة القانون الإدارى الإجـــتماعى - أن نشـــوء و تطـــور تلك البيروقراطية كان يعنى : " تجاوز و نفى كل الاعتـــبارات غـــير العقلانـــية السابقة (فى عصور المجتمعات الزراعية / الفلاحية - أو البدوية) التى كانت اختياراتها لأجهزتها الإدارية - تستند دائماً على اعتبارات الوراثة و القرابة و البلديات و التشابه - أو التطابق - الثقافى . و رغم أيضاً أنه قال - إضافة لكل ما سبق -- إن نشوء تلك البيروقراطية ، كان جزءا من نشوء : " المؤسسات المتخصصة " لأداء مهام معينة ، تضم البيروقراط (الإداريين) و التكنوقراط (الفنيين) فى إطار مجتمع أصـــبح بشكل متزايد منذ القرن السابع عشر - يعتمد على : " تقسيم العمل " - الذى تطور - أو نما- من قلب المجتمعات الزراعية الفلاحية .

أمـــا فى عصر المجتمع الحديث (الصناعى - رأسمالياً كان أو اشتراكياً) فقد رأى فيبر أن القرار الذى تصنعه و تتخذه البيروقراطية (و زميلتها التكنوقراطية) فإنه يستند إلى قواعد وقوانين موضوعية و مجردة تستمد مشروعيتها من مناهج العلم و مكتشفاته : العـــلم الطبيعى وتطبيقاته التكنولوجيّة المحسوبة رياضياً ، أو العلم الاجتماعى المستخرج مـــن دراســـة و فحص كل من التاريخ و الواقع دراسة إحصائية (أو تجريبية) واقعية تختلف اختلافاً كيفياً و جذريا عن تصورات ماركس الطبقية ، و عن تصورات الوضعيين الوظيفـــية - و هذا هو ما أعطاها قيمتها الفكرية و العملية العظمى المستقبلية -- إلى الآن - فى الغـــرب ؛ ذلـــك لأن الفرد أصبح هو الوحدة الأساسية للمجتمع الصناعى الحديث لا الجماعة السكانية و لا الجماعة الـــ : " قرابية " العائلية مثلما كان الحال فى المجتمع الزراعى الفلاحى القديم .. و هؤلاء الأفراد المتعلمون المتخصصون هم من تشكل

ـــنهم المؤسســـات المتخصصة فى أداء مهام معينة ، محددة للمجتمع و للأفراد على حد سواء ، و لذلك فإن البيروقراطية هى أسمى تجسيد لهذا التكوين (التركيب) العقلانى : إنهـــا (كانت – عند ماكس فيبر) التجسيد الأنموذجى لانتصار " المنهج " و : " الخبرة العلمـــية " فى الحياة الاجتماعية . فالموظف المسؤول ، المدرب و الخبير – و الذى يختار على أساس تعليمه وتدريبه و خبرته هو عماد كل من الدولة الحديثة و الحياة الاجتماعية فى الغـــرب .. لا الطـــبقة – أو الانتماء الطبقى و لا الملكية (أو الحيازة المادية) و لا الوراثة ..

و مع ذلك فإن عالم الاجتماع الألمانى الكبير كان أبعد ما يكون عن النزعة الخيالية أو "المثالـــية" الـــتى توحـــى بهـــا كـــل هذه الصفات " الإيجابية " التى خلعها على.: " البيروقراطية الحديثة " فى الغرب الصناعى (رأسمالياً كان أو اشتراكياً) مثلما بين فى أهم كتـــبه : الاقتصاد و المجتمع – الذى جمع مسوداته و حرره تلميذا فيبر الكبيران : جونتر روث و كلاوس فيشيش و صدر عام ١٩٢٢ بعد موت فيبر بعامين – و صدرت ترجمته الإنجلـــيزية فى نيويورك عام ١٩٦٨ : فلقد رأى فيبر أو تبصر بالعيوب " غير الحداثية " الـــتى تلحق بهذه البيروقراطية الحداثية (أو صانعة التحديث والحداثة الرئيسية) الأمر الـــذى يجعـــلها تـــبدو ذات جذور قوية ضاربة فى أرض العصور و المجتمعات الزراعية الفلاحـــية التى أخرجت هى منها أسس و منهجيات المجتمع الحديث و عقلانيته – كما رأى فيبر " الدوافع " التى تكفل للبيروقراطية الحديثة تلك أعذارها المفهومة لسلبياتها . و سوف تكون لنا عودة ضرورية إلى هذا النقد " الاجتماعى " الفيبرى للبيروقراطية ، غير أننا نحتاج أولا إلى أن نتساءل :

هل تنطبق كل تلك الأوصاف العقلانية الحداثية على : " بيروقراطيتنا " التى أنشأها مشروع التحديث منذ بداياته فى مصر (قبل مائتى عام – و التى لا يمكن طرح افتراض

فيـــير من أنها هى التى أنشأت هذا المشروع) .. ثم راح يزودها بأدوات الحداثة – من تعلـــيم و تدريب و قوانين ونظم و هياكل وظيفية و توصيف لها و إجراءات .. و لكنها ظلـــت – حـــتى عام ١٩٩٨ على الاقل تستخدمها كلها – بالقانون – لكى تحافظ على عقليـــتها التى نكتفى نحن بوصفها بهذه الصفة الحميدة .. صفة : البيروقراطية ؟ و إذا لم تنطـــبق على بيروقراطيتنا تلك المواصفات رغم ضرورتها القصوى لإنجاز تحديث المجتمع المصرى (ضرورة كل من البيروقراطية أو الجهاز الإدارى ، ومواصفاتها الحداثية العقلانية – معاً) .. فما السبيل لتحديثها .. و هو ما يبدو شرطاً ضرورياً لتحديث المجتمع ؟ ! .

التنمية و : "تحديث البيروقراطية "
من منظور ثقافى ..

.. و لم يعد هناك من يشك فى أن : " تحديث مصر " يحتاج إلى " تحديث الجهاز الإدارى " للدولة ، أو ما نسميه اختصاراً ، و يسميه علماء اجتماع الحكم و الإدارة : البيروقراطية. ولعله من الأدلة (النظرية العلمية) المهمة فى الدراسة الاجتماعية لظاهرة التحديث Modernization و الحداثة الاجتماعية Modernity التى تبعتها – فى مهدها الأول – أى أوروبا الغربية – أن واحداً من أكبر علماء تلك الدراسات (الألمانى الكبير ماكس فيبر) ربط بين تطور البيروقراطية – تحديداً .. و بين التحديث و الحداثة الاجتماعيين . كان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين حين كانت تتفاعل – بعنف أو بسلاسة – فى أوروبا – مجموعة النظم أو الأنساق التى تتكون منها المنظومة الاجتماعية كلها : القانونية و التكنولوجية والتعليمية و الاقتصادية و الإدارية على مستويات الدول أو أجهزتها الفرعية أو مختلف مجالات نشاط القطاع الخاص المستقلة عن أو المشاركة مع القطاعات الحكومية ؛ وحيث يؤكد لنا التاريخ الاجتماعى و السياسى و الاقتصادى الثقافى و القانونى ، أن التنسيق بين القطاعين كان يتزايد خلال تلك العملية – عملية التحديث التاريخية طويلة الأمد التى استغرقت ثلاثة قرون بهدف الاسراع بالعملية ذاتها و : " تحسين " أدائها ورفع معدلات و مستويات نتائجها .

و لقد تنبهت قيادات مصر السياسية – منذ منتصف القرن على الاقل – إلى ضرورة تحديث الجهاز الإدارى للدولة . و شاع هذا الانتباه حتى أصبح موضوعاً لدراسات كثيرة وموضوعاً لعشرات – إن لم يكن لمئات – الاعمال الفكرية و الفنية .

و فى منتصـــف القـــرن الماضى ، مع دولة يوليو – بدأ اتخاذ اجراءات فعالة لتطوير جهاز الدولة الإدارى من منظورات مختلفة : منظور سياسى / قانونى باسم : " التطهير " تلاه بعد أكثر من عقد كامل منظور إدارى خالص باسم : " هز الجهاز الإدارى للدولة". وليس الهدف من هذا الحديث – و ما سيتلوه – هو تقييم النتائج ؛ و إنما هو استكشاف مغزى الحقيقة التاريخية المؤكدة: حقيقة الخطأ الفادح لعزل عملية تحديث أو تطهير ، أو " هز " أو تطوير – الجهاز الإدارى للدولة عن عملية التحديث الشامل لمجتمع بأسره ، أى عـــزلها عن عملية التنمية الشاملة– الاجتماعية الثقافية / القانونية / الاقتصادية ، بكل الـــدلالات الواقعية التى تشملها كل من هذه "الصفات " المجردة . فالتنمية الاجتماعية تشـــمل التطوير الأصيل / الحداثى معاً لأوضاع المرأة والطفل – مثلا – على المستوى التعليمى و القانونى و السياسى ؛ و تطوير أوضاع " المستوطنات البشرية " التقليدية و العشوائية و توظيف وسائل غير تقليدية فى التعليم و البيئة .. الخ . و التنمية الثقافية لابد أن تشـــمل مجـــالات التعليم و الاعلام و التثقيف ؛ و كل مجال من هذه المجالات الثلاثة يشـــتمل بـــدوره عـــلى أكثر من مستوى و أكثر من أداة و أكثر من وسيلة توصيل و أسلوب للإتصال و للإقناع .. إلخ .. إلخ . و لا يعنى هذا سوى أنه بقدر ضرورة تحديث الجهاز الادارى للدولة – بقوانينه و أساليب ووسائل عمله و العقلية السائدة و المتحكمة فى هذا العمل أو فى ذلك الأداء – فإن تحديث هذا الجهاز (تطهيره ؛ تطويره / تحديثه) .. الخ قـــد تكـــون مســـتحيلة ثم " عبثية " إذا لم تتم فى إطار عملية التنمية الشاملة : الاجتماعية / الثقافية / القانونية / الاقتصادية للمجتمع ككل بكل الدلالات الواقعية التى تشملها هذه الصفات المجردة .

و يعد الربط الوثيق بين : " التحديث " الشامل و بين تحديث البيروقراطية من جانب؛ كمـــا يعد فهم " التحديث " باعتباره هو : " التنمية الشاملة " من أوضح – و من أهم

معـالم الفكر النقدى الاجتماعى النظرى المعاصر فى الدراسات الخاصة بالتنمية فى العالم الثالث (سوف نستعرض بعض معالم انتاج اثنين من أساتذة هذا الفكر : كلود إيك مدير مركـز الدراسـات الاجتماعيـة المتقدمة فى بـورت هاركور بنيجيريا و ألكساندر جيرشـنكرون – من جامعة تبليس / جورجيا و أستاذ علم الاجتماع التنموى فى جامعة كامـبريدج الامريكية) .. غير أننا لابد أن نتوقف الآن عند مبدأين رئيسيين من مبادئ تحديث الجهاز الادارى للدولة فى المجتمعات النامية ليس فقط ما يتمتعان به من أولوية فى دراسـات الفكر النقدى الاجتماعى عن التنمية فى العالم الثالث ، وإنما لما يتمتعان به من أولوية فى التخطيط المصرى للتنمية الشاملة .:

المـبدأ الأول هو الأولوية القصوى لعملية تحديث – و توحيد – البناء التشريعى للمجتمع ككل و للدولة و جهازها الإدارى بوجه خاص (فى كتاب كلود إيك : العلم الاجـتماعى كصورة من الإمبريالية : نظرية التنمية السياسية – نشر فى إيبادان و لندن عـام ١٩٧٩) و المـبدأ الثانى هو تداخل المراحل التاريخية للتنمية ، و تفاعل عناصرها المنظومـية – الاقتصـادية و الثقافـية و القانونـية بوجه خاص (فى كتاب ألكساندر جيرشـنكرون : الـتخلف الاقتصـادى مـن منظور تاريخى – نشر فى كامبريدج – ماساشوستس عام ١٩٦٢) ..

يؤكـد كلـود إيـك فى كتابه على حقيقة أن البناء التشريعى أو القانونى للدولة وللمجتمع هو ما يمثل نظام العمل .. (آلية) لتشغيل المجتمع و الدولة معاً ؛ و أنه حدث فى كـل الـدول النامية أن ورثت وورثت مجتمعاتها موروثاً بالغ التعقيد و التناقض من القوانـين الـتى سنت فى عصور التخلف و الأستعمار السابقة ، و تداخلت – بالتفاعل الإيجـابى أو السـلبى – مـع القوانين المحلية الموروثة – التى كانت مكتوبة أو شفاهية كالأعـراف و العـادات .. الخ ؛ و أن الكـثير من القوانين التى أستحدثت فى عصور

الإســتعمار وضعت لكى تضمن للقوى الأجنبية تسيير " المستعمرة " وإدارتها بأفضل ما يحقــق مصــالح تلك القوى و على رأسها استقرار الأوضاع أو " تجميدها " عند حالة التخلف القديمة دون خلخلة قد تؤدى إلى أى تطور ؛ و لكى تضمن من الناحية الأخرى أفضل استغلال ممكن لإمكانيات المستعمرة البشرية و المادية لصالح القوى ذاتها .

أما جيرشنكرون فيقدم — فى نهاية دراسته عن تاريخية التخلف و تفاعل عناصر صنع هذا التخلف و تداخل مراحله — يقدم تحليلاً بنائياً متكاملاً يصور بديهية العملية المقابلة: أى بديهية تفاعل العناصر المتعددة صانعة التنمية و تداخل مراحلها التاريخية و إمكانية " حرق " مراحل بعينها إختزالاً للزمن المطلوب لتحقيق التنمية و التقدم عن طريق كل من توظــيف و تطويــر العلم الحديث و تطبيقاته التكنولوجية ، و التعليم . و لا يستخدم جيرشنكرون مصطلح : " التحديث " و إنما يكتفى بمصطلح : " التنمية " لكى يبتعد عما لحــق بمصطلح التحديث من ظلال وبطت دلالته بمحاكاة و تكرار عملية التحديث التى تمت فى أوروبا الغربية بين القرون السابع عشر والتاسع عشر أو العشرين ؛ و مع ذلك فإنه يرى أن الأسس المجردة العامة للتنمية لابد أن تكون هى ذاتها الأسس المجردة العامة التى قام عليها — و حققت التحديث الأوروبى : من التوحيد القومى — فى إطار : الدولة القومــية الراعــية للمجــتمع ؛ إلى تغير المفاهيم المتعلقة بالزمن (الوقت) و المكان (المسافة) و التراتب الهيكلى للمجتمع و منظومة العمل و المعرفة و التطبيق التكنولوجى و الاقتصاد الإنتاجى و النقدى المالى .. الخ .

فى ضــوء هــذا الفهــم العمــلى لأولوية كل من تطوير و توحيد البناء التشريعى للمجــتمع؛ وتفــاعل عناصر صنع التنمية (فالتنمية الشاملة الحقيقية لا يصنعها عنصر واحــد أو وحيد) وضرورة حرق المراحل اللازمة لتحقيقها عن طريق : العلم و التعليم .. فى هذا التصور يمكننا أن نتبين كل من أهمية و جدية الطريق الذى تختطه مصر الآن فى

اتجاه التنمية الشاملة (التحديث؟!) سواء بأولوية تطور و توحيد البناء التشريعى لمجتمعنا – منذ طالبت بذلك قيادتنا السياسية العليا قبل أكثر من سبع سنوات إلى أن اكتملت مرحلة جمع " غابة القوانين " بتعبير الرئيس حسنى مبارك نفسه حينذاك.. أو بأولوية البرنامج الخاص بتطوير التعليم (قبل الجامعى و الجامعى) والبحث العلمى و توظيف التكنولوجيا و إعادة تدريب وتأهيل شباب القوى العاملة من مختلف المستويات و التخصصات ..

غير أن لذلك كله أسسه و منطلقاته الفكرية (الثقافية) التى يتعين مراجعتها ..

تحديث البيروقراطية بين
خطابا التاريخ و تصحيح العقلانية !

.. و لا يمكــن لأى عــارف – معــرفة موضوعية مجردة من الهوى – بتاريخ مصر الحديــث – أن يفترض أو يتصور أن البيروقراطية المصرية "الجديدة " هى نفسها التى جســدت أو مثلــت : " التحديث " الإجتماعى / القانونى / الاقتصادى ؛ و هى التى نشأت مع تزايد قوة الوالى العثمانى ، محمد على باشا ؛ و تزايد قدرته على إحكام قبضته عــلى موارد البلاد .فلقد أنشأ محمد على بيروقراطيتنا الجديدة هذه بأسلوب يجمع بين نظم الدولة العثمانية التى تدرب هو نفسه عليها ، و بين النظم المحلية الموروثة من العصور " المصــرية " السابقة : المملوكية بوجه خاص و التى تركها العثمانيون على حالها ضماناً لإستقرار إدارة البلاد و إحتلاب ثرواتها و العناية بالمرافق الضرورية لخدمة مجتمع زراعى/ تجــارى خضع طويلاً للنظم التى استجلبها حكامه الآسيويون : الأيوبيون ثم المماليك ثم العثمانيون .

لا يمكن لأحد يعرف هذا التاريخ الاجتماعى / القانونى / الاقتصادى و الثقافى بهذه المعرفة الموضوعية أن يسلم بفكرة عالم الاجتماع الألمانى الكبير ماكس فيبر التى أسقطها مــن دراسته – وتأويله لتاريخ خروج أوروبا الشمالية الغربية من العصور الوسطى إلى عصر : التحديث والحداثة : و : " العقلانية " فاستنتج أن البيروقراطية هى التى أنشأت مجــتمع الحداثة بعقلانيته القانونية والعلمية المنضبطة و أصبحت بذلك تمثل أفضل النظم الممكنة لإدارة مجتمع " حديث " يستند إلى حكم القانون و الخبرة و المعرفة العلمية ؛ و باختيار إدارته (أو : الموظفين فيه) وفقاً لما يتوفر لهم من تعليم متخصص و خبرة علمية و عملية و إدراك لأهمية الإلتزام بكل من القانون و التركيب التصاعدى للدولة .

إن الاستنتاج الأقرب إلى الصحة من دراسة " تاريخ البيروقراطية المصرية " الجديدة (لا : الحديثة) هو أن السلطة " العلوية " الجديدة – و هى سلطة غير حداثية بأى مقياس إجتماعى أو قانونى أو ثقافى أو إقتصادى – هى التى أنشأت بيروقراطيتها لكى تنفذ برنامج إعادة ترميم الولاية العثمانية على الغرار العثمانلى المملوكى القادم من " عصورنا " الوسطى – مع تطبيق أهم برامج " التطوير " التى فشل تطبيقها فى عاصمة السلطنة – و هو برنامج " فرض النظام الجديد "– العسكرى والتعليمى العسكرى أيضاً – باقتباس أنظمة التعليم و التدريب و التسلح من واحد من أقوى الجيوش الأوروبية (الجيش البروسى) . و كان الفارق نظراً لإختلاف الظروف الدولية ، هو أن محمد على استقر على استجلاب النظام الفرنسى ؛ و أن نجاحه فى إبادة آخر المماليك (فى المذبحة الشهيرة – و الأنموذجية من النمط السائد لحل الصراعات السياسية فى القرون الوسطى) أتاح له التخلص من أخطر مناوئيه " المنظمين " المتكتلين و المسلحين – بينما تمكن محمد على من تثبيت نظامه لبناء الجيش الجديد و ليس لتحديث المجتمع . و كان تمويله و إدارته فى أيدى الأغوات و الصناجق و الكشافين و الملتزمين ، تماماً كما كان الحال طوال القرون السبعة أو العشرة السابقة (منذ دخول المملوك الآسيوى ، أحمد ابن طولون و شروعه فى تطبيق نظم جماعته العرقية – التركمان – فى مصر) .

كان هذا الإستطراد التاريخى المختصر ضروريا حتى نتبين مدى ارتباط نشأة البيروقراطية المصرية الجديدة هذه بنشأة الدولة " الجديدة " ذاتها و المجتمع الجديد من ناحية ؛ و مدى – أو قوة – غرس جذورهما معا فى أرض تاريخ عصورنا الوسطى – المملوكية و العثمانية (عصور مزجت بذواة آسيوية بتراث المجتمع الفلاحى التجارى القديم) من ناحية أخرى ؛ حتى ليمكننا القول بأن تاريخ محاولات " التحديث " التالية كان تاريخا لمحاولات فك إرتباط كل من المجتمع والدولة بتلك الأرض غير الحداثية ، عن

طـــريق تعلـــيم و تعين : " بيروقراطية / تكنوقراطية " جديدة ، لتصورها حديثة و أنها سوف تحقق " التحديث " بينما تورطت تلك المحاولات دائما – فى خطيئة عزل محاولات " تحديـــث " الجهاز الإدارى و التقنى للمجتمع و للدولة عن أى محاولة لتحديث جسم المجتمع نفسه الذى لا يكاد يكون قد تعرض لأية محاولة للتحديث الحقيقى أى : للتنمية الحقيقية الشاملة حتى خمسينات القرن العشرين ؛ و لم يكن تعبيد الطرق أو مد السكك الحديدية أو وسائل الإتصالات أو حتى الكهرباء . و غيرها و بأحجام بالغة الضآلة ؛ مع تجاهل بقاء العقلية البدوية الآسيوية الفلاحية ، قاعدة للإدارة الجديدة ، عقلية الاعتماد على علاقات القرابة ؛ و بالتشابه الثقافى (الدينى غالبا أو الطائفى) و البلديات و الوراثة (و الواســـطة – الـــتى لم يذكرها ماكس فيبر ضمن قواعد الأختيار البيروقراطى لدى الأنظمة الفلاحية الزراعية) أى دون تنمية شاملة تحقق نشر التعليم الحديث ؛ و فرض قـــانون اقتصادى / اجتماعى / إدارى حديث ؛ و تحويل جذرى للمجتمع من الزراعة و تجـــارة الطعـــام بأســـاليب القرون الوسطى إلى التنظيم العلمى الصناعى .. فالمرافق – المحدودة – المتطورة وحدها لا تصنع تنمية ، و لا تحديثاً .

* * * * * * * *

لقد رأى عالم الاجتماع الألمانى الكبير و هو أشهر من درسوا و قننوا ظاهرة العلاقة بـــين نمو البيروقراطية " الحديثة " و تجسيدها لأسمى دلالات العقلانية فى مجتمعات شمال غـــرب أوروبا (موطن الإصلاح الدينى – المسيحى ، و نمو الرأسمالية التجارية و الثورة العلمـــية – ثم التكنولوجية الأولى ثم الثورة الصناعية الأولى أيضا) و بين نمو المجتمع و الدولـــة (القوميين) الحديثين . رأى أن هذه البيروقراطية بالذات يمكن أيضا أن تميل فى التطبيق العملى إلى الطغيان ، و الجمود الفكرى " القطعى " و الحرفية البعيدة عن التعامل المرن مع متغيرات الواقع . و علل فيبر هذا الميل المناقض لما اعتقد أنه جوهر البيروقراطية

الحديثة بشكل عام ، بأن النزوع العقلاني في " الحداثة " Modernity الغربية هو نزوع عام ، أو أنه يعمل " في العموم " و في أعلى مستوى من مستويات النمو الاجتماعي ، أما في المستويات الجزئية و الدنيا : " فلابد أن يتوقع المرء أن يواجه الكثير من المواقف و التصرفات الجزئية و الفردية غير العقلانية . بل و المعادية للعقلانية و لجوهر التحديث". ولكن هذه المواقف و التصرفات المعادية للعقلانية لا تمثل عند فيبر رواسب أو بقايا المجتمع: "الفلاحي الزراعي" القديم ، و إنما هي تعبر عما يمكن تسميته (بتعبير مفكري التنوير الأوائل في القرن الـ١٨): "الطبيعة البشرية" – أو بكلمات فيبر : "تعبر عن احتياجات و روابط جذرية ، و دوافع نفسية ، و ثقافية متأصلة ، توجه تصرفات الأفراد و اختياراتهم و قراراتهم و أفكارهم ، و تقاوم " خنقها " أو كبتها بواسطة البيئة الجديدة العقلانية و القانونية غير الشخصية (غير الذاتية) و غير العاطفية التي يحكمها القانون و العلم والخبراء " ..

و الحقيقة أن ماكس فيبر تؤيده – في هذا التحليل – أفكار كثير من عقليات (وإبداعات) الغرب التي إنتقدت أنواع " الفساد " الذي أصاب مجتمعات الغرب الصناعية بإبتعادها عن عقلانية حكم القانون و العلم و الخبراء المختارين وفقاً لمعايير موضوعية صارمة . و لعل من أشهر تلك الانتقادات – السابقة بنحو نصف قرن على تحليلات ماكس فيبر ، رواية تشارلس ديكنز الشهيرة : " أزمنة صعبة " التي دارت في مدينة صناعية : " أنموذجية " أطلق عليها ديكنز إسم : "كوكس تاون " و جعلها نسخة من مدينة مانشستر (و صدرت في عام ١٨٥٤) . بل إن دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا الشهير – كان قد سبق ديكنز بعشر سنوات كاملة ، فكتب روايته : " عصر الخراب " و أدارها في مدينة خيالية أطلق عليها إسم : " كونينجزبي " و أجمع النقاد على أنها صورة أيضاً لمدينة مانشستر (قلب الثورة الصناعية في بريطانيا و أوروبا الغربية

بعدهـــا) .بل إن الاتجاه إلى التصـنيع — و التحديث بالاسلوب الرأسمالى القديم ، أصبح يسـمى فى الأدبـيات الألمانـية — قـبل مـاكس فيـبر بـنحو ثلاثين سنة — بكلمة Manchestertum (أو : المانشسترية !).

غـير أن هـذه المدن الحداثية (الصناعية) الخيالية أو الحقيقية ، استطاعت — و ما تزال تستطيع — أن تعالج أخطاء — بل و جرائم " الافراد " التى تقع تحت وطأة الدوافع غـير العقلانية الجذرية فى عقل و نفس الإنسان ؛ و هى قد استطاعت ذلك ، و ما تزال تسـتطيع — تلك المعالجة والتصويب و التصدى الفعال (بالقانون ، مضمونا لا شكلا) بفضل التدعيم المتواصل للنزوع العقلانى والتمسك بأسسه الرئيسية .

أى أنهـا " مدن " استطاعت أو تستطيع تحقيق تصويب الإتجاه العام للعقلانية ، لكى تربح أفضل ما ينتجه هذا الاتجاه و تجنب مساوئه . و لاشك أن " بيروقراطيتها " تساهم فى هـذا التصـويب " العام " بصرف النظر عن " ضرورة " وقوع أخطاء — أو حتى : جرائم . غير عقلانية: و هذا معناه أن تحديث البيروقراطية فى هذا السياق الاجتماعى (الغرب الصناعى) ، قد تم فى إطار — أو فى سياق تحديث عام ، لا يتمثل فقط فى ابتكار أو اسـتخدام آلات أو مواصـلات أو معدات " أحدث " . و إنما أساسا بفضل تحرك اجتماعى / ثقافى تشريعى عام نحو التحديث ، أو نحو العقلانية .

الباب الخامس :

* قراءة مستقبلية فى تجربة " التنمية " المعاصرة :

تنمية الصعيد : التحديث و المتلسة الإجتماعية .

تنمية الصعيد من زاوية ثقافية
و دروس التنوير المصرى

قـــد يكون من حُسن حظ الصعيد (و الريف المصرى كله) من ناحية ، و " الفكر المصرى " من ناحية أخرى ، أن يخوضا سوياً عملية التنمية الشاملة الجديدة للصعيد ، فى هذه المرحلة المتميزة من نضج الادراك المصرى لكل من مفهوم التنمية ، باعتبارها تطبيقاً واعياً للهندسة الاجتماعية ، و مفهوم التحديث باعتباره تطبيقاً مصرياً لمبدأ " الترشيد " أو الرشاد ، الذى يعد المبدأ الرئيسى للتنوير .

و الحقـــيقة الاولى الـــتى يجـــب أن نعترف بها كتنويريين ، هى أن حركة التنوير ، و التحديث المصرية ، لم تكن – دائما – على بينة من العلاقة التاريخية بين كل من التنوير و التحديث ، و بين الهندسة الاجتماعية الرامية الى تحقيق التنمية بشكل متوازن و نجاحها ، بحيث تكتسب قدرة الدفع الذاتية التى تجعلها تنطلق فى موجات متتابعة دون انتكاسات ، أو سقطات مفجعة من صنع البشر أو من صنع الطبيعة .

و الحقـــيقة الثانـــية التى يجب أيضا أن نعترف بها ، هى أن حركة التنوير المصرية ، لم تســـنح لهـــا الفرصة الكافية – حتى بدايات الثمانينات – لكى تنضج تصوراتها الفكرية الشاملة عن " الواقع المصرى " و عن احتياجاته العملية ، بشكل هادئ ، و مؤسسى و مستقل : فقد كانت هناك هيمنة النموذج الغربى (و احياناً النماذج الغربية المتضاربة) و مفـــرياته التى بهرت العقلية "الحديثة" المحلية التى كانت خارجة لتوها من جهالات العصر العـــثمانى – و مـــا قبله بقليل – وجموده. و كان هناك ذلك الجمود المجهول نفسه الذى استخدمه الاحتلال ، و السلطة الملكية ، بدهاء لاضعاف و تشتيت جهود حركة التنوير

المرتـــبطة بحركة الاستقلال الوطنى و الديمقراطية السياسية و النمو الاقتصادى الوطنى و لاجبارها على القبول بالتعايش مع الجمود و استمرار الخضوع للغرب أو الانبهار به و التبعية لنموذجه ؛ و منذ نهاية الاربعينات على الاقل ، انبهرت عقلية التنوير المصرية بما كان واضحا أنه " منجزات " التيار الغربي الآخر ، المتمثل فى التطبيق الماركسى لعمليات التنمية .

و مع ذلك ، فمن حق " ثقافة التنوير " المصرية أن تذكر لنفسها ، انها كانت احدى الـــثقافات الرائدة فى العالم نحو اكتشاف – عملى أكثر منه نظريا – كانت له آثار قوية عـــلى الفكر الحديث كله .. ذلك هو اكتشاف ضرورة – أو بديهية – أن التنوير ، و التحديث ، و التنمية كلها ، لابد أن تنبع بوصفها حركات تاريخية ، فى تلاحم وثيق مع كيان ثقافى واجتماعى متميز و خاص ، و من خلال " الاشتباك " الفكرى و العملى مع هذا الكيان ..

و لكن " الاشتباك " مع الكيان الثقافى و الاجتماعى المصرى ، و تطويره من داخله لم يكـــن هو السبيل الاول ، و لا السبيل الرئيسى الذى اختاره التنويريون الاوائل ، ربما لسبب أو آخر من الاسباب التى اشرنا اليها قبل قليل ، أو لكل هذه الاسباب مجتمعة . و فى حـــالات نـــادرة حدث هذا الاشتباك بالفعل ، و لكن جرى على أرضية تصادمية تـــستهدف " الغاء " أسس كياننا الثقافى الاجتماعى ، و لم تستهدف نقد هذا الكيان أو تطويـــره مـــن الداخل (على غرار ما فعله فلاسفة التنوير الكبار.الاوائل فى الغرب فى القرن ١٧ : ديكارت و كانط و جون لوك الذين وضعوا الاسس الفلسفية لعصر العقل فى مرحلته الاولى بالاشتباك مع تراث الثقافة الغربية) ..

و رغـــم ذلك فقد بدأ ذلك الاشتباك ، على يد سلسلة من أكبر مفكرى هذه الامة الاصـــلاء فى العصر الحديث : الامام محمد عبده فى مجال علمى الاصول و التفسير ، و

الشـــيخ أحمد أمين فى مجال التأريخ التفصيلى لكل مكونات الثقافة العربية الاسلامية و علـــوم الدين ، و علوم العقل ، وعلوم الطبيعة ، و الفرق الدينية المذهبية و انعكاساتها السياسية و الاجتماعية ..الخ .. الخ .. والدكتور عبد الحميد العبادى فى الفكر و التاريخ السياســـيين ، و الشيخ أمين الخولى فى علم الحديث ، و ربما يأتى بعدهم ، مباشرة ، من حيـــث الأهمـــية الدكتور عبد الرازق السنهورى ، فى التأصيل الفقهى للقانون (المدنى خصوصـــاً) . و محمد حسين هيكل فى اعادة بناء التاريخ الاسلامى (عصر الراشدين) وفـــق مـــنهج " عقلى " حديث .. و غيرهم فى مجالات الفقه السياسى، وفقه الحكم أو القـــانون الدســـتورى و القـــانون العام (بالمصطلح الحديث) و فى علم المعاملات (أو الاقتصـــاد) و فى علم الادارة ، و علم الهيئة (الجغرافيا) و الفلك و الطب والنفس و اللغة و حتى فى تخطيط المدن .. الخ ..

لقد تأسست هذه " المدرسة " العظيمة ، الرشيدة أو " الراشدة " أو العقلانية بتعبير " الترجمة " الذى صكه التنويريون : أى التى لا تحتكم لغير معيار العقل المنطقى ، و تستفيد مما انجزه الآخرون (و الغرب على رأسهم) فى مجال تحسين و تعميق أدوات الاستقراء ، و الاســـتنباط والـــتفكير المـــنهجى المنطقى المنظم لهذه المعلومات و اختيار الفرضيات واستخلاص النتائج ، و التى تنشغل – أساساً – بدراسة و نقد و تطوير " كياننا " الثقافى و الاجتماعى " القومى " أو "الوطنى" كما كانوا يسمونه فى ذلك الحين (رغم أن أحمد أمـــين لم يـــتردد فى اســـتخدام لفظـــة القومى) .. تأسست هذه المدرسة على قاعدتين مترابطتين : الرشد العقلى و الارتباط النقدى مع كياننا الثقافى / الاجتماعى ، القائم على احساس واع و معرفة اصيلة بهذا الكيان ، و على شجاعة نقده وتحليله ، و الاضافة اليه و الحـــذف منه بما يتفق مع ادراك أبناء تلك المدرسة لمعالم تطوره وتفاعلاته مع الكيانات الاخرى العديدة على مسار تاريخه .

مــن المؤكد أن منجزات هذه المدرسة لم تعد تبدو لنا الآن كاملة و لا حتى محققة كل الاتفــاق مع الطور الذى وصل اليه كياننا الثقافى الاجتماعى : ربما لان المدرسة نفسها واجهــت عقبــات منعتها من الاستمرار و التطور (على الاقل فى بعض ساحاتها و فى مــرحلة طويلة من اضطرابنا السياسى و الفكرى و تفاعلاتنا المحكومة غير الحرة و غير التلقائــية مع تيارات أو ثقافات أخرى) و لكن من المؤكد أن المدرسة نفسها – خلال العقد الاخير – منذ أوائل الثمانينات قد عادت الى الانتعاش لاسباب أخرى موضوعية ، على الاقل فى ساحات بعينها مهمة (من الفلسفة الى علم التاريخ ، ومن علم النفس الى علم النقد الادبى) .. و لكننا نحتاج الى انعاشها فى المجالات الاكثر ارتباطاً بعملية التنمية: من علم الاجتماع بفروعه الى علم التخطيط المدنى بفروعه ايضا . والفرصة لذلك متاحة بشــكل مــتزايد ، سواء من خلال برنامجنا القومى لتطوير التعليم أو الخطة القومية لمحو الامــية أو البرنامج القومى للتنمية الادارية ، أو برنامج اعادة الاعتبار للقطاع الخاص و وســيع فرصته – و حقه – فى المساهمة فى " التفكير " و التخطيط لما ندعوه الى المساهمة فيه بأمواله وجهده.

بذلــك يــتحدد الاســاس الاول لمفهوم " التنوير " : أساس القاعدتين : الرشد و الاشتباك مع الواقع (مع الكيان الثقافى – الاجتماعى القومى) .. القاعدة الاولى تؤمن التفكير المنهجى المنطقى المنظم وفقا لمعلومات صحيحة و تطوير مستمر لهذه المعلومات و نهج التفكير نفسه دون توقف و لا جمود ، و الثانية تجعلنا على بينة من أننا نملك كياننا الــثقافى / الاجــتماعى ملكية تتيح لنا حق التصرف فيه و حق الانتفاع به (كما يقول الاقتصاديون) فى وقت واحد ..

و تلــك رؤيــة للتنوير لم تكن متاحة أمام فكرنا القومى – إلا حدساً – من قبل ، و لكنها رؤية تطورت بفضل تفاعل خلاق و ايجابى جرى على عدة محاور :

كان أولها محور التفاعل بين التطبيقات العملية لتيار التحديث فى الغرب و بين الافكار النقدية القوية التى أنتجها الفكر الغربى نفسه و آدابه و فنونه ذات التوجهات الانسانية و الاخلاقية والجمالية و الاجتماعية .

و كـــان المحور الثانى هو التفاعل بين الفكر الغربى " النقدى " هذا و بين أقرانه من تيارات الفكر النقدى الايجابى التى انتجناها نحن مع شعوب الثقافات الاخرى ، القديمة أو الجديدة ، فى العالم الاسلامى العربى ، و فى أمريكا اللاتينية . و الحق أن التفاعل على هذا المحـــور كان يسير فى الاتجاهين ، و كان يؤثر بنفس القدر تقريبا على الطرفين ، أو على مجموع اطراف التفاعل . وكان المحور الثالث هو التفاعل بين الفكر النظرى (فى مختلف العلوم الاجتماعية و الطبيعية ، ووفقا لمختلف المناهج الفكرية الحديثة غالبا : الوظيفية و البنائـــية و الهيكلـــية و التركيبية و التاريخية الحديثة و غيرها) .. و بين التطبيق العملى الـــذى اصـــبح يزداد اقتناعا بضرورة الاهتداء بمنجزات تلك العلوم ، و تصوراتها ، و بمـــنجزات الـــتداخل المتفاعل فيما بينها أولا ، ثم فيما بينها و بين نتائج التطبيق العملى نفسه .

تنمية الصعيد .. في ميزان الأصالة الفكرية ..

للمرة الثانية على التوالى ، يؤكد الرئيس حسنى مبارك ، فى خطاب سياسى شامل (يعد بحق وثيقة فكرية متكاملة لبرنامج عمل وطنى يشمل مختلف جوانب و اهتمامات و ركائز سياساتنا المحلية و الاقليمية و الدولية) أمام نواب الشعب فى افتتاح دورة برلمانية لمجلســى الشعب والشورى.. يؤكد الاهمية المطلقة لتنمية الصعيد : جنوب مصر الذى يمثل نحو نصف مساحتها أو أكثر ، و يضم نحو ٤٠% من سكانها (غير أبنائه المنتشرين فى مدن السواحل خاصة القاهرة) ويعد فى الوقت نفسه مثل الريف المصرى كله أكبر " مركــز طــرد " للعمالة ماهرة أو غير ماهرة ، أمية أو نصف متعلمة أو متعلمة من كل مســتويات التعليم .. يطردهم الريف إلى المدن ، أو إلى خارج البلاد لسببين يتفاعلان بقــوة و بقسوة : ضخامة معدلات الزيادة السكانية التى تصل فى الريف و خصوصاً فى الصــعيد إلى نحو ٣% سنوياً ، ثم قلة معدلات التنمية فى الجنوب عنها فى الشمال أو فى الشــرق (البحر الاحمر و سيناء) كما يجعل الريف المصرى و الصعيد خصوصاً بتعبير موضوعى تماماً - خزاناً بشرياً و اجتماعياً لكل النزعات المحافظة و الجامدة ، التى تشكل قاعدة دائمة لمعوقات تكامل التطور الاجتماعى - الثقافى ، و بناء الدولة الحديثة ..

و مع تزايد معدلات الطرد السكانى (أو البشرى) فى السنوات الأخيرة ، فان ريف مصــر يطــرد (أو : يضخ) بمعدلات متزايدة أيضا إلى بقية أنحاء البلاد - إشكاليات " ثقافية " متفاقمة ، مع انماط من المعتقدات الشعبية الخرافية العتيقة (ربمالا تكون مصرية الاصــل و لا علاقــة لها - بالطبع - بالأديان السماوية - و لكن يتولى البعض بجهل و استخفاف شديدين ربطها بالأديان السماوية أو بالتراث الثقافى المصرى الاصيل) .. و هى إشكاليات ثقافية - تمتد إلى بنائنا الاجتماعى كله و تشده إلى الوراء بقوة - مع انماط

علاقات اجتماعية متخلفة – إقليمية أو قبائلية أو عشائرية – تمتد بالضرورة إلى علاقات العمل و التعامل اليومى ، و إلى البنى السياسية (المفترض أنها بنى أو تكوينات عصرية) للأحزاب و بالنقابات و غيرها من التنظيمات الشعبية الأهلية، إضافة إلى امتدادها الفعلى الى البنى الادارية ذاتها (الحكومية القومية أو المحلية) التى يفترض انها تكوينات مستقلة و ذات شخصيات معنوية موضوعية لا علاقة لها – نظرياً – بالمؤثرات المحلية ، و إن كان عليها أن تتعامل مع هذه المؤثرات و أن " تديرها " لصالح الجماعة ككل بصرف النظر عن مكونات الجماعة من قبائل أو عشائر أو عصبيات .. الخ .

و مع يقيننا بان اهتمام القيادة السياسية و الفكرية – الوطنية و الديمقراطية – لمسيرة البناء والتنمية لبلادنا ، انما ينبع من تفاعل ايجابى مع حركة الواقع الاجتماعى المصرى (بكل مكونات الواقع الاجتماعى ذاته و جوانبه و تجلياته .. و تفاعلاتها) و من " القراءة " الحرة لـتلك الحركة لاستخلاص ما يحكمها من قوانين تاريخية و ما تحتاج اليه بالتالى لكى تصير حركة مستقيمة إلى الامام و متحررة مما يكبلها أو يشدها إلى الوراء .. مع هذا اليقين فاننا نرى أيضا أن تلك القراءة الحرة لحركة الواقع ، تؤيدها بقوة الكشوف " العلمية " التى حققتها العلوم الاجتماعية المصرية والاجنبية و التى حققتها دوائر علمية متخصصة فى التنمية الثقافية و التغيير الاجتماعى ، وكشفت فيها عن الترابط العميق بين هذين المجالين من مجالات العمل التنموى الشامل : مجال التغيير الاجتماعى (الذى يبدأ بالضرورة من تطوير الهيكل الاقتصادى : أساليب و أدوات العمل و أنواع و مستويات الانتاج ، و العلاقات القانونية أو التلقائية بين فئات السكان) .. و مجال التنمية الثقافية (التى تستند أساساً على منظومة التعليم ، و الاعلام ، و التثقيف ، و العمل السياسى – الحزبى – و العمل النقابى ، و العمل فى إطار أو من خلال مختلف الجمعيات الاهلية غير الحكومية) .

عـــلى أن تكامل الرؤية التي عبرت عنها كلمات القيادة السياسية / الفكرية لمسيرة البـــناء والتنمـــية (رؤية تتكامل بالاهتمام المتساوى بكل جوانب التغيير الاجتماعي و التنمـــية الثقافية) إنما يؤكد تأييد تلك الكشوف العلمية للعلوم الاجتماعية - لرؤيتنا ، بقدر ما يؤكد اصالة تلك الرؤية و نبوعها من القراءة الحرة لحركة الواقع الاجتماعي - الـــثقافي و السياســـي و الفكـــرى والقـــيمي المصرى . و من الاستخلاص الموضوعي لاحتياجاته الضرورية لتحقيق انطلاقته التنموية ، كمجتمع و كدولة معاً .

و تـــتأكد أصالة تلك الرؤية من حقيقة أن البرنامج المطروح الآن لتنمية الصعيد من جنوب مصر - إنما هو جزء طبيعي من برنامج التنمية الوطني الذى يشمل الريف المصرى كلـــه - في الدلتا و سيناء و الصحراء الغربية كما في الصعيد . و من ناحية أخرى فإن مفهوم " التنمية " المصرى ، لم يعد قاصراً على التنمية الاقتصادية ، و إنما يشمل التنمية الاجتماعية المتكاملة : الثقافية (بالمدلولات السياسية و الفكرية و القيمية كلها للثقافة) إلى جانب التنمية الاقتصادية ، و التي قد تسبقها و تكون رائدة لها . و قد يكفي للتدليل على ذلك التكامل التركيز على الجانب الثقافي للتنمية بمدلولاته المختلفة ، بدعوة القوى السياسية (الاحزاب) إلى المساهمة بفاعلية في التوعية السياسية كجزء أساسي من عملية التنمـــية الثقافية المطلوبة ، و توجيه الدعوة نفسها إلى النقابات و الجمعيات الاهلية ، و هـــي دعوة لابد أنها ستتفاعل مع البرنامج القومي الاول لتطوير مناهج التعليم و تطوير شكل و مضمون الدعوة الدينية ، و نشر المراكز الاعلامية القومية (المرئية والمسموعة و المباشرة) في أقاليم مصر كلها .

و رغـــم أن علم الاجتماع التنموى اهتم منذ أوائل هذا القرن بالتنمية الريفية، فإن الاهـــتمام العـــلمي - و السياسي أيضاً - بالجانب الثقافي للتنمية لم يبرز إلا في دراسات

الستينات والسبعينات لدى مدرسة متكاملة فى علم الاجتماع النقدى الامريكى المعاصر (لدى : جويل ميجرال وصمويل بوبكين و فيكتور ماجاجنا و آخرين) .

و من جانب آخر فإن عدداً لا بأس به من مدارس علم الاجتماع التنموى و النقدى - فى أوروبــا و الولايــات المتحدة حاولت أن تستخرج " نظرية " عامة من ملاحظات المفكر الماركسى الايطالى انطونيو جرامشى على تاريخ النمو غير المتكافئ فى إيطاليا منذ القرن الماضى حتى أوائل هذا القرن (حين لاحظ جرامشى أن الشمال الايطالى تطور و نمـا اقتصـــاديا و اجتماعيا بسرعة وبقوة و باطراد ، بينما ظل الجنوب الايطالى زراعيا متخلفا و قبائليا) .. و من الطريف أن مناقشة محدودة جرت بين كاتب هذه السطور و بين المؤرخ الاجتماعى و الثقافى الامريكى المعاصر الاستاذ بيتر جران ، حول فكرة يسعى الاستاذ لتطويرها - مستعيناً بملاحظات جرامشى عن ايطاليا و عدم التكافؤ فى النمو بين شمالها و جنوبها - فى اطار تحويل ملاحظات المفكر الايطالى الى نظرية " عامة " تجعل كل " شمال " أسرع إلى النمو و اقدر عليه ، و كل جنوب أقل سرعة وقدرة على التطور .. و قد استند فى ردى على تلك الفكرة الى " حقائق " التاريخ الاجتماعى والثقافى المصرى : فالحقيقة أن ثمة قدراً لا بأس به من تكافؤ درجة النمو ، و من القدرة على التطور و من انتاج " عوامل " التطور أو عوامل الجمود - سواء بسواء - بين جنوب مصر وشمالها، و ان انتشار مراكز الصناعة أو التعليم و الفكر المتطور فى الشمال (القاهرة و الدلتا) انما كان نتيجة عوامل تاريخية محددة ، لعل أهمها الاتجاه " التاريخى " للعاصمة و للاستراتيجية الوطنية نحو الشمال ، ووجود حلقات الوصل المحلية بدوائر التأثير الاقتصادى الكبرى فى الشـــمال (قـــناة الســـويس ، ميناء الاسكندرية ...الخ) .. علاوة على أن ضرورات التحديـــث أملت منذ بداية النهضة التحديثية فى القرن الماضى ، الاتجاه أيضا نحو مصدر المعرفة و التكنولوجيا التحديثية معاً ، أى أوروبا .. و أن هذا كله لم يمنع فى الوقت نفسه

من أن " ينتج " الصعيد رجالا من نوع عباس العقاد و طه حسين و أسرة عبد الرازق .. و قبلهم الطهطاوى و حسن العطار .. كما لم يمنع الصعيد من أن يطور صناعات تقليدية تستمر إلى الآن فى أخميم و أسيوط و المنيا و قنا والفيوم و غيرها و لا من أن يحتضن – و يرحب بما منحته له خطط التنمية الوطنية : من صناعات تعدين و تحويل و صناعات " رأسمالية " فى أسوان و نجع حمادى و أسيوط و سفاجا و أبو طرطور و الفيوم و غيرها .. و من جامعات و مؤسسات تعليمية عالية (كانت جامعة أسيوط أول جامعة تنشأ خارج القاهرة و الاسكندرية عام ١٩٥٤) .

ومع ذلك فإن اجابة كاتب هذه السطور على فكرة الاستاذ بيتر جران ، و هو صاحب أهم دراسة أعرفها عن تاريخ مصر الاجتماعى و الثقافى فى القرن الثامن عشر صدرت بعنوان : الجذور الاسلامية للرأسمالية ، أقول أن الاجابة على فكرة الاستاذ بيتر جران جاءت قبل أن يعرف كاتب هذه السطور على بعض الحقائق التاريخية و على بعض مدارس الفكر الاجتماعى (فى مجال التغير الاجتماعى) التى تتعارض تعارضاً كاملاً مع السعى الى تحويل ملاحظات جرامشى على تاريخ النمو الايطالى الى نظرية تصلح لمصر .. أو للعالم كله .. كما أنها حقائق و أفكار تؤكد بوضوح الاصالة الفكرية لبرنامج التنمية المصرى الشامل .. و المتوازن .

تنمية الصعيد..من زاوية ثقافية :
بين التنوير..والتحديث

يطـــرح برنامج – أو خطة – تنمية الصعيد مجموعة من القضايا الثقافية النظرية – أو الفكرية – و التطبيقية أو العملية.، متعددة الجوانب و على قدر كبير من الأهمية . و لعل القضية الرئيسية "الأم" التى تتولد منها كل القضايا الاخرى ، هى قضية انعكاس منهج ، أو مـــبدأ : الـــتداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة : الاجتماعية و الطبيعية و النظرية و التطبيقـــية على خطة التنمية نفسها، ثم على تطبيقها بالذات . و تبرز بعد ذلك مباشرة قضية العلاقة – الفكرية – بين : "التنوير الثقافى " الذى ننشده فى برامجنا للتنمية البشرية التى تشمل العملية التعليمية و الاعلامية والتثقيفية و التربوية ، و بين " الترشيد " القائم عـــلى الـــتفكير المـــنهجى و المنطق الموضوعى الذى ارتبط – تاريخياً – عندنا و فى العالم بالتيارات التاريخية التى اصطلح على تسميتها بتيارات "التنوير" ثم ما يتبع ذلك الارتباط بـــين التنمية و بين الترشيد (التنويرى) من ظهور مدى الاختلاف بين الاتجاه الرئيسى لـــلحركة التاريخية فى مجتمعنا الآن ، و بين ما تشيعه تيارات فكرية بعينها فى الغرب عن الاتجـــاه الرئيسى للحركة المقابلة هناك : فحركتنا تتجه الى التحديث الرشيد مع مراعاة خصائصنا غير القابلة للتغيير ، بينما تشيع تلك التيارات (خصوصا من مفكرى تيار ما بعد الحداثة و خصوصا فى فرنسا) أن المجتمعات التى عبرت مراحل الثورة التكنولوجية المعاصرة تتجه، أساساً ، إلى مرحلة يطلقون عليها : ما بعد الحداثة ، أو ما بعد التحديث أو ما بعد الصناعة.. و أحياناً يكتفون بتأكيد أنها هى بالتحديد : نهاية التاريخ ..

فالـــتداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة لم ينشأ من فراغ بل نشأ ، ربما بشكل تلقائى أولا مـــن خلال ضرورة مواجهة المشاكل و الجوانب المختلفة لكل عملية من عمليات

الواقـــع ، قـــد تبدو لأول وهلة أنها ذات جانب واحد ، أو أنها تطرح مشكلة واحدة : تنمية الصعيد – مثلا – لا يمكن أن نتظر اليها و كأن الصعيد وحدة اجتماعية مستقلة ، أو أن تنميــــته تبدأ " الآن " أو أننا نعنى بها التوسع الاقتصادى وحده : فالصعيد بالطبع جـــزء مـــن الوطـــن كله تشمله برامج التنمية العامة والمتواصلة . و هذه البرامج تعالج مجالات متنوعة و مختلفة ، و لكنها بالطبع متداخلة و متفاعلة : فالتفكير فى التصنيع غير ممكن دون التفكير فى عناصر البنية الاساسية الاخرى اللازمة كالمواصلات و الكهرباء و المياه العذبة و نقل الخامات أو المكونات و الاسكان ، و إنشاء كل هذه " العناصر " غير ممكـــن دون التفكير فى التعليم و التدريب للقوى البشرية التى ستعمل فى المصانع و فى عناصـــر البنـــية الاساسية الاخرى ، ثم فى نوع و مستوى الاعلام ، و برامج التثقيف والترفـــيه و الدعـــوة الدينـــية ، و كل هذا غير ممكن دون التفكير فى ارتفاع مستوى الاستهلاك وتغير انماط العلاقات الاجتماعية و أنماط السلوك و كميات الحركة المكانية و آثارها ، و الحراك الاجتماعى ، أى انتقال فئات أو أفراد من مستوى اجتماعى – ثقافى – اقتصادى بعينه الى مستوى آخر . و لا شك أنه أصبح واضحا ضرورة التفكير فى النتائج الجانبـــية الضارة بالبيئة وتدبير أمر تلافيها أو معالجتها . لكل ذلك قد يكون ضروريا أن تبدأ عملية التنمية كلها بتدخل قوى من جانب علم الجيولوجيا وعلم الجغرافيا لتحديد أنســـب المواقـــع لكل منشأة جديدة ، وعلم البيئة (وهو نفسه علم مركـب من علوم عديـــدة : مـــن الكيمـــياء بفروعها الى البيولوجيا بفروعها) لبحث وسائل تجنب تأثير المنشـــأت الصـــناعية السلبى على البيئة او وسائل معالجتها .. ثم بتدخل قوى آخر من

، علم الاقتصاد (لتدبير الموارد وتحديد أوجه مراحل التصرف فيها) وعلم الادارة،

، السياســـة الاجـــتماعى (او علم الاجتماع السياسى) لتحديد أنسب اشكال ومســـتويات الادارة والتأثير المنتظر لعملية التنمية الشاملة هذه على العلاقات السياسية والاجتماعـــية بـــين فئات المجتمع على اختلاف انواعها ومستوياتها (المهنية والوظيفية

والطبقية والطائفية والسكنية .. الخ) .. وقد لاينتهي هذا العمل دون تدخل من علوم الاجتماع والتاريخ الثقافيين ، لبحث الاحتمالات المؤكدة لتأثير كل العناصر المعنوية بالغة الخطورة ، من القيم والعقائد والتقاليد السائدة ، في منطقة شاسعة و" تقليدية" أو اشتهرت بتمسكها بالتقاليد (شبه البدوية أحيانا و الزراعية غالباً) مثل الصعيد بشكل خاص ، و الريف المصرى بكل " تشكيلاته " بصورة عامة ..

و الحقيقة أن هذا التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة ، و بين تطبيق مطالب التنمية (التي هي نفسها مطالب التحديث) لم يكن واضحاً أبداً – بل لم يكن له وجود تقريباً – في الدول الصناعية نفسها حينما بدأت " الثورة الصناعية " أواخر القرن الثامن عشر ، بل ظل هذا التفاعل مفقودا طوال القرن التاسع عشر تقريبا ، الامر الذى جعل مجتمعات تلك الدول تدفع ثمنا – بل أثمانا – باهظا للغاية من امكانياتها البشرية و المادية و أحيانا من استقرارها السياسى و الاجتماعى ، ثم عادت فدفعت الكثير في سبيل " اصلاح " الآثار المروعة التي ترتبت على " عشوائية " عمليات التصنيع و التحديث الكثيفة و الواسعة ، سواء كان ذلك في الدول التي اتبعت نظام الاقتصاد الحر ، أو الدول الشمولية ، و الشيوعية أو غيرها .. و الحقيقة أيضا أن دولا كثيرة ، من دول "الموجة الثانية " للثورة الصناعية في الشرق الاقصى خصوصاً ، استفادت كثيراً من الدروس التي تظهر من استيعاب التاريخ الاجتماعي العام – بتفصيلاته – لتجارب المجتمعات التي سبقت الى التصنيع في أوروبا أو أمريكا الشمالية ..استفادت دول الشرق الاقصى ، و لا تزال تستفيد من تلك الدروس ، بشكل يسجله الدارسون الغربيون أنفسهم و يوصون الآن بأن تبدأ دول الغرب الصناعية " القديمة " السعى الى الاستفادة به .. و بشكل خاص من خلال ما يطلقون عليه الآن اسم : " الهندسة الاجتماعية " التي تعنى الوعى المسبق بذلك التداخل بين مختلف العلوم ثم بينها وبين عمليات التنمية ذاتها ..

ثم نستطيع أن نقول أن منهج " الهندسة الاجتماعية " بمعناه الانساني الرشيد ، جاء فى الحقيقة لكي يستكمل جانب " الرشد " فى تطبيق فلسفة التنوير (أود أن أنوه هنا إلى أن كاتب هذه السطور يدين للدكتور يحيى الرخاوى بمصطلح : الرشد ، و الترشيد ، بديلا لمصطلح العقلانية الملتبس الذى جاء ترجمة – فى تراثنا الحديث – لمصطلح Rationalizatin – Rationality) .

و كان ذلك التطبيق – فى الغرب و فى اليابان أساسا – متجرداً من الاعتبارات : "الانسانية": الاخلاقية و الدينية الى حد بعيد ، و مع ذلك فلابد من الاعتراف بسموه الشعورى و الفكرى فى العديد من تجلياته ، خصوصاً فى تيارات فنية و أدبية و فلسفية كبرى انشغلت المئات من منتجاتها بنقد و تشريح هذا الجانب غير الانسانى من التطبيق العملى البارد لمطالب التنوير : مثل الفردية المطلقة، و الحرية المطلقة للاستثمار دون أى قيود قانونية فى الحقيقة ، مثل تمزيق النسيج الاجتماعى و الوجدانى للناس أو مثل تحويل البشر العاملين الى ما يشبه الالات و مثل الترتيب التنازلى لثقافات الشعوب باعتبار ان الثقافة الغربية (أو اليابانية فى بلادها) على رأس كل الثقافات الانسانية ، ووضع كل الثقافات الاخرى فى مراتب أدنى ، و الحكم " العقلانى " بأن هذا هو الترتيب الطبيعى و الابدى للامور (و هو حكم كان تبريراً قوياً لابادة شعوب كاملة أو محو ثقافاتها أو لاسترقاقها أو لاستعمار بلادها .. الخ ، كما أنه كان حكماً أدى الى سيطرة نزعات عنصرية حتى على علوم طبيعية محترمة ، مثل البيولوجيا ، و الى تصنيف العنصريين النازيين للشعوب الاوروبية نفسها تصنيفا تنازليا على رأسه الالمان الخلص كما هو معروف) .. بل أن الكثيرين من أدباء و فنانى العشرينات و الثلاثينات و حتى الاربعينات من هذا القرن ، نظروا الى الشيوعية باعتبارها نتاجا غير مباشر لهذه النزعة

غـير الانسانية للتنوير ، من جانب ارتباطها بالتحديث و بالبرودة العقلانية التى لا تضع اعتبارا الا للعنصر المادى وحده ..

لقد جاءت الهندسة الاجتماعية بفضل المناهج العلمية التى ألقت الاضواء على أهمية الجوانب الروحية ، الثقافية ، و الاخلاقية ، و الدينية لتحقيق " تكامل انسانى " متوازن مـن خلال عمليات التنمية المادية و البشرية ، و جاءت أيضا بفضل المناهج التى تنبهت الى خطورة عزل الانسان عن العناصر الرئيسية و الايجابية فى تراثه الثقافى و الاجتماعى أو الى خطورة لا مبالاة عمليات التحديث و التنمية بتلك العناصر ، كما جاءت بفضل المـناهج الـتى تنبهت الى خطورة تدمير البيئة الطبيعية و الاخلال بالتوازن الايجابى بين عناصر و مكونات تلك البيئة .

****

و ربما اصبح بديهيا أن هذه السطور الاخيرة – و ربما ما قبلها بقليل – تفرض علينا أن "نراجع " قليلا ما شاع بيننا عن التنوير ، و التحديث ، و الحداثة .. و ما بعدها .

تنمية الصعيد
بين الهندسة الاجتماعية .. و التحديث !

نحـــن نحتاج إلى إنعاش " مدرسة الرشد التنويرية " في الفكر المصرى ، و خاصة في المجالات الأكثر إرتباطاً بعملية التنمية ؛ و إذا كانت هذه المدرسة التنويرية الراشدة ، التي عرفـــت أن المعـــنى الحقيقي للتنوير ، يقوم على الاشتباك النقدى بالواقع الثقافي و الإجـــتماعي و تراثه ثم على أن يكون " الرشد " العقلي هو الأداة الرئيسية – أو المنهج الوحـــيد – للتفكير و للبحث و للعمل .. إذا كانت هذه المدرسة قد استعادت – منذ أوائـــل الثمانيـــنات – انتعاشـــها في عـــدة مجالات ثقافية عملية و تطبيقية (من نقل التكنولوجيا إلى الإدارة) أو نظرية (من علم التاريخ أو الفلسفة – و من علم النفس إلى النقد الأدبي) .. فإن هذا الانتعاش اتسم بصفتين سلبيتين : الأولى هي أنه انتعاش تلقائي لم يكن و لم يصبح بعد جزءاً من " خطة " شاملة للأحياء التنويرى ، الرشيد ، وإنما كان انعكاساً تلقائياً لدعوة القيادة السياسية إلى الديموقراطية و إلى التنوير قاعدة و إطاراً سلبياً لعملـــية التنمـــية التي تستهدف استكمال خروج المجتمع المصرى – مادياً و ثقافياً من التخلف الموروث و من الجمود المستحدث .

و الصفة الثانية هي أنه انتعاش اقتصر على أوساط بعينها من المثقفين من ناحية ، و اقتصـــر من ناحية أخرى على مجالات تخصصية بعينها ، إذا كان لها بعض التأثير على " الحياة الثقافية –الإجتماعية " لبلادنا ، فهو تأثير غير مباشر و بطئ المفعول .. و مع ذلك فمن المؤكد أن كلاً من ميراث " الرشد التنويرى " و الدعوة الجديدة إلى التنوير الراشد يؤثـــران بشـــكل عملي و تلقائي أيضاً في قطاعات واسعة من الأجهزة و المسئولين عن تحقيق التنمية في الصعيد أو في الريف كله أو في مصر على اتساعها .. و نحن نؤكد ذلك

بـــثقة اعتماداً على ما نعرف أنه يحدث فعلاً فى قطاعات "قومية " يشمل نشاطها الوطن كله ، مثل قطاع التعليم ، أو الجهاز الحكومى أو أجهزة الحكم المحلى ، أو الكهرباء أو المواصـــلات و شبكات الطرق ووسائل النقل أو الإعلام المرئى و المسموع : فمن الذى لم يسمع – أو لم يلمس أثر – برنامج تطوير التعليم – مثلاً – من حيث عدد المـــدارس أو أجور المدرسين و مكافآتهم أو نظم الإمتحانات ؟ و من الذى لم يسمع أو يـــلمس أثـــر انتشـــار الكهرباء أو شبكات الطرق ووسائل النقل أو محطات الإرسال التلـــيفزيونى و شبكات البث الإذاعى القوية ذات القدرات التكنولوجية العالية ، و من الذى لم يسمع – أو يلمس أثر جهود التنمية الإدارية لتبسيط القوانين الإدارية و تدريب الموظفين فى الجهاز الحكومى أو فى أجهزة الحكم المحلى ..

و قـــد يـــزداد تأكيدنا للتأثير الإيجابى لكل من تراث الرشد التنويرى ، و الدعوة الجديـــدة إلى التـــنوير الراشد و لتحقيق التنمية فى الصعيد بشكل خاص ، و فى الريف المصرى على الساحه بكفاءة و سرعة و بتكاليف مادية أو اجتماعية معقولة .. قد يزداد تأكيدنا هذا ثقة بما قرأناه من كلمات لأحد كبار المسؤولين عن " تنمية الريف" المصرى ، و هـــو المهندس إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء و تنمية القرية قوله : " .. ثم أن الصعيد بحاجـــة إلى ما يسمى بالهندسة الاجتماعية التى تركز على تشخيص المشاكل التى أعاقت التنمـــية و معالجتها بصورة مناسبة و بحث لماذا الصعيد أكثر عصبية و تصلباً تجاه تقبل الجديـــد ، ولمـــاذا لا يزال العرف أقوى من القانون و استمرار الأخذ بالثأر كموروث تـــاريخى لأجـــيال متتالية (يقصد أن الثأر تتوارثه الاجيال) .. و كلها تساؤلات تلعب الهندسة الاجتماعية دورا هاما لعلاجها "..

و اشـــهد أن هذا الإدراك لمفهوم : " الهندسة الاجتماعية " يعد فى رأى كاتب هذه السـطور – إدراكاً ناضجاً تماماً يعبر عن التغير الكيفى الذى يلحق بمفهوم : " التخطيط

المركزى الموجه والجامد " عندما يتبق المجتمع مفهوما إنسانيا ، و تحوريا لصياغة اتجاهه الى التنمية الشاملة بمشاركة جميع العلوم و المتخصصين فيها — نظريا و تطبيقيا — و التيارات الموروثة أو المستحدثة ..

و مـــع ذلـــك فإن المهندس ابراهيم محرم يقول :" عندما نشأ (يقصد : أنشئ) مجمع الالمونيوم فى نجع حمادى خلق مجتمعا جديدا .. أصبحت فيه زمالة المصنع أهم من العشيرة و خرجت المرأة للعمل ، و أصبح لها صوت لدى أسرتها و خلق نوعا من الالتزام بمواعيد العمـــل و ارتباط الدخل بالعمل و ليس بالتواكل ، وهكذا خلق المصنع مجتمعا و أنماطا اجتماعية جديدة " .

و شـــهادة ثانـــية أن هذا استخلاص سليم و صحيح تماما لبعض ما يمكن أن يحدثه التصـــنيع من تأثير فى مجتمع تقليدى عريق و لكنه تأثير يتم تلقائيا ؛ و لاشك أنه بسبب تلقائيـته فإنـه ســيكون تأثيرا تختلط فيه الإيجابيات بالسلبيات .. و الحقيقة هى أن " التصـــنيع " فى هذه الحالة يكاد يكون مساويا للأساس المادى لعملية : " التحديث " و لكنه التحديث الذى يتم تلقائيا دون : " هندسة اجتماعية " .. تماما مثل التحديث الذى قامت به أوروبا فى القرنين الـــ١٨ و الـــ١٩ ؛ ثم مثل التحديث الذى قمنا نحن به على دفعـــات فى القـــرن الماضـــى و فى القرن العشرين ، و بتوجهات وأساليب رأسمالية أو اشتراكية : (دون أى تخطيط ثم بتخطيط مركزى موجه) : أما الهندسة الاجتماعية التى نقصـــدها — إضـــافة إلى ما قاله المهندس ابراهيم محرم فى الفقرة الأولى — فهى التنمية الشـــاملة ، البصيرة أو الرشيدة ، و المتوازنة التى تعمل حساباً لكل من التنمية المادية و التنمية البشرية ، و حدود كل منهما ، و الأثار الضارة ، المتوقعة و إنما الضرورية أحياناً لكل منهما .. " تهندس " كيفية تلافيها أو معالجتها بتضافر المجتمع كله دون تراجع عن التحديث و لا تفريط فى " المنافع " الإنسانية العديدة للوضع الاجتماعى الموروث الذى

لابد أن نتخلص منه . ولكننا يجب أن ندرك أن لهذا الموروث ، جوانبه الإنسانية الإيجابية (على رأسها — مثلاً التماسك الأسرى ؛ و القدرة على الاستجابة الجماعية للأزمات .. إلخ) و لكــن جوانـــبه السلبية لا حصر لها أيضاً و تلك هى التى تساعدنا .. " الهندسة الاجتماعية " على تصفية ما ينبغى تصفيته منها ، أو تطوير ما يقبل التطوير لكى يقدم ، و لكى نوفر احتياجاتنا ، و لكى ننجو فى معارك البقاء التى لابد أن نخوضها ، ليس فقط لكى نسرع بالتحديث ، و إنما أيضاً لكى نتجنب مضاره مثل تفتت الكيان الأسرى ، و فقـــدان الـــرعاية الأبويـــة أو الأخوية الراشدة ، أو الاستهانة بالقيم الخلقية أو انتشار المخـــدرات و المكيفات الحديثة ، أو شيوع أنواع الصراع الاجتماعى ؛ أو تضاؤل قيمة الإنســـان بالنســـبة لقيمة المال أو الآلات .. إلى آخر ما عانت منه كل المجتمعات التى خاضت تجربة التحديث دون هندسة اجتماعية ..

مثلاً ، يحتاج التحديث حسب ما تحدده أصول الهندسة الاجتماعية إلى التكامل بين عناصر التنمية — المادية و المعنوية و البشرية : التنمية المادية تعنى من ناحية ، إقامة المصنع مثلاً (أى تغيير وتحديث وسائل الإنتاج) و تعنى من ناحية أخرى إقامة مساكن من نوع " حديث " — لأنه بدون تحديث " السكن " يصعب فى الحقيقة تحديث الإنسان الساكن حـــتى لو تم تحديث عمله و أدوات العمل ، و لكن الناحية المعنوية (البشرية) تقتضى تعويد هذا الساكن الجديد على أساليب " حديثة " فى التعامل مع المسكن الحديث و مع الشارع الحديث و مع وسائل الانتقال الحديثة ؛ ولاشك أن برنامج التعليم ، و التثقيف الـــنقابى أو الإعلامـــى تستطيع أن تقوم بهذا الواجـــب الضرورى لتوفير كل من زمن التحديث—أو التنمية — و تكاليفها .. و لنفكر — مثلاً — فى علاقة مكان العمل و قوانين العمـــل نفســـه ، بمكان المسكن ، ووسائل الانتقال ، و علاقة قوانين العمل بالتماسك الأســـرى ، أو بتربية الأطفال .. أو بين عدد و مواقع دور العبادة و ما يقال فيها من

مواعـــظ " تـــتعلق بشعائر العبادات أو سلوك المؤمنين ، تماماً كما تفكر فى العلاقة بين تدريـــب الموظفـــين ، و بـــين مستواهم المادى ، و بينهما معاً و بين التدين و الأخلاق الوظيفية ، و بين كل هذا و بين قانون العاملين بالجهاز الحكومى ، و أساليب الرقابة .. و العلاقـــة بـــين الرقابة الرسمية – بأجهزتها – و الرقابة الشعبية التى تعد نوعاً مهماً – من الرقابة – فى الممارسة الديموقراطية .. وفى مقاومة الكســل و البلادة و الفساد إلى جانب المواعظ و التوعية السياسية .. و لعل التحديث – لكل هذا – اعتمد – كما يشرح لنا فلاســفة الثقافة و علماء اجتماعها على نظام : تقسيم المهام وتوزيعها على من يتقنون تنفيـــذها فى إطار تكاملى؛ أى أن التخصص ، و الإتقان ، و التكامل هى من السمات الرئيسية للتحديث و للتنوير سواءً بسواء ..

تنمية الصعيد ..
و اختلاط المفاهيم حول : " التقدم " !

هكـــذا يصل بنا المنظور الثقافى لبرنامج تنمية الصعيد ، إلى قضية القضايا فى ثقافتنا الحديثة كــلها : قضية التوصل إلى نوع من التوافق الفكرى " القومى " حول السبل والأســس الفكرية الصحيحة لإنجاز " التقدم " دون أن نفقد خصوصية كياننا الثقافى الاجتماعى ، و بأقل التكاليف الاجتماعية و المادية الممكنة و بمتوسط بسرعة معقول .. التوصل إلى هذا التوافق الفكرى ، أو استمرار اختلاط المفاهيم و الخلط بينها – تلقائياً أو عمـــداً .. و اســتمرار " التقدم " بالتالى حلماً مراوغاً يستعصى تحقيقه علينا ، نحن بالذات ، دون كل أمم الأرض..

فلأســباب كــثيرة ، إختلطــت فى ثقافتنا " الحديثة " منذ الثلاثينات على الأقل ، مفاهــيم: "التحديث" و " التغريب " و " الحداثة " و " التنمية " التى واكبت مساعينا المختلفة لتحقيق التقدم الاجتماعى / الثقافى الشامل .

بــدأ الخلــط – ربمــا عندما اصطدم وعى التراث ، بالظواهر السلوكية " غير " الأخلاقــية التى اقترنت بمستوى و بنمط بعينه من الحياة ، ارتبطا دائماً – فى وعى أهل الــتراث بــ " الغرب " وبكل ما يأتى منه ، ثم عندما تحول الصدام و الارتباط سوياً إلى موقــف فكرى (إيديولوجى) جامد ضد كل ما يأتى من هذا " الغرب " : لا شئ من الغــرب يأتى فيسر القلب . و مع ذلك يظل من المهم أن نسأل : هل كان ذلك بسبب أن بعــض الشخصــيات من المفكرين الذين ارتبطوا بالتقدم ، قدموا " التحديث " ذاته بصورة جعلته " يبدو و كأنه " ليس سوى عملية " إفساد " لكياننا الاجتماعى / الثقافى

القديم ، الموروث ، الذى تصوره أهل التراث أنه كان مثالياً يتحسرون عليه ؟ كان ذلك لأن الفكر الذى ارتبط بعملية التحديث بدأ و استمر دون : "هندسة اجتماعية " تضع فى الاعتبار مخاطر اكتساب انماط فاسدة من السلوك .. أو تضع فى اعتبارها مخاطر التحديث العشوائي ، أو التحديث الذى لا يفكر إلا فى بعض الجوانب المادية مثل زيادة الدخل القومي ، أو زيادة عدد المتعلمين أو بناء بيوت الفلاحين بالطوب الأحمر و الخرسانة أو إنشاء المصانع أو الجامعات الإقليمية .. الخ .. الخ دون " هندسة " لقنوات إنفاق الدخل الزائد أو لحاجات المجتمع من أنواع التعليم و المتعلمين أو تأثير صناعة الطوب على الأراضي الزراعية أو تأثير التعليم و التصنيع العشوائيين على قوة العمل الزراعية و على بيئات المدن التى سيرحل اليها المتعلمون دون حاجة و لا عمل و الفلاحون المتحولون إلى عمال دون تجهيزهم بما يلائمهم من أنماط الحياة الحديثة و من ممارسات و سلوكيات و ثقافات هى أجزاء عضوية من الحياة الحديثة التى سيمارسونها هناك ..

هكذا راح أهل التراث ، المتحسرون على ماضينا يحاكمون التحديث باعتبار أنه هو ذاته : "التغريب " .. بينما راح أهل " الأدب " أو النقد الأدبي فى الحقيقة يتحدثون عن التحديث باعتبار أنه هو الحداثة ، و زاد الطين بلة أنه حينما وصل أهل " التنمية " إلى مركز اتخاذ القرار وتنفيذه فى الخمسينات و الستينات ، فإنهم واصلوا العمل فيما أطلقوا عليه اسم " التنمية " بنفس الأسلوب الذى سارت عليه عملية التحديث – خلال المائة عام السابقة – و لكن بتركيز أكبر و سرعة و على نطاق أوسع ، يساندهم البناء القانوني الجديد الذى جرى وضعه فى الإطار المادى وحده : تحديد الملكية الزراعية ، و حق التعلم المجاني المطلق و حقوق الانتقال و السكن دون أية ضوابط من تلك التى تطلبها : " الهندسة الاجتماعية " .. الامر الذى ترتبت عليه أوضاع بالغة التعقيد جعلت

الـتقدم المـادى يبدو هدفا مستعصيا ، و التقدم المعنوى يبدو و كأنه شكل من أشكال التفسخ و ضياع قيم الماضى العريق : من تجريف الأرض إلى التدهور الفعلى لمستوى التعليم ذاته ، إلى انهيار مرافق المدن و زحامها المخيف و البطالة بين متعلمين لم يتعلموا – فعلا الثقافة الموروثة – بحكم نزعهم عن جذورهم الاجتماعية (و هى ذاتها جذور تلك الثقافة التى نسميها : التراث) و لا الثقافة الحديثة : ثقافة النظام التعليمى الحديث العـام ، المجـانى ، المزدحم ، الذى يسعى للجمع بين أجزاء من الثقافتين دون أن يخضع إحداهما للأخرى ، و لا أن يذيب الجديدة فى القديمة .

وهكذا بدت " التنمية " التى جرت دون " هندسة اجتماعية " و تمت كأنها سلسلة مـن ردود الأفعال لتلبية حاجات وقتية أو لإنجاز شعار ، " التقدم " على الأساس المادى وحـده .. بدت التنمية و كأنها هى بالتحديد دون غيرها : " الفوضى " .. و مساوية – فى الوقـت ذاته للتحديث، بينما راح نقاد الأدب – لا علماء الاجتماع ، و لا علماء الدراسـات التـنموية – يطلقـون على كل ما يجرى اسم : " الحداثة " و على الأدب الأبداعى – الذى وصفوه بأنه يعبر عن الفوضى الجارية – اسم الأدب الحديث – فيما لم يكن هناك – من أبناء الفوضى ذاتها من يستطيع التجاوب مع ذلك الأدب ، دع عنك تذوقه أو إدراكه أو اكتشاف أنه هو بالذات ، ما يعبر عنهم .. و عن عالمهم الذى يجرى تحديثه ، و تنميته بنشر الفوضى التنموية على أوسع نطاق وبسرعة شديدة دون تحديد علمى (لا ايديولوجى) لمعنى كل من : التحديث والتنمية ولوظيفة كل منهما فى سياق ثقافى – اجتماعى بعينه .

و اكتمل الخلط – اجتماعيا و فكريا فى السبعينات ربما حين قرر أهل التنمية التحول بالتنمية من أساسها الفكرى الاشتراكى (أو: العمومى ، فى الحقيقة ، فحسب !) الذى يفـترض أنـه يقوم على إعطاء الأولوية لمصالح الجماعة أو المجتمع ككل ، إلى الأساس

المقـــابل الذى يفترض أنه يقوم على أن الأولوية للحافز الفردى الذى يحقق – بتفاعلاته مصالح الجماعة أو المجتمع ، و أدى هذا إلى أن أعلن أهل التراث أن التراث نفسه الذى لم يجـــد ما يجمع بينه و بين الفكر الجماعي ، لأنه تغريبي ، لا يجد أيضاً ما يجمع بينه وبين الفكر الفردى – لأنه بدوره تغريبي ، أما أبناء الفوضى ، و نقاد الأدب بشكل خاص – فإنهم يسعون إلى التمسك بالأطراف الثلاثة : فهم جماعيون فيما يتعلق بتحديث المجتمع ، و فـــرديون فـــيما يـــتعلق بتطور الأفراد ، و تراثيون فيما يتعلق بفهم تاريخ المجتمع و خصائصه و بضمائر الأفراد وسلوكهم ، و لكنهم يتخذون " الغرب " نفسه معياراً أو نموذجـــاً فيما يتعلق بالمستقبل وبالاقتصاد ؛ فيعودون بالتحديث إلى معنى التغريب فيما يتكلمون عن الحداثة ، و يجعلون الثلاثة مساوين للتنمية بينما يؤكدون التمسك بالأصالة بشرط تجاوزها !!!.

* * * * * * * *

تجربتـــنا – هذه – التاريخية – مع كل من المفاهيم الأربعة (التحديث ؛ التغريب ؛ التنمـــية ؛ الحداثـــة) ومع تطبيقنا نحن لكل منها ، هي ما تسمح الآن لوعينا (فكرنا) الـــنقدى الحديث (!!) أن يحدد ما نقصده حين نتحدث – الآن أيضاً – عن التنمية – الـتى لابـــد أن تكـــون هـــى نفسها التحديث ، و التقدم – و لكن فى ضوء الهندسة الاجتماعـــية ، أو فى ضوء الدراسات التنموية التى تجمع بين مناهج و منظورات مختلف العلـــوم الاجتماعية و التطبيقية لفهم طبيعة المجتمع المطلوب تنميته من كل جوانبه ، و لتحديد أولويات عمليات التنمية و مجالاتها و فى ضوء ذلك الفهم العلمي الشامل .. و تلـــك التجربة و ذلك الوعي النقدى بها ، هو ما يكشف لنا أن أهداف برنامج التنمية الوطنى القائم تنقسم إلى أربعة اتجاهات :

- ☐ تجاوز ما تبقى من أســس التخلف الموروث .

- علاج أضرار التحديث القديم .
- معالجة أخطاء التحديث الحديث .
- تأسيس منطلقات التفكير و قواعد للعمل " التنموى " متسقة مع الخصائص الثابـــتة لتكويننا الثقافى و الاجتماعى ، و قادرة على التجاوب مع الخصائص القابلة للتغيير من هذا التكوين و تستطيع استزراع خصائص جديدة يحتاجها كياننا الوطنى إذا كنا نريد لهذا الكيان أن يبقى حياً أو أن يبقى (أصلاً) فى صراعات البقاء القادمة .

الفهرس

- تنويه ٧
- مقدمة: البحث عن حقيقة «التحديث المصرى» والأسس العامة للتحديث ٩

الباب الأول:

ركائز التحديث بين المزايا والعيوب وآلية التصحيح ١٧
حداثة الغرب بين الدعاة والأعداء والنقاد ٢٥
تجربة التحديث المصرية ونواقصها.. قبل التنمية ٣٢
التحديث المصرى.. والبدايات المضللة ٣٩
آخر وسط آخرين أم متحف من صنع الخيال ٤٦
التحديث فى الدولة الخفير: كلام الباشا وأفعال الرعايا ٥٣
الباشا وتعليمه: مشروع أم مغامرة؟ ٥٩
عصر الليبرالية ينتهى قبل أن يبدأ! ٦٦
بداية التحديث المصرى: الليبرالية والمشروع الناقص ٧٣
بداية التحديث المصرى الليبرالية فى ولادة متعثرة ٧٩

الباب الثانى:

التعليم وبناء الدولة القومية.. والتحديث ٨٧
التحديث وتطوير التعليم: مشروعنا القومى ٩٢
التحديث والتعليم: حركتنا الوطنيه والمحاولة الأولى ٩٩
حركتنا الوطنيه ومشروعنا الأول للتحديث بالتعليم ١٠٦
الاحتلال والتعليم والتصنيع العلمى للمستعمرة ١١٣
التعليم المصرى فى عصر الأحتلال: الانشقاق الثقافى ١٢٠

الباب الثالث:

تصفية الغابة القانونية واكتشاف الغابة القضائية القديمة ١٢٩

البحث عن تاريخ القانون والتحديث فى: «بين الكبارى» ١٣٤
حكم القانون بالتراضى وتحديث ثقافة «البرطلة» ١٣٩
عشوائية المدينة ومفهوم القانون المفقود ١٤٥
الباب الرابع:
تحديث البيروقراطية وحداثتها من برلين إلى القاهرة وبالعكس ١٥٣
التنمية وتحديث البيروقراطية من منظور ثقافى ١٥٨
تحديث البيروقراطية بين خطايا التاريخ وتصحيح العقلانية ١٦٣
الباب الخامس:
تنمية الصعيد من زاوية ثقافية ١٧١
تنمية الصعيد فى ميزان الأصالة الفكرية ١٧٦
تنمية الصعيد بين التنوير والتحديث ١٨١
تنمية الصعيد بين الهندسة الاجتماعية والتحديث ١٨٦
تنمية الصعيد واختلاط المفاهيم حول التحديث ١٩١

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٩٤٤ / ٢٠٠١

I.S.B.N 977 - 01 - 7525 - 0



◆ ◆ ◆ ◆

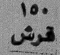
بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر. وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن علي التوالى، تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب





Bibliotheca Alexandrina
0533581
09
5
1